2021 | 51

SEYASAT

سياسات

دراسات

- قراءة قانونية في تقرير منظمة «هيومان رايتس وتش»
- سياسات تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات الفلسطينية العامة
- أثر الصهيونية المسيحية على السياسة الخارجية الأميركية وموقف المسيحيين الفلسطينيين منها

مقالات

- رهان على التكيّف والتصدي لتغيرات الإقليم- إرجاء الانتخابات لضمان إجرائها في القدس
- المرأة الفلسطينية والانتخابات بين الكوتا والقدرة على التمثيل
- المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني

ورشة عمل

- «واقع الانتخابات العامة وآفاقها- معطيات وأرقام حول مؤشرات الشفافية والنزاهة»

حوار

- المشهد الإسرائيلي بعد الانتخابات: مقابلة خاصة مع د. هنيدة غانم

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
51
2021

سياسات
SEYASAT
معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies
In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عاطف أبو سيف، د. محمد عودة، د. عبد الله النجار

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥١) أيّار ٢٠٢١

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: مواطن مقدسي يتصدى للمستوطن المتطرف عضو الكنيست ايتمار بن غفير في حي الشيخ جراح يوم ١٠ أيار الجاري. (أ ف ب) .

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٠٥
- قراءة قانونية في تقرير منظمة «هيومان رايتس وتش»/ د. عبد الله أبو عيد ٠٧
- سياسات تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات الفلسطينية العامة/ زكريا السرهد ١٢
- أثر الصهيونية المسيحية على السياسة الخارجية الأميركية وموقف المسيحيين الفلسطينيين منها / د.علاء أبوعامر ٣١
- رهان على التكيّف والتصدي لتغيرات الإقليم- إرجاء الانتخابات لضمان إجرائها في القدس / محمد هواش ٤٩
- المرأة الفلسطينية والانتخابات بين الكوتا والقدرة على التمثيل/ إيناس أبو شاويش ٥٨
- المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني/ رائدة قنديل..... ٦١
- المشهد الفلسطيني بين مرسومَي الانتخابات/ الواثق طه ٦٦
- سد النهضة الأثيوبي والدور الإسرائيلي/عبد الغني سلامة ٨١
- «واقع الانتخابات العامة وآفاقها- معطيات وأرقام حول مؤشرات الشفافية والنزاهة» (ورشة عمل) ٨٧
- المشهد الإسرائيلي بعد الانتخابات: مقابلة خاصة مع د. هنيدة غانم..... ١٠٢
- الدبلوماسية الرقمية بين وزارتي الخارجية والسفارات الفلسطينية والإسرائيلية (دراسة مقارنة)/ حسن جمال الداودي ١١٣
- بين إرث إدارة ترامب وعكسه: توجهات إدارة بايدن بشأن قضية فلسطين/ د. وليد سالم..... ١٣٤
- قراءة في كتاب الفلسطينيون في سورية: ذكريات نكبة مجتمعات ممزقة» للكاتبة أناهيد الحردان/ سائد أبو فرحة ١٥٢

ندفع بهذا العدد من «سياسات» إلى المطبعة، وقد تطور الاستفزاز الإسرائيلي في القدس، متمثلاً بتصعيد مسلسل فرض الوقائع الاستيطانية فيها، إلى سلسلة حرائق بلغت أوجها في اشتباكات «ليلة القدر»، وتدحرجها إلى المدن الفلسطينية في الضفة والداخل، وصولاً إلى دخول غزة على خط المواجهة تحت ضغط الوقائع الساخنة.

أحداث متسارعة أعادت فلسطين إلى نفسها، لتتصدر المشهدين الإقليمي والعالمي وتفرض نفسها على أجنداته، وتعصف بالكثير مما رسخه اليمين الإسرائيلي، في المخيلة وعلى الأرض، في حقبة دونالد ترامب المشؤومة، وتثير شكوكاً عميقة حول رواية إسرائيل عن نفسها في موضوع المواطنة، عندما انفجرت وقائع التمييز بحق فلسطينيي الداخل على نحو غير مسبوق.

رفض الفلسطينيون دور الضحية السلبي، وخرجوا إلى الميادين في كل مكان، ليعيدوا خلط أوراق اعتقدت إسرائيل أنها أنجزت ترتيبها إلى الأبد، في حدث مؤسس يحتاج إلى دراسات عميقة على مدار أعداد لاحقة.

سبق تصاعد الأحداث توافق فلسطيني-فلسطيني للذهاب إلى انتخابات تشريعية، تليها انتخابات رئاسية، اصطدم بمناورة إسرائيلية تمثلت بمحاولة اختطاف سابقة تُخرج القدس من العملية الانتخابية.

أعدت «سياسات» هذا العدد في فترة التهيؤ للانتخابات، وأعدت إضاءات فنية ومعرفية لن يؤثر عليها تأجيل الحدث الانتخابي الذي عالجناه أيضاً، إلى جانب وضع الحدث الفلسطيني عموماً في سياق انتخابات مؤثرة في أميركا، وأخرى في إسرائيل فشلت في حسم خلاف سياسي نحاول تشخيصه.

في دراسات هذا العدد من «سياسات»قراءة قانونية في تقرير منظمة «هيومان رايتس وتش» أنجزها د. عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي سابقاً في جامعات عدة، والخبير في القانون الدولي الإنساني، حيث نشرت منظمة حقوق الإنسان الأميركية، وهي إحدى أكبر المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على مستوى العالم، تقريراً مطولاً

في نحو مائتي صفحة، انتقدت فيه إسرائيل بصورة لم يسبق لها مثيل، تضمنت توجيه تهم إلى حكومة إسرائيل أهمها: الأبرتهايد والاضطهاد.

يعالج زكريا السرهد مسألة المشاركة السياسية فلسطينياً، متابعاً البيئة القانونية التي تؤطره، ونشأتها وتطورها، مع التركيز على الجوانب التي تؤثر سلباً على فرص هذه المشاركة.

وفيما يكتب د. علاء أبو عامر في العدد تحت عنوان «أثر الصهيونية المسيحية على السياسة الخارجية الأميركية وموقف المسيحيين الفلسطينيين منها».

وعودة إلى الانتخابات الفلسطينية، في باب المقالات، يحلل الكاتب محمد هواش ظروف تأجيل الانتخابات الفلسطينية تحت عنوان «رهان على التكيّف والتصدي لتغيرات الإقليم- إرجاء الانتخابات لضمان إجرائها في القدس».

وفي العدد مساهمة تحت عنوان «المرأة الفلسطينية والانتخابات بين الكوتا والقدرة على التمثيل» لإيناس أبو شاويش، وقراءة حول المرأة في المجلس التشريعي لرائدة قنديل، بينما يعالج الباحث عبد الغني سلامة الملف الإقليمي المهم المتمثل بسد النهضة الإثيوبي.

يضم العدد وقائع ورشة نظمتها «سياسات» تحت عنوان «واقع الانتخابات العامة وآفاقها» تتضمن معطيات وأرقاماً وعلامات استفهام حول مؤشرات الشفافية والنزاهة، وتتناول عقبة التوحيد التي تنتظر على عتبة «التشريعي الثالث».

ولتقديم قراءة للمشهد الإسرائيلي بعد الانتخابات وفهم خلفيات المأزق ومغزاه، أدارت «سياسات» حواراً معمقاً مع المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» د. هنيدة غانم، خلصت فيه إلى أن الصراع الداخلي في إسرائيل يتجه إلى الانتظام حول ثنائية العلمانية والدين.

في باب السياسات العامة، دراسة تحت عنوان «الدبلوماسية الرقمية بين وزارتي الخارجية والسفارات الفلسطينية والإسرائيلية (دراسة مقارنة)»، للباحث حسن جمال الداودي، بينما يستأنف د. وليد سالم في باب «السياسة الدولية» متابعته المشهد الأميركي ومستجداته في دراسة تحت عنوان «بين إرث إدارة ترامب وعكسه: توجهات إدارة بايدن بشأن قضية فلسطين».

وختاماً، يضم العدد قراءة في كتاب «الفلسطينيون في سورية: ذكريات نكبة مجتمعات ممزقة» للكاتبة أناهيد الحردان، الصادر حديثاً عن مؤسسة الدراسات المقدسية، أنجزها الصحافي سائد أبو فرحة.

قراءة قانونية في تقرير منظمة «هيومان رايتس وتش»

د. عبد الله أبو عيد*

مقدمة

نشرت منظمة حقوق الإنسان الأميركية (هيومان رايتس وتش)، وهي إحدى أكبر المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على مستوى العالم، تقريراً مطولاً، يضم نحو مائتي صفحة انتقدت فيه إسرائيل بصورة لم يسبق لها مثيل. فقد تجرأت هذه المنظمة على توجيه تهم عدة إلى حكومة إسرائيل أهمها تهمتا: الأبرتهايد (أي الفصل العنصري) والاضطهاد، (أي اضطهاد أقلية عرقية تعيش في إسرائيل أو تحت سيطرتها).

اللافت أن رد الحكومة والصحافة في إسرائيل لم يكن واسع النطاق، فقد اكتفت وزارة الخارجية الإسرائيلية ببيان ادعت فيه أن (هيومان رايتس وتش) تتبنى دائماً موقفاً مناهضاً لإسرائيل وداعماً لمقاطعتها، كما ادعت أن التقرير المذكور لا صلة له بالوقائع على الأرض أو بحقيقة الأمور.

أما معظم الصحف الإسرائيلية فإما تجاهلت هذا التقرير أو أشارت إليه باقتضاب دون أن تُعنى بالرد المفصل على ما ورد فيه من اتهامات قانونية وسياسية مهمة وخطيرة.

لعله من الأهمية الإشارة إلى أن توقيت نشر هذا التقرير لافت للنظر إذ نشر بعد أشهر قليلة من قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الادعاءات الموجهة إلى

* أستاذ القانون الدولي سابقاً في جامعات عدة والخبير في القانون الدولي الإنساني.

قيادات سياسية وأمنية إسرائيلية بارزة وقرار الشعبة التمهيدية لتلك المحكمة الدولية أن صلاحية المحكمة في النظر في الأحداث المكونة للتهم التي وقعت في الأقاليم الثلاث المحتلة عام ١٩٦٧م، أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، هي ضمن الصلاحيات القانونية ونطاق اختصاص المحكمة.

كما أن هذا التقرير صدر بعد شهور قليلة من التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية البارزة «بتسيلم» في كانون الثاني من هذا العام، الذي اشتمل على تأكيد ممارسة إسرائيل سياسة الأبرتهايد، ليس فقط في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وإنما أيضاً داخل إسرائيل ضد الأقلية من أبناء الشعب الفلسطيني.

لكل هذه الأسباب، فإن هذا التقرير يتسم بأهمية كبيرة وخاصة، بسبب ما احتوى عليه من تهم ومن تأكيدها بالبينات والأسانيد والتحقيقات الواسعة والتأكد من تلك الحقائق كافة، وكذلك بسبب توقيت نشره وكونه صادراً عن منظمة حقوق إنسان أميركية ذات بعد دولي مهم.

لعل أخطر ما ورد فيه هو أن المنظمة (أي هيومان رايتس وتش) طلبت من المحكمة ضم هاتين التهمتين إلى ملف المحاكمة المتعلق بالمخالفات الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١. التهم الواردة في التقرير:

اشتمل التقرير على العديد من التهم وأهمها تهمتان هما:

(١) تهمة نشوء نظام (أبرتهايد) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٢) تهمة قيام الحكومات الإسرائيلية بعمليات (الاضطهاد) للمواطنين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي.

وكلتا التهمتين تعتبر ضمن «الجرائم ضد الإنسانية» الوارد النص عليها في المادة (٧) من معاهدة روما لسنة ١٩٩٨ التي أصبحت نصوصها تشكل «النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي».

وتشير هنا إلى أن هاتين التهمتين تعتبران أكثر خطورة من جميع التهم الموجهة من السلطة الفلسطينية إلى المسؤولين الإسرائيليين في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، إذ إن الجرائم ضد الإنسانية تعتبر أشد خطورة من جرائم الحرب، خاصة بسبب كونها أكثر اتساعاً وتشمل السكان المدنيين كافة الخاضعين للاحتلال الحربي، الذي أصبح مع مرور الزمن يشكل استعماراً استيطانياً تنطبق عليه قواعد القانون الدولي الإنساني كافة بالإضافة إلى تلك القواعد القانونية ذات العلاقة بالاستعمار.

كما أن جرائم الحرب يتهم فيها عادة مسؤولون محددون باسمهم قد تشمل شخصاً

واحداً أو عشرات الأشخاص المتهمين، بينما يمكن أن تشمل جريمة (الأبرتهايد) وجريمة (التمييز العرقي) وجريمة (الاضطهاد) كامل النظامين السياسي والقانوني الإسرائيليين، الأمر الذي قد يهدد دولة إسرائيل بكامل هيئاتها ومسؤوليها، وهو نادراً ما حدث في التاريخ المعاصر، إلا مع جنوب إفريقيا وروديسيا والعراق، حينما أوقع مجلس الأمن عليها عقوبات متعددة وفقاً لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٢. أركان التهمتين (الأبرتهايد) و(الاضطهاد):

(أ) جريمة الأبرتهايد (الفصل العنصري)

بناء على ما ارتكبه نظام دولة جنوب إفريقيا من اضطهاد على أساس عرقي، فقد أصدرت الجمعية العامة في العام ١٩٦٦ (المعاهدة الدولية لمنع كافة أنواع التمييز العرقي) التي نصت على أن التمييز العرقي يعني: أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو أفضلية تستند إلى العرق أو اللون أو السلالة أو الأصل العرقي أو الوطني، يكون هدفه منع أو إعاقة تمتع البشر جمعياً، بحقوق الإنسان، على قدم المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في مجال آخر في الحياة العامة.

وفي ما بعد، أصدرت الجمعية العامة معاهدة «منع جريمة الأبرتهايد» في العام ١٩٧٣ التي نصت على أن الأبرتهايد يشمل نظام الفصل العنصري بين أبناء المجتمع والتمييز العام بينهم في نمط الحياة والحقوق وأماكن السكن وغير ذلك من متطلبات الحياة المعاصرة.

وفي هذا المجال نشير إلى نص المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة، حيث تنص على أن (كافة الدول الأطراف تندد بالفصل العنصري والأبرتهايد، وتتعهد بمنع وتحريم كافة الممارسات المماثلة في كافة الأقاليم التي توجد تحت سيطرتها).

بعد انضمام غالبية دول العالم إلى هاتين المعاهدتين ومع مرور نحو خمسين عاماً عليهما، فإن الرأي الراجح لدى أغلب فقهاء وشرّاح القانون الدولي يقول إن نصوصها أصبحت تشكل عرفاً دولياً ملزماً لأعضاء الجماعة الدولية كافة من دول وغيرها من أشخاص القانون الدولي العام كالمنظمات الدولية الحكومية وحركات التحرر الوطني. وهذا يعني أن دولة إسرائيل تعتبر ملزمة باحترام هذه النصوص وتنفيذها كونها عرفاً دولياً ملزماً لها.

زيادة على ذلك كله، فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتبر في المادة (٧ ي) أن ارتكاب جريمة الفصل العنصري يشكل جريمة ضد الإنسانية، وهي من أخطر الجرائم الدولية، أي أنها أخطر من المخالفات الخطيرة التي قد تشكل جرائم حرب المتهم بها عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين أمام المحكمة

الجنائية الدولية.

والأمــر الأكثر أهمية في هذا الصدد أن التقريرين الصادرين عن منظمة بتسيلم في كانون الثاني ٢٠٢١، ومنظمة هيومان رايتس وتش، في نيسان ٢٠٢١، ذكرا أن هناك دلائل تشير إلى ارتكاب إسرائيل جريمة الأبرتهايد، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران ١٩٦٧، وإنما داخل دولة إسرائيل، أيضاً، حيث يعتبر المواطنون العرب مواطنين من الدرجة الثانية، ويتم التمييز ضدهم على أساس القومية والعرق، وحسب التقريرين المذكورين أعلاه فإن هذا ثابت من نصوص (قانون القومية) الصادر عن الكنيست في العام ٢٠١٨، الذي ينص صراحة على أن اليهود فقط لهم حق تقرير المصير والمقصود، هنا يهود العالم كافة، بينما المواطنون الفلسطينيون، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، محرومون من هذا الحق القومي ومن غيره من الحقوق الجماعية كاستخدام لغتهم العربية رسمياً، إذ اعتبرها قانون القومية المذكور لغة ثانوية. كما أن التقريرين المذكورين أشارا إلى التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل من ناحية حقوق الملكية وامتلاك الأرض والعمل والتوظيف والدخل الفردي والحقوق القومية، وفقاً لما أورده التقريران. أما في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فإن هناك حسب التقريرين، تمييزاً واضحاً ضدهم في المعاملة والخضوع للقوانين العسكرية وقوانين الطوارئ ووجود شوارع ومحاكم خاصة باليهود فقط وحرمان آلاف الفلسطينيين من أراضيهم بطريقة تخالف القواعد القانونية الوطنية والدولية كافة.

(ب) جريمة الاضطهاد:

نصت الفقرة (ح) من المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على تعريف الاضطهاد بأنه (اضطهاد أي جماعة محددة أو مجموع محدود من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو ذات علاقة بالجنس، أو لأسباب أخرى من المسلّم عالمياً أن القانون الدولي لا يجيزها).

وقد ورد في التقريرين، خاصة تقرير منظمة هيومان رايتس وتش، الكثير من الأمثلة على الاضطهاد المبني على أساس العرق أو القومية أو الديانة ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وخير مثال على ذلك نصوص (قانون القومية) المشار إليه أعلاه.

٣. الآثار المتوقعة للتقريرين المذكورين على القضايا المرفوعة ضد مسؤولين إسرائيليين لدى المحكمة:

لكل هذه الأسباب، المشار إليها أعلاه، فإن توجيه هاتين التهمتين إلى دولة إسرائيل إنما يعتبر ضربة موجعة لحكومة إسرائيل ومؤيديها وحلفائها. ولا شك في أن تلك الاتهامات تشكل دعماً معنوياً للتهم الموجهة من السلطة

الفلسطينية إلى كبار المسؤولين الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية.

اللافت للنظر أيضاً أن تقرير منظمة هيومان رايتس وتش، طالب المحكمة الجنائية بإضافة هاتين التهمتين إلى التهم التي وجهتها السلطة الوطنية إلى المسؤولين الإسرائيليين.

وفي هذا الصدد نود أن نبين أنه وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يستطيع الادعاء نظرياً، العام بموجب الفقرة (ج) من المادة (١٣)، توجيه الاتهام المتعلق بهذه التهم إذا وجد دلائل تؤكد ارتكاب هاتين الجريمتين.

لكل هذه الأسباب فإن وضع إسرائيل ازداد تعقيداً وصعوبة في الدفاع عن مواطنيها المتهمين في القضايا المرفوعة من السلطة الفلسطينية مع العلم أن التهم الموجهة لإسرائيل من المنظمتين المذكورتين لا تعتبر تهماً رسمية ستنظر فيهما المحكمة، إلا أن تأثيرهما، دون شك، سيكون كبيراً على سير العدالة لدى المحكمة.

وفي اعتقادي، أنه من الصعب جداً توجيه التهمتين المشار إليهما أعلاه إلى إسرائيل أو قياداتها في المحكمة الجنائية الدولية وذلك يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

أولاً: المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم إلا أشخاصاً طبيعيين وليس دولاً أو منظمات كما ينص على ذلك نظامها الأساسي.

ثانياً: أما السبب الثاني، الأكثر أهمية، فإن الجهة المختصة بإنزال عقوبات على الدول هي مجلس الأمن الذي خوله الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة، الحق في إيقاع عقوبات على دول ترتكب مخالفات جسيمة بعد إنذارها واستمرارها في تلك المخالفات. وتنحصر تلك العقوبات في عقوبات: اقتصادية ودبلوماسية وسياسية، إلا أنها لا تمس كيان الدولة كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ضد كل من ألمانيا واليابان.

ثالثاً: إن وضع إسرائيل الدولي وتحالفاتها والدعم السياسي والدبلوماسي والقانوني المقدم لها من دول كبرى وعلى رأسها أميركا، يجعل من إمكانية إيقاع عقوبات ضد دولة إسرائيل أو مسؤوليها كافة أمراً صعباً.

إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التقريرين المذكورين أعلاه سيكون لهما آثار سياسية وإعلامية دون شك. وسوف ينشأ عن ذلك تقوية جهود القائمين على حملة العقوبات الدولية ضد إسرائيل (BDS) مما يؤدي إلى إمكانية نجاح تلك الحملة في المستقبل في حث العديد من الدول على الطلب من مجلس الأمن إيقاع بعض العقوبات على إسرائيل، خاصة إذا استمر اضطهادها وسوء معاملتها لأبناء الشعب الفلسطيني.

سياسات تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات الفلسطينية العامة

زكريا السرهد *

تعتبر المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها العملية الديمقراطية، كونها تعزّز المشاركة السياسية وديمومة العملية الديمقراطية. وتفضي آلية الانتخابات إلى اختيار من يقومون بإدارة البلاد من خلال الشعب، وتعبّر عن استفتاء على الطريقة التي تختارها الأغلبية، والسياسات التي يتبناها من تم اختيارهم، حيث يعرف الفقه الفرنسي الانتخاب بأنه: «ممارسة حق الانتخاب على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة».[1] وبالتالي يمكن النظر إلى المشاركة السياسية على أنها أداة للعملية الديمقراطية ونتيجة لها في الوقت نفسه.

مفهوم المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بأنها «تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر».[2] ونجد أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد من المشاركة السياسية، وهو المتعلق بالمشاركة السياسية من خلال الاقتراع، واختيار المرشحين في أي نوع من الانتخابات. بينما الجانب الآخر من مفهوم المشاركة السياسية، المتعلق بالمشاركة المباشرة في إدارة السياسات وصياغتها، فقد يتوفر من خلال التعريف الآتي: «إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم، والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو

* باحث في الساسات العامة.

الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الطرق السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون في الحياة في ظله».[٣] أي أن المشاركة السياسية تعني توفر الحق لأفراد المجتمع باختيار من يرونه مناسباً لإدارة الدولة بمختلف المستويات عن طريق الانتخاب، وإمكانية تحقيق ذلك،[٤] وتوفر الحق في المشاركة بإدارة الدولة وصياغة السياسات عن طريق الترشح إلى الانتخابات. إضافة إلى الجانب الآخر من مفهوم المشاركة السياسية المتعلق بالحق في تقلد الوظائف والمناصب العامة على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص.[٥]

لا تقتصر المشاركة السياسية في إدارة البلاد فقط على الحق في الترشح للانتخابات أو الحق في الانتخاب، وإنما تعني أيضاً إمكانية المشاركة غير المباشرة في التأثير والاقتراح في السياسات عن طريق مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والاتحادات والجمعيات وغيرها من المكونات.[٦]

الحق بالمشاركة السياسية في القانون الأساسي[٧]

كفل القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢٦) الحق بالمشاركة السياسية، حيث تضمنت الفقرة (٣) منها، الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين عن الشعب عن طريق الانتخابات. أي أن هذا الحق كفله الدستور المؤقت للدولة الفلسطينية، ولا يجوز حرمان أي فرد منه إلا وفق استثناءات محددة وفق القانون، وبما لا يتعارض مع ما نص عليه القانون الأساسي بهذا الشأن، ذلك أن من أهم المبادئ الدستورية التي تعتمدها الدول الديمقراطية، إرساء مبدأ ما يعرف بـ»عمومية الترشيح»، الذي يقاس بمدى إتاحة المجال للترشح لأكبر عدد من المرشحين المتنافسين في الانتخابات.[٨]

دور النظام السياسي الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية

تبنت دولة فلسطين النظام السياسي الديمقراطي في إدارة الحكم كما ورد في وثيقة الاستقلال، وفي القانون الأساسي الفلسطيني، الذي ذكر صراحةً أن النظام السياسي نظام ديمقراطي يقوم على التعددية. ويستند هذا النظام إلى الانتخابات العامة كأداة لاختيار ممثلي الشعب لإدارة شؤون البلاد، وصياغة تشريعاتها وسياساتها العامة. كما يقوم وفق آلية الانتخابات بضمان التداول السلمي للسلطة، الذي يعتبر مبدأً أساسياً من المبادئ الديمقراطية في الحكم. ومع أن النظام السياسي الفلسطيني وفقاً للتشريعات الفلسطينية يتناول ترسيخ المبادئ الديمقراطية، في وثيقة الاستقلال، والقانون الأساسي، وقانون الانتخابات العامة؛ فإن مخرجات العملية

الديمقراطية التي ترتكز إلى المشاركة السياسية منوطة بالتطبيق العملي على الأرض، والالتزام الكامل بهذه العملية ونتائجها، والإتاحة الفعلية للتداول السلمي للسلطة.[٩] هذا إلى جانب أن الأنظمة السياسية الديمقراطية تتباين في اتجاهاتها نحو مفهوم نظام الحكم الأفضل، وآليات الانتخابات الفضلى التي تستطيع أن تفضي إلى أوسع مشاركة سياسية، حيث تتعدد الأنظمة الانتخابية ضمن النظام الديمقراطي نفسه، ولا يوجد اتفاق على أي نظام انتخابي هو الأفضل في عملية اختيار من يقومون بإدارة البلاد، وبالتالي توفير أوسع مشاركة مجتمعية في إدارة الحكم وصياغة التشريعات والسياسات.[١٠]

الانتخابات العامة في فلسطين

أجريت أول انتخابات عامة في فلسطين منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٦، حيث تم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، وفاز فيها الشهيد الراحل ياسر عرفات بمنصب الرئيس، وفاز بعضوية أول مجلس تشريعي ٨٨ عضواً غالبيتهم من حركة فتح، إضافة إلى عدد من المستقلين، بعد أن أعلنت الأحزاب السياسية الأخرى مقاطعة تلك الانتخابات، إثر معارضتها اتفاقية أوسلو التي تضمنت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإقامة برلمان فلسطيني.[١١]

وفي العام ٢٠٠٥، أجريت ثاني انتخابات رئاسية،[١٢] قاطعتها معظم الأحزاب السياسية باستثناء المبادرة الوطنية الفلسطينية، التي شاركت بمرشحها مصطفى البرغوثي، إضافة إلى ترشح عدد من المستقلين، وفاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس.

وفي العام ٢٠٠٦، عقدت ثاني انتخابات تشريعية، شاركت فيها معظم الأحـزاب السياسية وعدد من المستقلين، وقاطعتها حركة الجهاد الإسلامي، وفازت فيها حركة حماس. وقد جرى توسيع عدد مقاعد المجلس التشريعي من ٨٨ مقعداً إلى ١٣٢ مقعداً،[١٣] وعلى أثرها حدث الانقسام السياسي الفلسطيني، بسبب التعارض بين البرنامج السياسي لرئيس الدولة، والبرنامج السياسي للحكومة التي ترأستها حركة حماس.

التطورات التي طرأت على قانون الانتخابات العامة

١. قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات:[١٤]

هو أول قانون يصدر بشأن تنظيم الانتخابات العامة في دولة فلسطين، ويتكون من ١١٠ مواد تنظم عملية انتخاب رئيس دولة فلسطين وأعضاء المجلس التشريعي الذين كان عددهم ٨٨ عضواً. وتضمن القانون ٧ أبواب تتعلق بالأحكام العامة المتعلقة بإدارة

الانتخابات، وعملية تسجيل الناخبين، وآليات إدارة الانتخابات والإشراف عليها عبر لجنة الانتخابات المركزية التي نص هذا القانون على تشكلها، وآليات تشكيل محكمة الاستئناف الانتخابية، وآليات إجراء العملية الانتخابية، بما فيها الترشح وتشكيل لجان الدوائر والهيئات الحزبية، والنصوص المتعلقة بالجرائم الانتخابية، إضافة إلى الأحكام الختامية. إلى أن ألغي هذا القانون صراحة في العام ٢٠٠٧.

٢. قانون رقم (١٦) بشأن تعديل بعض أحكام قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥:[١٥]

تكون هذا القانون من ٧ مواد تنص على بعض التعديلات المتعلقة بصلاحية رئيس الدولة وتمديد فترة الترشح المنصوص عليها في قانون الانتخابات، إضافة إلى تحديد عدد أعضاء المجلس التشريعي الذين يتم انتخابهم بثمانية وثمانين عضواً. حيث إنه هذا العدد لم يكن محدداً، لذا نص القانون المذكور على تحديده بإصدار نظام بذلك.

٣. قانون رقم (١٦) بشأن تعديل بعض أحكام قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥:[١٦]

تشكل هذا القانون من ٣ مواد تنص على بعض التعديلات على قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ تضمنت اعتبار سجل الأحوال المدنية معتمداً إلى جانب سجل الناخبين، وتضمنت التعديلات أيضاً عدم جواز تسجيل الناخب في غير محل إقامته.

٤. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات:[١٧]

وبموجبه ألغي القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات. ويتكون هذا القانون من ١١٧ مادة موزعة على ١٢ باباً تضمنت: التعاريف والأحكام العامة، وحق الانتخاب والترشح، وإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتسجيل الناخبين، والترشح لمنصب الرئيس وعضوية المجلس التشريعي، وتنظيم الحملة الانتخابية، وآليات الاقــتراع، وآليات فرز الأصوات والنتائج الأولية، وإعلان النتائج النهائية، وآليات تنظيم إجراء الانتخابات الفرعية (في حالة شغور منصب الرئيس وعضوية المجلس التشريعي)، والجرائم الانتخابية والعقوبات، والأحكام الختامية. وأهم ما تضمنه القانون من تغييرات عن القانون السابق أنه أضاف ما يعرف بنظام القوائم (النظام النسبي) إلى جانب نظام الدوائر (النظام الفردي)، بعد أن كان يقتصر سابقاً على نظام الدوائر الانتخابية (النظام الفردي). إضافة إلى أنه رفع عدد مقاعد المجلس التشريعي إلى ١٣٢ مقعداً، بعد أن كان ٨٨ مقعداً في القانون السابق. وسد الثغرة المتعلقة بشغور منصب رئيس الدولة وعضوية المجلس التشريعي.

٥. قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥[١٨] بشأن تعديل بعض أحكام قانون الانتخابات رقم (٩):

وتضمن تعديل المادة (٧٦) من قانون الانتخابات، الذي يتعلق باعتبار يوم الاقتراع يوم عطلة رسمية، ومنح رئيس مركز الاقتراع صلاحية تمديد فترة الاقتراع ساعتين إضافيتين إذا اقتضت الضرورة.

٦. قرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥:[١٩]

اقتصرت التعديلات في هذا القرار بقانون على إضافة مادة تنص على أن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء تلقائيون في المجلس الوطني. وهذا التعديل جاء لمقتضيات سياسية تتعلق بكون منظمة التحرير الفلسطينية أعلى هيئة في هرمية المكون الفلسطيني، واعتبار السلطة الوطنية جزءاً تمثيلياً للشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي المكون الشامل لتمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وهذا يتوافق مع ما كان منصوصاً عليه في القانون السابق قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات.

٧. قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة:[٢٠]

يتكون القانون من ١٢١ مادة موزعة على ١٣ باباً، وتتضمن الأبواب: التعاريف، والأحكام العامة، بحيث تم الفصل بين كل منهما في باب منفصل بعد كانت مدمجة في باب واحد، وإدارة الانتخابات والإشراف عليها، ومعايير حق الانتخاب، ومعايير حق الترشح لمنصب رئيس الدولة، وعضوية المجلس التشريعي، وآليات تنظيم الحملة الانتخابية، ومعايير الاقتراع وآلياته، وآليات فرز الأصوات، وآلية احتساب المقاعد وإعلان النتائج النهائية، والجرائم الانتخابية والعقوبات، والأحكام الختامية. وأهم ما تضمنه القرار بقانون من تعديلات تلك التي تتعلق بالتحول الكامل إلى نظام القوائم واعتبار المناطق الانتخابية الجغرافية منطقة انتخابية واحدة، أي النظام النسبي.

٨. قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بتعديل قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة:[٢١]

يتكون القرار بقانون من ١٧ مادة تضمنت تعديلات على القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة. بعض هذه التعديلات جاء للتأكيد على اعتبار منصبي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس دولة فلسطين منصباً واحداً. بينما جاءت تعديلات أخرى لتعالج ثغرة تتعلق بآلية انتخاب رئيس دولة فلسطين، بنصها على أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة، يتم إجراء انتخابات استكمالية بين المرشحَين اللذين حصلا على أعلى الأصوات، ويفوز المرشح

الذي يحصل على عدد الأصوات الأعلى بصرف النظر عن حصوله على الأغلبية المطلقة في عدد الأصوات أم لا. أما التعديلات الباقية فتتعلق بأمور فنية ترتبط بالترشح والاقتراع.

النظام الانتخابي الفلسطيني

يعكس النظام الانتخابي المعمول به في أي دولة طبيعة النظام السياسي فيها.[٢٢] ووفق نص المادة (٥) من القانون الأساسي المعدل، فإن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، ويتم فيه انتخاب رئيس الدولة انتخاباً مباشراً من الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة والمجلس التشريعي الفلسطيني. وهو ما يعرف بالنظام السياسي الديمقراطي المختلط، البرلماني الرئاسي،[٢٣] أي يفصل بين المؤسستين التشريعية والرئاسية، بينما تكون المؤسسة التنفيذية المتمثلة بالحكومة انعكاساً لمحددات المؤسستين، حيث إن الرئيس هو من يكلف الكتلة التي فازت بالعدد الأكبر من المقاعد في المجلس التشريعي تشكيلَ الحكومة، ويوجه خطاب التكليف الذي يحدد الخطوط العامة لعمل تلك الحكومة.

وفقاً للتعديلات والتطويرات التي طرأت على قانون الانتخابات منذ العام ١٩٩٥ ولغاية آخر تعديلات في العام ٢٠٢١، تناولت التعديلات على قانون الانتخابات العامة الفلسطيني، التحول إلى النظام النسبي الكامل، فقد تضمنت المادة (٧) من قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات التي تحمل عنوان «المناطق الانتخابية» اعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة سواء بغرض انتخاب رئيس دولة فلسطين أو لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، بينما كانت في القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ الملغى صراحة، وفق نص المادة (٣)، تحت عنوان النظام الانتخابي: يتم توزيع المقاعد على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪-٥٠٪) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحـــدة. وبالعودة إلى قانون الانتخابات الأسبق، قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، فقد تضمنت المادة (٥) تحت عنوان «الدوائر الانتخابية»: أنها تتألف من ١٦ دائرة انتخابية في الأراضي الفلسطينية بحيث يتم تقسيم المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية وفق عدد السكان لكل دائرة انتخابية، أي أن النظام الانتخابي كان نظام الدوائر وهو النظام الفردي.

تأثير التعديلات على النظام الانتخابي على المشاركة السياسية

تؤثر التحولات على النظام الانتخابي، من نظام الدوائر كاملاً، إلى النظام المختلط

(الدوائر) و(القوائم)، ومن ثم إلى نظام القوائم الكامل، على المشاركة السياسية في الجانب المتعلق بحق أفراد المجتمع بالمشاركة في إدارة البلاد عن طريق الترشح أو الاقتراع، واختيار من يرونه مناسباً، ففي القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، كان يتاح الترشح بشكل فردي، مما يعني وجود مساحة أكبر للمشاركة، كون المرشح لا يحتاج بالضرورة أن يكون مستنداً إلى حزب سياسي أو جماعة معينة، وإنما يعتمد في ترشحه على برنامجه السياسي ومؤهلاته ومقوماته الشخصية. وفي الوقت نفسه، فإن النظام الانتخابي بنظام الدوائر، أي النظام الفردي، يرفع من نسبة الأصوات المهدرة، حيث يحسم الفوز بالمقعد في الدائرة للمرشح الحاصل على أعلى الأصوات، وكلما زاد عدد المرشحين المتنافسين، تزداد نسبة الأصوات المهدرة، خاصة عندما يكون الفارق في عدد الأصوات ضئيلاً، وهذا من أهم الانتقادات التي توجه إلى نظام انتخابات الدوائر أو الفردي، حيث إن المرشح الفائز قد يحصل على نسبة قليلة من المجموع الكلي للمرشحين الآخرين، وهو ما ينتقص من انعكاس رغبة أغلبية المرشحين على المستوى الكلي في اختيار ممثليهم.[٢٤]

حقق التحول إلى النظام المختلط وفق قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، توازناً نسبياً على صعيد المشاركة السياسية سواء في الترشح أو الاقتراع،[٢٥] فهو يخفض من نسبة الأصوات المهدرة لتوفر نظام القوائم النسبي بنسبة ٥٠٪، وتوفر نظام الدوائر بنسبة مماثلة. كما أن هذا النظام يوسع الخيارات في المشاركة، حيث إن الأفراد الذين يرغبون في الترشح بشكل فردي يتاح لهم ذلك، وفي الوقت نفسه يعزز فرصة الأحزاب الصغيرة في الترشح ضمن نظام القوائم.[٢٦] وقد كان الاتفاق على التحول نحو هذا النظام وفق اتفاق إعلان القاهرة للفصائل الفلسطينية، حيث تم الاتفاق على عقد الانتخابات التشريعية التي أجريت في العام ٢٠٠٦,[٢٧]

أحدث قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، تحولاً آخر على مستوى المشاركة السياسية عن طريق الترشح والاقتراع، حيث اعتمد النظام الانتخابي النسبي بشكل كامل، أي لا يتاح الترشح بشكل فردي، وإنما يتوجب الترشح ضمن قائمة لا يقل عدد أعضائها عن ١٦ عضواً. وهو يتفق مع ما ارتأته اللجنة المستقلة التي عينت سابقاً للبحث في أي الأنظمة الانتخابية الأفضل لفلسطين، حيث ارتأت أن النظام الانتخابي النسبي هو الأفضل على أساس أنه يسمح بمشاركة أوسع في الانتخابات.[٢٨] في المقابل، قد يتسبب هذا النظام في إحجام من يرغبون في المشاركة السياسية عن الترشح، بسبب حاجتهم إلى الائتلاف مع أشخاص آخرين بهذا العدد. وفي

الوقت نفسه، فإن نسبة الأصوات المهدرة سوف تكون أقل بكثير مقارنة بالنظامين السابقين، نظام الدوائر الكلي، والنظام المختلط (الدوائر) و(القوائم). فمن خلال تتبع نتائج الانتخابات العامة في فلسطين عام ٢٠٠٦، حيث مثل الفائزون ٩٨٪ من الناخبين في التمثيل النسبي للقوائم، لم تحصل قوائم صغيرة على نسبة الحسم، بينما كان مجموع الأصوات التي تمثل الفائزين في الدوائر تمثل ما نسبته ٤٢٪ من أصوات الناجحين، وبالتالي، كانت نسبة الأصوات المهدرة ٥٨٪ من أصوات الناخبين.[٢٩] حيث إنه وفق النظام النسبي يتوجب على الناخب أن ينتخب قائمة واحدة فقط، وهذا يعني أن الأصوات تكون تراكمية، تقابلها تراكمية في عدد المقاعد الفائزة، والفروق في الأصوات بين القوائم المتنافسة على احتساب المقعد الأخير تكون ضئيلة، وتقلل من نسبة الأصوات المهدرة،[٣٠] وبالتالي، فإن المشاركة السياسية عن طريق الانتخاب تعكس بصورة أفضل رغبات الناخبين في اختيار ممثليهم، وهذا ينعكس أيضاً على إدارة البلاد وصياغة التشريعات والسياسات العامة وفق رغبات الناخبين إلى حد بعيد.

تأثير شروط الانتخاب على المشاركة السياسية

تأتي شروط الانتخاب في مختلف الدول والمجتمعات في سياق وضع محددات لمن يحق له المشاركة في اختيار من يرونه مناسباً في إدارة البلاد، ومن يحق له الترشح لتمثيل الناخبين.[٣١] وهذا لا يعني أنها تنتقص من الحق في المشاركة السياسية عن طريق الانتخاب، وإنما تأتي في سياق تعظيم الفائدة من هذه المشاركة، والحد من أي تأثيرات على نتائج الانتخابات لا تتوافق مع الهوية الوطنية.

تأثير الحد الأدنى لسن الاقتراع على المشاركة السياسية

جاء في قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ حول الحق في الانتخاب، كما ورد في المادة (٧) اعتبار الشخص مؤهلاً لذلك إذا كان فلسطيني الجنسية ويبلغ من العمر ١٨ عاماً، على اعتبار أن الشخص يكون قد أصبح في سن الرشد، وهذا العمر هو الأكثر شيوعاً في معظم الأنظمة الانتخابية في العالم. حيث إن ٧٩,٦٪ من دول العالم تعتمد هذا العمر، بينما تعتمد ٥,٥٪ منها سن ١٧ عاماً كحد أدنى لسن الاقتراع، وهناك مطالبات بتخفيض الحد الأدنى لعمر الناخب إلى ١٦ عاماً.[٣٢] ففي سويسرا منح برلمان المواطنين عام ٢٠٠٧ حق التصويت ابتداءً من عمر ١٦ عاماً لانتخابات البلديات والكانتونات، وهو الكانتون الوحيد الذي نفذ هذا الأمر، لكن الأمر لاقى رفضاً عند طرحه، وذلك بنسبة

رفض وصلت إلى ٧٥٪. كما رفض هذا الطرح مجدداً في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٦٧٪ في العام ٢٠١٥. [٣٣] ومع ذلك فهناك بعض الدول التي خفضت الحد الأدنى للناخب إلى ١٦ عاماً كالأرجنتين والإكوادور وكوبا والنمسا ونيكاراغوا.[٣٤]

تأثير الحرمان من الانتخاب والترشح لدواع قانونية على المشاركة السياسية

بالنظر إلى مسوغات الحرمان من هذه المشاركة وفق نص المادة (٨) فهي مسوغات قانونية، كحرمان الشخص المحكوم بحكم قضائي خلال فترة انعقاد الانتخابات، ومن كان محكوماً من محكمة فلسطينية بالسجن بتهم مخلة بالشرف أو الآداب العامة ولم يرد اعتباره إليه بموجب أحكام القانون. أي أن صدور حكم أو أحكام قضائية بحق من يريد ترشيح نفسه في جرائم توصف بأنها مخلة بالشرف والكرامة والنزاهة يكون لها تأثير على مدى تمتع الشخص بحقوقه المدنية والسياسية، ومنها حقه في أن يرشح نفسه في الانتخابات، وهو قد يكون حرماناً دائماً أو مؤقتاً. ومع ذلك فإن هناك اتجاهات ترى أن حرمان من هم في الاحتجاز والمحكومين بقضايا حتى لو كانت جنائية أمر ينطوى على حرمان من المشاركة السياسية.[٣٥]

بالمقارنة مع قانون الانتخابات الأردني، نجد أن من شروط الترشح توفر الأهلية الأدبية، بحيث لا يكون عضواً في مجلس الأعيان أو النواب من كان محكوماً بالسجن. ولكن، تم تحديد ذلك أن يكون الحكم لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية، ولم يتم العفو عنه.[٣٦] لكن قانون الانتخابات الفلسطيني، لم ينص على مثل هذا الاستثناء، كما لم يفرق بين جريمة سياسية أو غير سياسية.

لم تتغير هذه المعايير في قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، أو في قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧، خاصة أن هذا الحرمان مقيد بإمكانية الطعن فيه أمام المحاكم المختصة، وهو ما نصت عليه توصيات تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان في العام ٢٠١٥. [٣٧]

تأثير حظر الجمع بين الترشيح للانتخابات وتولي الوظائف العامة على المشاركة السياسية

إن الهدف من وضع شروط للترشح، التي يجب توافرها فيمن يتقدم إلى الترشح للانتخابات العامة، هو تحقيق الغاية الفضلى من المشاركة السياسية للأفراد، والوصول إلى أفراد منتخَبين قادرين على إدارة البلاد، ولديهم انتماء بدرجة عالية لأوطانهم ومجتمعاتهم وإنسانيتهم. إلا أن هذه الشروط يجب ألا تشكل عائقاً أمام الأفراد للمشاركة السياسية في إدارة

البلاد عن طريق الترشح.

وفق ما جاء في المادة (٨) من قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات، فإن هناك العديد من الفئات التي لا تستطيع الترشح للانتخابات العامة سواء لمنصب رئيس الدولة، أو لعضوية المجلس التشريعي، إلا إذا قدموا استقالاتهم من مناصبهم أو وظائفهم فور قبول ترشحهم، ولا يمكن لهم العودة إلى تلك المناصب أو الوظائف بشكل تلقائي، مع احتفاظهم بحقهم في التقدم إلى الوظائف العامة وفق القانون المعمول به. وتضمنت الفئات الوزراء والموظفين العموميين ورؤساء ومدراء وموظفي المنظمات الأهلية وكل من يتقاضى مخصصات شهرية من خزينة الدولة، وكذلك رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية. بينما يمنع القضاة وضباط الأجهزة الأمنية والمحافظون ومن في حكمهم من العودة نهائياً إلى عملهم. كما أن القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ شمل أيضاً ضباط الأجهزة الأمنية، وليس فقط جهاز الأمن الوطني، كما في قانون الانتخابات السابقة قبل التعديل، الذي لم يشترط ذلك على من هم أدنى من رتبة ضابط. كما أن قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات لم يتطرق إلى حق من تقدموا باستقالاتهم من أجل الترشح لمنصب رئيس الدولة أو عضوية المجلس التشريع بالتقدم لشغل وظائف عامة أسوة بغيرهم من المواطنين.

ويأتي هذا الشرط للترشح في إطار انتهاج سياسة منع تعارض المصالح، وإمكانية استغلال المرشحين الذين يشغلون وظائف ومناصب عامة، أو وظائف عليا في المنظمات الأهلية، أو عضوية المجالس المحلية لتلك الوظائف والمناصب في التأثير على جمهور الناخبين الذي قد ينجم بفعل النفوذ المتكون من جراء إشغال تلك الوظائف والمناصب.[٣٨]

يأتي هذا الشرط أيضاً من منطلق الحفاظ على استقلالية عضو البرلمان في ممارسته وظيفته النيابية بعيداً عن تعرضه للضغوط، إضافة إلى ضرورة تفرغه للعمل النيابي بشكل تام، وعدم الانشغال في قضايا أخرى على حساب دوره الأساسي كنائب،[٣٩] كونه انتخب من الجمهور ليقوم به على أفضل وجه. إلا أن هذا التفسير قد يكون ضعيفاً إلى حد ما، ذلك أن القانون الفلسطيني يجيز لعضو المجلس التشريعي أن يكون عضواً في الحكومة، وهو ما يتنافى مع مبرر التفرغ للعمل البرلماني، وبالتالي، فعلى الأغلب يكون الترجيح لمبررات هذا الحظر الجانب المتعلق بتضارب المصالح.

في المقابل، يشكل حظر الجمع بين الوظيفة العامة والترشح لعضوية المجلس التشريعي، واشتراطه بتقديم الاستقالة، عائقاً أمام مشاركة أي شخص من الفئات المذكورة في الترشح للانتخابات، كون الأمر ينطوي على مغامرة كبيرة، خاصة في حالة الخسارة، مما

يؤدي إلى إحجام الكثيرين عن تلك الخطوة. وفي الوقت نفسه، فإنه لا ينطوي على حرمان أي من تلك الفئات من تقلد الوظائف العامة على أساس المنافسة وتكافؤ الفرص، حيث يمنح لهم الحق في التقدم لأي من الوظائف العامة. لم يشر قانون الانتخاب الأردني - على الرغم من تضمينه عدم جواز ترشح الفئات المماثلة لعضوية مجلس الأعيان ومجلس النواب، إلا اذا قدموا استقالاتهم - إلى إمكانية تقدمهم للمنافسة على الوظائف العامة.[٤٠]

تأثير الحد الأدنى لعمر المرشح على المشاركة السياسية

وفق ما جاء في الفقرة (ب) مادة (٩) من قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، فإن من شروط الترشح لمركز رئيس الدولة أن يكون المرشح قد أتم ٣٥ عاماً من العمر في اليوم المحدد للاقتراع. وقد تم رفع الحد الأدنى لعمر المرشح لمركز رئيس الدولة إلى ٤٠ عاماً وفق ما جاء في الفقرة (٢) مادة (١٢) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، ولم يتغير هذا الشرط في القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، حيث بقي شرط عمر المرشح لمركز رئيس الدولة ٤٠ عاماً كحد أدنى.

يعني رفع الحد الأدنى لعمر المرشح لمركز رئيس الدولة إلى ٤٠ عاماً أن هناك ٢٣٪ ممن يحق لهم الانتخاب، لن يتمكنوا من الترشح بسبب عدم توفر شرط الحد الأدنى للعمر، مقارنة مع اشتراط عمر ٣٥ عاماً كحد أدنى للترشح. وهناك اتجاه يرى أن رفع الحد الأدنى لعمر المرشح يعود إلى زيادة الحرص على تمتعه بالخبرة والنضج.[٤١]

أما بالنسبة لعمر المرشح لعضوية المجلس التشريعي، فوفق ما جاء في الفقرة (١) مادة (١٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، أن يكون قد أتم الثلاثين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع. وقد خفض الحد الأدنى لعمر المرشح إلى ٢٨ عاماً وفق ما جاء في الفقرة (٢) مادة (١٥) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، أي انه تم توسيع الشريحة التي تستطيع المشاركة عن طريق الترشح، وهذا الشرط لم يطرأ عليه أي تغيير في التعديلات وفق ما جاء في قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة أو تعديلاته لسنة ٢٠٢١. ويأتي هذا التخفيض من أجل المساهمة في رفع مستوى مشاركة الشباب السياسية، حيث إن هناك دعوات لتوحيد الحد الأدنى لسن الاقتراع، مع الحد الأدنى لسن الترشح، وإقرار حصة مخصصة للشباب في قوانين الانتخابات، خاصة أن ثلث دول العالم تبنت في قوانينها الحد الأدنى للترشح للانتخابات لعضوية البرلمان بـ٢٥ عاماً.[٤٢]

تأثير شرط إرفاق عريضة التأييد للمرشح على المشاركة السياسية

تضمنت الفقرة (٢) مادة (١٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ حول شروط الترشح لعضوية المجلس التشريعي، أن يرفق المرشح قائمة تحمل تواقيع ٥٠٠ ناخب مسجل على الأقل لقبول ترشحه، وهو ما لم يتغير وفق ما جاء في قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، مع وجود استثناء لهذا الشرط لمن كانوا أعضاء في المجلس التشريعي في الدورة السابقة. لكن المادة (٥٥) فقرة (٢) تضمنت شرط إرفاق كشف يحمل تواقيع ٣٠٠٠ ناخب مسجل للقائمة الانتخابية. فقانون الانتخابات العراقي يشترط إرفاق تواقيع ٥٠٠ ناخب لمرشح الدائرة، بينما لا يشترط ذلك للقوائم.[٤٣]

تضمنت المادة (١٤) فقرة (٢) من القانون المذكور شرط الترشح لمركز رئيس الدولة بإرفاق كشف بتأييد من ٥٠٠٠ ناخب مسجل، مع استثناء من يشغل منصب رئيس الدولة في الفترة التي تسبق عقد الانتخابات، وهو ما بقي كما هو في القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة. هناك بعض الأنظمة الانتخابية تشترط أن يرفق المرشح لمنصب الرئيس عريضة تتضمن تأييداً خطياً من ٣٥ عضواً في البرلمان، كما في قانون الانتخابات السوري.[٤٤] بينما نجد قانون الانتخابات الجزائري قد أتاح للمرشح خيارين، بحيث على المرشح لمنصب الرئيس أن يجمع تواقيع ٥٠٠ عضو بالمجالس الجماعية والوطنية والبرلمانية موزعة على ٢٥ ولاية على الأقل، أو أن يجمع تواقيع ٧٥٠٠٠ ناخب مسجل.[٤٥] وبالمقارنة، نجد اعتماد القائمة الشعبية لتأييد الترشيح تتوافق بشكل أكبر مع مفهوم المشاركة السياسية وإتاحتها لجميع المواطنين، مقارنة باعتماد القائمة البرلمانية التي تتسم بالصعوبة خاصة إذا كانت أغلبية أعضاء البرلمان من الحزب السياسي نفسه.

قد ينطوي الاستثناء بإعفاء أعضاء المجلس التشريعي في الدورة التي تسبق عقد الانتخابات من شرط إرفاق قائمة تواقيع يؤيدون ترشحه، على إشكالية تتعلق بعدم تكافؤ الفرص، الذي يعتبر واحداً من أهم مقومات تعزيز المشاركة السياسية، مع أنه بفعل التعديلات على قانون الانتخابات العامة لم يعد قائماً، بسبب تغيير النظام الانتخابي المعتمد من مختلط إلى نظام نسبي كامل. وهو ما يتضح من خلال بقاء الاستثناء من شرط إرفاق كشف بتأييد ٥٠٠٠ ناخب مسجل بالنسبة للمرشح لمركز رئيس الدولة إذا كان رئيساً في الفترة التي تسبق عقد الانتخابات. فالغرض من إرفاق قوائم بتواقيع عدد من المؤيدين هو إضفاء الجدية والقبول الأوّلي للمرشحين بحيث تساهم في تحسين نتائج الانتخابات، وليس التقليل من فرص الآخرين في المشاركة على مستوى

الترشح للانتخابات. فسواء كان المرشح عضواً في المجلس التشريعي قبل عقد الانتخابات، أو كان يشغل منصب رئيس الدولة، فإن كشف المؤيدين في الانتخابات السابقة الذي أرفقه لم يعد مؤثراً، بسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين الانتخابات السابقة واللاحقة، فرأي الجمهور قد يتغير. في المقابل، هناك رأي يستند إلى أن عضو البرلمان أو الرئيس قد اكتسب التأييد سابقاً بفعل فوزه بهذا المنصب، وهو لا يحتاج إلى هذا الإثبات من خلال قائمة التأييد، وضمن مشروعية القوانين التي تشترط على المرشح الحد الأدنى من تواقيع الناخبين. هذا إلى جانب مطالب أكثر عدالة، باعتماد الحد الأدنى لتواقيع الناخبين على شكل نسبة من عدد الناخبين، بدلاً من الأعداد المطلقة.[٤٦]

تأثير شرط التأمين المالي على مشاركة المرشح السياسية

إن الهدف من اشتراط دفع المرشح مبلغ التأمين المالي هو في الأساس من أجل رفع مستوى الالتزام لدى المرشح، ومن يعمل لصالحه في حملته الانتخابية، وعدم القيام بخروق تتعلق بالعملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق بالالتزام بقيام المرشح بالمسؤولية عن إزالة الملصقات والآثار الأخرى الناجمة عن دعايته الانتخابية، التي تأتي في سياق رؤية نظرية ترى جواز تقييد الانتخابات بشروط معينة كالثروة والكفاءة.[٤٧]

وفق ما جاء في قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، تضمنت المادة (٣٨) فقرة (١) شرط دفع المرشح لمركز رئيس الدولة مبلغ ثلاثة آلاف دولار أميركي كتأمين يعاد له في حالة الفوز في الانتخابات. بينما تضمنت المادة (٤٣) من القانون نفسه شرط دفع المرشح لعضوية المجلس التشريعي مبلغ ألف دولار كتأمين لوزارة المالية، يعاد له في حال فوزه في الانتخابات. وبقي المبلغ المالي للمرشح لعضوية المجلس التشريعي في الدوائر كما هو وفق ما تضمنته المادة (١٧) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥، وكذلك لم يتغير مبلغ التأمين المالي بالنسبة للمرشح لمنصب رئيس الدولة. وعند التحول إلى النظام الانتخابي المختلط، تضمنت الفقرة (٢) من المادة نفسها شرط إيداع مرشحي القوائم مبلغ ستة آلاف دولار لحساب لجنة الانتخابات المركزية، وليس لحساب وزارة المالية كما كان سابقاً، مع الإبقاء على إعادة المبالغ المؤمنة للفائزين، على أن تحول المبالغ المالية المؤمنة إلى غير الفائزين لصالح صندوق لجنة الانتخابات المركزية.

وعلى الرغم من رفع مبالغ التأمين المالي للمرشحين لعضوية المجلس التشريعي، فلم يتغير شيء بالنسبة لمرشح منصب رئيس الدولة، وفق ما تضمنه القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، حيث تضمنت

المادة (٤٣) فقرة (٣) شرط دفع مرشحي القوائم مبلغ مالي بقيمة عشرة آلاف دولار على سبيل التأمين لحساب لجنة الانتخابات المركزية. وبالمقارنة، نجد أن مبلغ التأمين المالي أعلى نسبياً مقارنة بما ورد في قانون الانتخابات الأردني والمحدد بـ٥٠٠ دينار للمرشح الفردي، و٢٠٠٠ دينار كتأمين على الدعاية الانتخابية للقائمة،[٤٨] وكذلك، ما ورد في قانون الانتخابات التونسي الذي تضمن أن يقوم المرشح بإيداع مبلغ ١٠٠٠٠ دينار تونسي لا يسترد إلا في حال حصول المرشح على ٣٪ على الأقل من مجموع الأصوات المصرح بها.[٤٩]

وعلى عكس ما جاء في القوانين السابقة بشأن الانتخابات، فإن مرشحي القوائم لعضوية المجلس التشريعي لا يستطيعون استرداد المبلغ المالي إلا في حالتي الانسحاب في المدة القانونية، أو رفض ترشح القائمة، بينما لا يسترد في حال الفوز كما كان سابقاً. كذلك نجد أن المرشح لمنصب رئيس الدولة يعاد إليه مبلغ التأمين المالي في حال الفوز، وهذا يعني أن هناك حالة من عدم المساواة في ما يتعلق باستعادة مبلغ التأمين المالي في حال الفوز بين مرشحي منصب الرئيس ومرشحي عضوية المجلس التشريعي، الأمر الذي ينطوي على إشكالية حول مفهوم المشاركة السياسية من خلال الحق في الترشح، حيث يتعارض هذا مع مبدأ المساواة في فرص المشاركة السياسية من خلال الترشح للانتخابات، والحق في النفاذ إلى الانتخابات.[٥٠]

يميل تقييم شرط التأمين المالي للترشح، سواء لمنصب رئيس الدولة أو لعضوية المجلس التشريعي، إلى أن يكون عائقاً أمام إعمال الحق في المشاركة السياسية. حيث إن توفير مبلغ مالي بقيمة عشرة آلاف دولار للقائمة الانتخابية مسألة تنطوي على صعوبة، خاصة القوائم غير الحزبية، إلى جانب عشرة آلاف أخرى لتأمين الدعاية الانتخابية، الأمر الذي قد يشكل عائقاً كبيراً أمام الرغبة في المشاركة السياسية من خلال الترشح للانتخابات العامة. أما وكما أن ن مبرر تقاسم تأمين المبلغ على مرشحي القائمة فسيخفف العبء على كل مرشح منهم، لا يقلل من صعوبة هذا العائق، فالقوائم غير الحزبية وفقاً للقانون يتوجب أن تتضمن ١٦ مرشحاً على الأقل أسوة بالقوائم الحزبية، وحظوظها في الفوز سوف تكون أقل، وبالتالي، وعلى الأغلب سيتحمل عبء التأمين المالي المرشحون الأوائل في القائمة، وسيبقى عبء المبلغ المالي عالياً على كل مرشح منهم. هذا بالإضافة إلى أن عدم قدرة المرشحين على استرداد مبلغ التأمين المالي حتى في حال الفوز، سيقلل من نسبة من سيشاركون في الترشح للانتخابات بشكل أكبر، مقارنة مع توفر إمكانية استعادة مبلغ التأمين المالي في حال الفوز كما كان سابقاً قبل التعديلات على القانون، لأن التفكير في المغامرة مالياً من بعض المرشحين لم يعد موجوداً، وبالتالي سوف

تتراجع نسبة قوائم المرشحين. لذا، هناك بعض الاتجاهات التي تنادي بضرورة الاستعاضة عن مبلغ التأمين المالي للترشح، في حال أن هذا المبلغ المالي يشكل عائقاً، بزيادة الحد الأدنى لعدد أو نسبة تواقيع الناخبين المطلوبة كشرط للترشح.[٥١]

تأثير نظام «كوتا» المرأة على المشاركة السياسية

لم يتضمن أول قانون ينظم الانتخابات الفلسطينية العامة، وهو القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، النص على نظام الكوتا النسائية، وإنما أتاح للمرأة الترشح إلى منصب رئيس الدولة وعضوية المجلس التشريعي كالآخرين. حيث خاضت سميحة خليل الانتخابات ونافست على منصب رئيس الدولة في الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٩٦، وكانت المرشح الوحيد المنافس للرئيس ياسر عرفات الذي فاز بمنصب الرئاسة في تلك الانتخابات. كما حصلت النساء على ٥ مقاعد من أصل ٨٨ مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي ١٩٩٦، أي بنسبة ٥,٦٪[٥٢] دون التحصن بنظام الكوتا الذي يضمن حداً أدنى لعدد من المقاعد.

وبعد تعديل قانون الانتخابات السابق، بإصدار القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، تضمنت المادة (٤) وجوب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة بين كل أربعة أسماء تليها، ومن ثم امرأة بين كل خمسة أسماء تلي ذلك. وجاء هذا ضمن ما يعرف بسياسة التمييز الإيجابي التي تسعى إلى حماية الفئات المهمشة بفعل الثقافة السائدة، وذلك من خلال النصوص القانونية الملزمة،[٥٣] وبات على كل قائمة انتخابية أن ترشح فيها نساء بالحد الأدنى، مما يعني ضمان نسبة معينة لتمثيل المرأة في عضوية المجلس التشريعي. ومع ذلك لم ينص القانون على إلزامية وجود مرشحات في انتخابات الدوائر. وقد حصلت النساء على ١٧ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعد في عضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام ٢٠٠٦ بفعل نظام الكوتا النسائية الذي تضمنه قانون الانتخابات عام ٢٠٠٥،[٥٤] أي بنسبة ١٣٪ تقريباً. إلا أن الكتل البرلمانية عند توزيعها الأدوار على اللجان، أغفلت نسبة مشاركة المرأة، فحصلت المرأة على مركز رئاسة لجنة واحدة، وحصلت على مقرر لجنتين فقط،[٥٥] أي ما نسبته ٧٪ من مراكز رئاسة اللجان، و١٤٪ من مراكز مقرر للجنة، وهذا لا يتوافق مع نسبة ١٣٪ من المقاعد التي حصلت عليها في المجلس التشريعي.

لم يطرأ أي تغير بخصوص المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات على صعيد الترشح لعضوية المجلس التشريعي في القرار

بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، وبقي النص على نظام الكوتا كما هو في القانون السابق الملغى صراحة وهو قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات. ومع ذلك فإن من شأن التعديل على النظام الانتخابي، والتحول إلى النظام النسبي الكامل، أن يرفع من نسبة تمثيل المرأة بما يقارب ٢٠٪ على الأقل من مقاعد المجلس التشريعي.[٥٦] وبعد إصدار القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بتعديل قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، تضمن تعديلا من شأنه أن يزيد من نسبة تمثيل المرأة. فبعد أن كان الحد الأدنى لعدد المرشحات في القائمة الانتخابية امرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى، ومن ثم امرأة من بين الأسماء الأربعة التالية، ومن ثم امرأة من بين الأسماء الخمسة التالية إلى نهاية القائمة، تم التعديل بحيث يتوجب أن تتضمن القوائم الانتخابية امرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة من بين الأسماء الأربعة التالية، وهكذا حتى نهاية القائمة، وتم إلغاء أن تتضمن القائمة الانتخابية امرأة من بين كل خمسة أسماء، وإنما امرأة من كل أربعة أسماء حتى نهاية القائمة. وهذا يعني أن الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية المحدد بالقانون بستة عشر مرشحاً على الأقل كان قبل التعديل ثلاث نساء، بينما أصبح بعد التعديل يضمن تمثيل أربع نساء. وهو ما يضمن أن الحد الأدنى لنسبة تمثيل المرأة سيكون ٣٠٪ على الأقل في المجلس التشريعي المقبل، وفق القرار بنظام الكوتا الجديد.[٥٧]

تأثير نظام «الكوتا» للمسيحيين على المشاركة السياسية

تضمن القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات النص على الدوائر الانتخابية التي يتوجب أن تتضمن مرشحين من المسيحيين. ومع أن القانون لم يحدد عددهم والدوائر الانتخابية التي يتوجب أن تشملهم، إلا أن المادة (٥) تضمنت أن يحدد النظام الذي يصدر بموجب أحكام القانون تلك الدوائر وعدد المقاعد المخصصة للمسيحيين، إضافة إلى مقعد للطائفة السامرية، وهو ما تضمنه المرسوم الرئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، الذي تضمن تخصيص ٦ مقاعد للمسيحيين، موزعة على الدوائر الانتخابية في غزة ورام الله والقدس. كما أن المادة (٨٦) فقرة (٦)، والمادة (٨٩) فقرة (٢) من القانون المذكور تضمنت آلية فوز المرشحين المسيحيين في الدوائر المخصصة ضمن نظام الكوتا، مع النص على إمكانية ترشحهم وفوزهم في أي دوائر أخرى لا يشملها نظام الكوتا.

إلا أن القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، تضمن في المادة (٣) فقرة (٢) أن تشمل المقاعد الستة والستون لعضوية المجلس

التشريعي نتيجة انتخابات الدوائر، ستة نواب مسيحيين موزعين على دوائر انتخابية مختلفة، على أن تحدد بمرسوم رئاسي.

وعلى إثر التغييرات التي طرأت على النظام الانتخابي والتحول من النظام المختلط، إلى النظام النسبي الكامل، تضمن القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة في المادة (٤) فقرة (٥) أن يتم بمرسوم تخصيص عدد من المقاعد في المجلس التشريعي لتمثيل المسيحيين.

ولقي نظام الكوتا الخاص بالمسيحيين نقاشاً وجدلاً بين مؤيد ومعارض، حيث يرى المؤيدون أنه يأتي في إطار انتهاج سياسة التمييز الإيجابي، وضمان نسبة تمثيل عادلة سواء في الهيئات المحلية أو في المجلس التشريعي، من أجل الحفاظ على حقوق المسيحيين وغيرهم، ودعم صمودهم في فلسطين. بينما رأت جهات أخرى أن نظام الكوتا نفسه ينطوي على إشكالية كبيرة، كونه يظهر المسيحيين على أنهم مختلفون عن السياق المجتمعي، وليسوا جزءاً منه، وبالتالي يدعون إلى أن تكون مشاركة المسيحيين في الانتخابات، خاصة من خلال الحق في الترشيح بشكل اعتيادي وعلى أساس المساواة وتكافؤ الفرص.[٥٨]

وبالنظر إلى هذين الاتجاهين، نرى أنهما محقان في طرحهما ومبرراتهما ومنطلقاتهما الوطنية والسياسية، ويمكن التوفيق بينهما بطرح إمكانية الاستمرار في العمل بنظام الكوتا من أجل الحماية، وضمان مشاركة سياسية عادلة، إلى حين تصبح البنية الاجتماعية والسياسية الفلسطينية قادرة على التحرر من معوقات تلك المشاركة، وعندها، يمكن التحلل من ضرورة انتهاج نظام الكوتا المحمي بالتشريعات.

وأيــاً كانت التأثيرات والتطورات التي أحدثتها التعديلات المتلاحقة على قانون الانتخابات الفلسطيني على صعيد السياسات المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية في الجانب المتعلق بالانتخاب والترشيح، فإن الأمر يبقى منوطاً بأمرين: الأول يتعلق بسير العملية الانتخابية نفسها، من ترشح وانتخاب ونتائج، والثاني يتعلق بمدى انعكاس هذه السياسات التي تضمنتها تلك التعديلات على عمل أعضاء المجلس التشريعي أنفسهم بعد الانتخابات.

الهوامش

١ الباز، داود عبد الرزاق داود، حق المشاركة في الحياة السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢، ص ٢٦

٢ عبد الوهاب، طارق محمد. سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٠٧

٣ جمعة، سعد إبراهيم. الشباب والمشاركة السياسية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٤، ص ٣١

٤ محمد، علي محمد، ومحمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، ط٢، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٠

٥ عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية: دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤

٦ الطيب، مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من إبريل، ليبيا، ٢٠٠٧، ص ٨٧

٧ مجلة الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز، المنشور بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٩

٨ حجازي، محمد عبد العزيز، نظام الانتخاب وأثره في تكوين الأحزاب السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧، ص ٢١٢

٩ ماشطي، شريفة، «المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي»، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد ١٠، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص ١٤٢

١٠ خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة، ط٢، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٤٢٠

١١ هلال جميل، «قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني»، مجلد ٣، عدد ١٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ١٩٩٦، ص ٧

١٢ براون، ج.ناثان، «الانتخابات الرئاسية الفلسطينية»، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٨، ص ٢

١٣ حرب، جهاد، المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الثانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مفتاح-المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ١٦

١٤ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٨، المنشور بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١١

١٥ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ١٠، المنشور بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١

١٦ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٥١، المنشور بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥

١٧ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٧، المنشور بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨

١٨ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٦١، المنشور بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨

١٩ مجلة الوقائع الفلسطينية، عدد خاص (٠)، المنشور بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤

٢٠ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٧٢، المنشور بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٩

٢١ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٢٣، المنشور بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١

٢٢ هلال، جميل وآخرون، نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية،

٢٣ عودة، عدنان، «النظام الانتخابي الفلسطيني وتأثيره على النظام السياسي والحزبي»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص٧

٢٤ مصطفى، مهند، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٣، ص ١٠-١١

٢٥ موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية على الإنترنت، www.elections.ps

٢٦ حرب، جهاد، الانتخابات الفلسطينية الثانية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٣٧

٢٧ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير لجنة الانتخابات التشريعية الثانية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ١

٢٨ أبو لغد، إبراهيم، الانتخابات الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، ١٩٩٦، ص ٦

٢٩ النمري، جميل، «لماذا ترفض حماس نظام التمثيل النسبي؟»، ٢٠١١/٩/٢٥، عن الموقع الإلكتروني: www.alghad.com

٣٠ البعزاوي، مصطفى، «الأنظمة الانتخابية»، جريدة الصباح، ٢٠١٤/٤/٢٣، عن الموقع الإلكتروني: www.assabah.tn

٣١ «مبادرة حول البيانات الانتخابية المفتوحة»، عن الموقع الإلكتروني: www.openelectiondata.ps

٣٢ « خفض سن الاقتراع والترشح»، ص ٩، الموقع الإلكتروني: www.lade.org.lb

٣٣ اندري، مارك، «منح حق التصويت للأطفال بهدف التصدي لهيمنة المسنين، ٢٠١٦/٧/٢٠، الموقع الإلكتروني: www. swissinfo.ch

٣٤ تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة،

«تعزيز وحماية وإعمال الحق في المشاركة في الشأن العام، ٢٠١٥، ص ٢٢

٣٥ شيحا، إبراهيم عبد العزيز، الأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٢٤

٣٦ خليل، علي عبد الفتاح، الموظف العام وممارسة الحياة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٣

٣٧ شيحا، مرجع سابق، ص ٢٤

٣٨ «تضارب المصالح على الصعيدين المحلي والإقليمي»، كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، مطبعة شركة حميدة، تونس، ٢٠٢٠، ص ٢٩

٣٩ خليل، محسن، القانون الدستوري والقوانين الدستورية المصرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦، ص ٤٧

٤٠ خليل، علي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٢٣

٤١ شطناوي، فيصل، «حق الترشيح وأحكامه الأساسية لعضوية مجلس النواب في التشريع الأردني»، مجلة المنارة، المجلد ٣، العدد ٩، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٩٣

٤٢ دليل الممارسات السليمة، «تحسين المشاركة السياسية للشباب»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ص ٤

٤٣ مجلة الوقائع العراقية، العدد ٤٦٠٣، المنشور بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٩

٤٤ قانون الانتخابات السوري، الموقع الإلكتروني: www.iol.org.dyn

٤٥ المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، «تقييم إطار تنظيم الانتخابات في الجزائر»، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٣٨

٤٦ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، «مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وارسو، بولندا، ٢٠٠١، ص ٣٢

٤٧ بسيوني، عبد الغني، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٢٢٦

٤٨ الموقع الإلكتروني: www.iec.jo

٤٩ الموقع الإلكتروني: www.haica.tn

٥٠ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرجع سابق، ص ٥٠

٥١ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرجع سابق، ص ٣٥

٥٢ عوض، طالب، المرأة الفلسطينية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، معهد الإعلام، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ١٧

٥٣ بن مسعود، رشيد، «التمييز الإيجابي بين التشريع والتفعيل، تجربة الكوتا في المغرب»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢-٣

٥٤ عوض، مرجع سابق، ص١٩

٥٥ حرب، جهاد، المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الثانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مفتاح-المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ١٥

٥٦ الموقع الإلكتروني: www.aa.com.tr، بتاريخ :٢٠٢١/١/٢١

٥٧ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني:.www iknowpolitics.org ، بتاريخ: ٢٠٢٠/١١/٢٤

٥٨ صحيفة القدس، ٢٠١٦/٨/٢٩

أثر الصهيونية المسيحية على السياسة الخارجية الأميركية وموقف المسيحيين الفلسطينيين منها

د.علاء أبوعامر*

في ظل فوز الرئيس الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية، في العام ٢٠٢١، وتسلمه الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، طُرحت عبر وسائل الإعلام العربية والعالمية ومنصات التواصل الاجتماعي الكثير من الأسئلة حول الخطوات المتوقعة من إدارته تجاه قضايا الشرق الأوسط، خاصةً القضية الفلسطينية. جاءت التساؤلات عقب أربع سنوات من حكم الجمهوريين، شهدت أحد التُحولات الكبرى في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية تجاه فلسطين القضية، في ما عرف إعلامياً بـ»صفقة القرن»، التي كانت أطلقتها مجموعة من المتعصبين العقائديين الصهاينة، مسيحيين ويهود، ممن يحيطون بالرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، على رأسهم صهره اليهودي الصهيوني جارد كوشنير. نصت المبادرة في جوهرها على تحويل القضية الفلسطينية من حقوق سياسية لشعب يخضع للاحتلال ويسعى للاستقلال الكامل عنه إلى مجرد قضايا اقتصادية ومعيشية وتسهيلات حياتية.

قد يبدو طَـرحُ السياسيين التساؤلات والتوقعات في كل مرة عقب تولي إدارة جديدة الحكم من إدارة قديمة، غريباً. فالمفروض أن المتابعة الحثيثة على مدار أكثر من سبعين عاماً للاحتلال الصهيوني لفلسطين الذي أعقب حرب العام ١٩٤٨ تجعل المتوقع مألوفاً

*دبلوماسي فلسطيني، وباحث وأستاذ في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

ومعروفاً سلفاً، وهذا يُطلق عليه الثابت، لكن لكل ثابت في كل مرحلة متغير أو متحول قد لا يكون جذرياً لكنه يحدث تكتيكياً. هذا التحول أو التغير يتعلق بالدرجة الأولى بواقع العالم والمنطقة وفلسطين ذاتها، فكل ما يحدث فيها وحولها ينعكس بالضرورة على السياسات العالمية ومنها الأميركية، إذ من الطبيعي أن كل إدارة أميركية جديدة لديها سياسة خارجية تهتم بالمصالح الأميركية الحيوية، وتحاول تطويع الأحداث والتغيرات كي تتناسب مع مصالحها، وكما الأمر متعلق بفلسطين كذلك يتعلق بإيران وروسيا والصين وغيرها.

لكن الأمر يبدو أكثر وضوحاً في ما يتعلق بفلسطين، إذ يُجمع المراقبون على أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية ليست خارجية فقط، وإنما تُعتبر أيضاً جزءاً مهماً من السياسة الداخلية لهذه الدولة العظمى، بغض النظر عمن يحكم الولايات المتحدة ديمقراطياً أكان أم جمهورياً. أبيض أكان أم أسود، بروتستانتياً أكان أم كاثوليكياً.

اعتبر كثير من المحللين السياسيين أن خطوة الرئيس ترامب المتمثلة بنقل السفارة الأميركية إلى القدس ومساندته اللامحدودة أكثر مطالب الصهيونية تطرفاً جاءت نتيجة مساعي الصهاينة المسيحيين في الولايات المتحدة، خاصة الإنجيليين منهم، ورغبة الرئيس الأميركي ونائبه مايك بنس تحديداً في إرضاء هذه المجموعات، حيث إن مطلب نقل السفارة لم يكن على رأس أجندة الإسرائيليين ولا حتى اللوبي اليهودي الصهيوني في أميركا «إيباك». [1]

السؤال لماذا هي سياسة داخلية أيضاً؟

هناك مجموعة فرضيات أو نظريات بعضها يرجّح أن التأثير اليهودي مهم وكبير في الولايات المتحدة، وهذا التأثير أساسه المال والإعلام وسيطرة رجال الأعمال اليهود على هذين القطاعين. وقد سيطرت هذه النظرية ردحاً طويلاً من الزمن على العقل السياسي العربي في تحليله أسباب السياسة الأميركية المنحازة إلى الحركة الصهيونية وفي ما بعد إلى صنيعتها دولة إسرائيل.

لكن هذه النظرية تراجعت مكانتها في بداية سبعينيات القرن العشرين حيث حلت مكانها نظرية أكثر تماسكاً وإقناعاً وهي التحالف والتكامل بين الحركتين الصهيونيتين المسيحية واليهودية. وعندما نقول المسيحية، فهذا لا يعني شمولها الكنائس كلها، وإنما نقصد كنائس محددة جميعها تنتمي إلى المذهب البروتستانتي، وهذا أيضاً يجب ألا يقودنا إلى الاعتقاد أن الطوائف التي تعتنق البروتستنتية كلها صهيونية، وإنما بعضها فقط.

تعرف الصهيونية المسيحية (Christian Zionism) بأنها اعتقاد بين بعض المسيحيين جوهره أن تهجير اليهود إلى فلسطين، الأرض

المقدسة، وتأسيس دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، تما وفق نبوءة توراتية. وتتراكب مع حركة القرن التاسع عشر في بريطانيا من أجل تهجير اليهود إلى الأرض المقدسة التي كان لها مؤيدون لدوافع دينية وسياسية، وإن اختلفت عنها.

جاء اعتقاد الصهاينة المسيحيين بهذه النبوءات جاء بناءً على ما ورد في كتاب الكاهن الألماني مؤسس حركة الإصلاح الديني «مارتن لوثر» (المسيح ولد يهودياً)، الصادر سنة ١٥٢٣ وقال فيه: إن اليهود هم أبناء الله وإن المسيحيين هم الغرباء الذين عليهم أن يرضوا أن يكونوا كالكلاب التي تأكل ما يسقط من فتات من مائدة الأسياد. وإن «تجمع» اليهود في فلسطين شرط مسبق للعودة الثانية للمسيح».

تقوم المسيحية الصهيونية على تفضيل الطقوس العبرية في العبادة على الطقوس الكاثوليكية، بالإضافة إلى دراسة اللغة العبرية على أساس أنها كلام الله. ووصلت محاولة استمالة لوثر اليهود من أجل الدخول في مذهبه حداً قال فيه يوماً أمام عدد من اليهود الذين كانوا يناقشونه: «إن الباباوات والقسيسين وعلماء الدين - ذوي القلوب الفظة - تعاملوا مع اليهود بطريقة جعلت كل من يأمل أن يكون مسيحياً مخلصاً يتحول يهودياً متطرفاً، وأنا لو كنت يهودياً ورأيت كل هؤلاء الحمقى يقودون ويعلمون المسيحية فسأختار على البديهة أن أكون خنزيراً بدلاً من أن أكون مسيحياً».

يقترن هذا الاعتقاد أساساً، وليس حصراً، بالقدرية المسيحية (Dispensationalism). وقد ظلت فكرة أن المسيحيين يجب أن يدعموا بنشاط تهجير اليهود إلى أرض فلسطين - مع الفكرة الموازية لها، المتمثلة بوجوب تشجيع اليهود على اعتناق المسيحية، كوسيلة لتحقيق النبوءة التوراتية - الفكرة الشائعة في الأوساط البروتستانتية منذ عهد الإصلاح في القرن السادس عشر.

شاع تعبير «الصهيونية المسيحية» منتصف القرن العشرين. وقبل ذلك الوقت كان التعبير الشائع هو الإعادية (Restorationism). يعتقد العديد من الصهاينة المسيحيين أن (شعب إسرائيل) يبقى جزءاً من شعب الله المختار، مطعـَّماً (بناء على سفر الرومان ١١:١٧-٢٤، الإنجيل) بمسيحيين، ولذلك وقع إضافي في تحويل الصهاينة المسيحيين إلى مؤيدين للصهيونية اليهودية.

تتعدد أسماء «المسيحية الصهيونية» ومصطلحاتها، منها: الأُصولية اليمينية، والألفية التدبيرية الإنجيلية المتشددة، وتتبعها كنائس وفرق عديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها، أبرزها شهود يهوه، والطائفة البيوريتانية، ومؤتمر القيادة المسيحية الوطنية من أجل إسرائيل، وفرقة المجيئيين، والسبتيين،

والخمسينية، ومؤسسة جبل المعبد، والميثوديست «الميثودية»، وجماعة ميجا، وفرسان الهيكل «المعبد»، والمائدة المستديرة الدينية، والرابطة الأممية لمكافحة العنصرية، والائتلاف الأميركي للقيم الأخلاقية، والحركة المونتانية التي ترجع إلى الكاهن مونتانوس الذى أعلن عن معموديته، مدعياً أنه صوت الروح القدس، وحصوله على تدبير خاص، وتنبأ برجوع المسيح إلى الأرض خلال وقت قريب.

تتعدد أيضاً الشخصيات العامة الدينية والسياسية الداعمة أو المتبنية الرؤيةَ المسيحية الصهيونية، وفي مقدمتهم القس جون مكدونالد، الذي طالما ردد «يا سفراء أميركا انهضوا، واستعدوا لإسماع بشرى السعادة والخلاص لأبناء شعب منقذكم، الذين يعانون من الظلم، أرسلوا أبناءهم واستخدموا أموالهم في سبيل تحقيق الرسالة الإلهية»، قاصداً نبوءة النبي أشعياء، بعودة اليهود! (كانت نبوءة أشعياء تتحدث عن عودة سكان يهودا إلى فلسطين من بابل بعد السبي ولا علاقة لها بيهود اليوم الذي جلهم من قومية الخزر ذوي الأصل التركي المغولي، الذين اعتنقوا اليهودية في القرن الثامن الميلادي، ولا علاقة لهم بسكان يهودا من الفلسطينيين القدماء).

تؤمن الشخصيات السياسية الصهيونية في الولايات المتحدة، أنها تساعد الله في مخططاته التوراتية الإنجيلية المقررة سلفاً لنهاية العالم! كما ينتمي أغلبهم إلى «الطائفة التدبيرية»، التي ترى أن كل شيء من تدبير الله ومقدر سلفاً، وما على الإنسان إلا السعي إلى تنفيذ هذا المقدّر، وأشهر قساوستها جيري فلويل، جيمي سواجارت، القس الشهير بات روبرتسون، جيمي بيكر، أورال روبرتس، كنيت كوبلاند، ريكس همبرد.

«يعتقد السياسيون الأميركيون المتصهينون أن المسيح يأخذ بأيديهم، وأنهم يقودون معركة هر مجدون، التي ستقع في منطقة الشرق الأوسط!! ويصرّح كثيرون منهم بالسبب الديني لدعم إسرائيل، الأمر الذي سبق أن ردده مثلاً الرئيس الأميركي ليندون جونسون «١٩٦٣ -١٩٧٣»، قائلًا أمام جمعية «أبناء العهد»: «إنني مستعد للدفاع عن إسرائيل تماماً كما يدافع جنودنا عن فيتنام. وإن بعضكم، إن لم يكن كلكم، لديه روابط عميقة بأرض إسرائيل مثلي تماماً، لأن إيماني المسيحي ينبع منكم، وقصص التوراة منقوشة في ذاكرتي، تماماً مثل قصص الكفاح البطولي ليهود العصر الحديث، من أجل الخلاص من القهر والاضطهاد».

يرى كثير من الباحثين أن عدداً من رؤساء الولايات المتحدة ينتمون عقائدياً وأيديولوجياً إلى المسيحية الصهيونية، من بينهم: ويدرو ويلسون «١٩١٣ -١٩٢١»، وهاري ترومان «١٩٤٥ -١٩٥٣» صاحب جريمة القنبلة النووية، ودوايت أيزنهاور «١٩٥٣ -١٩٦١»،

وليندون جونسون «١٩٦٣ -١٩٧٣»، وريتشارد نيكسون «١٩٦٩ -١٩٧٤»، وجيمي كارتر «١٩٧٧ -١٩٨١»، ورونالد ريجان «١٩٨١ -١٩٨٨»، وعائلة بوش الأب والابن، وبيل كلينتون وزوجته هيلاري، وباراك أوباما، وجو بايدن ونائبته كمالا هاريس.

تتفق الصهيونية مع اليمين الأميركي في عدد من التقاطعات، منها: أن كل مسيحي يجب أن يؤمن بالعودة الثانية للمسيح، وأن قيام إسرائيل واحتلال القدس هما إشارتان إلهيتان بقرب العودة الثانية للمسيح، وبناءً على ذلك، فإن جميع أشكال دعم إسرائيل ليس أمراً اختيارياً، وإنما قضاء إلهي، لأنه يؤيد المسيح ويُسرع قدومه، وبالتالي فإن كل من يقف ضد إسرائيل يعتبر عدواً للمسيحية وعدواً لله بالذات».[٢]

كيف ترى الكنائس الأخرى رؤى المسيحية الصهيونية وتفسيراتها للكتاب المقدس؟

أولاً: الكنيسة الكاثوليكية

لم يكن في الفكر الكاثوليكي التقليدي قبل عهد الإصلاح الديني أدنى مكان لاحتمال تهجير اليهود وتجميعهم في فلسطين، أو لأي فكرة عن وجود ما سمي لاحقاً أمة يهودية. كان القساوسة الأوائل يرفضون التفسير الحرفي للتوراة ويفضلون الأساليب الأخرى للتفسيرات اللاهوتية وبخاصة التفسيرات المجازية التي أصبحت الأسلوب الرسمي للتفسير التوراتي كما وضعته الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وكانوا يعتقدون أن الفقرات الواردة في التوراة، خاصة في العهد القديم، التي تشير إلى عودة سكان يهودا إلى (وطنهم) لا تنطبق على اليهود بل على الكنيسة مجازاً. أما اليهود فإنهم، طبقاً للعقيدة الكاثوليكية الرسمية، اقترفوا إثماً فطردهم الله من فلسطين إلى منفاهم في بابل.

وعندما أنكروا أن عيسى هو المسيح المنتظر نفاهم الله ثانية، وبذلك انتهى وجود ما يسمى اليوم «أمة يهودية» إلى الأبد، ولذلك فليس لليهود مستقبل قومي جماعي، لكنهم كأفراد، يستطيعون أن يجدوا الخلاص الروحي باعتناقهم المسيحية.[٣] والنبوءات المتعلقة بعودة اليهود كانت تؤول على أنها عودة سكان يهودا الفلسطينية من المنفى في بابل. وقد تحقق ذلك في القرن السادس قبل الميلاد حين أعادهم (قورش) إلى فلسطين. أما الفقرات الأخرى التي تتنبأ بمستقبل مشرق لإسرائيل، فإنها كانت تحمل على أنها تنطبق على «إسرائيل الجديدة» أي الكنيسة المسيحية التي كانت تعتبر إسرائيل «الحقيقية» والوريث المباشر للديانة اليهودية.

كانت هذه هي فكرة كتاب القديس أوغسطين (De Civitate Dei) في القرن الخامس، الذي يعتبر التحفة الأدبية للاهوت الكاثوليكي. ويعتبر الأب أوغسطين، واضع العقيدة التي كانت الكنيسة بموجبها تجسد مملكة الله

الألفية السعيدة. وبقي الأمر المسلم به أن هذه العقيدة هي الرأي المسيحي التقليدي في اليهود حتى القرن السادس عشر. ونتيجة ذلك كانت فترة العصور الوسطى تميل إلى الفصل بين اليهود المعاصرين واليهود القدامى.

قال البابا بنديكت الـ١٥، في العام ١٩١٧ معلقاً على وعد بلفور: «لا لسيادة اليهود على الأرض المقدسة». وفي ١٥ أيار ١٩٢٢ وجه الفاتيكان مذكرة رسمية لعصبة الأمم تنتقد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قال فيها: «إن الحبر الأعظم لا يمكن أن يوافق على منح اليهود امتيازات على غيرهم من السكان». ولم يختلف الموقف كثيراً بالنسبة للبابا بيوس الـ١٢ الذي خلف بنديكت الـ١٥.

استمر هذا الرفض حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، بعدها حدث تغير لاهوتي في موقف الكنيسة الكاثوليكية، بعد أن استطاع الصهاينة/اليهود أن يقنعوا كبار رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية بأن وجودهم في الشرق الأوسط مهم لمحاربة الشيوعية «الإلحادية» ووقف امتدادها.

ازداد هذا الموقف تماسكاً في ولاية جون كيندي، أول رئيس أميركي كاثوليكي يدخل البيت الأبيض، فقد كان بصحبته الأسقف كاشنغ، الذي كان مشبعاً بالعداء للشيوعية، ووجد أن إسرائيل/اليهود وليس الإسلام هي الحليف الطبيعي للولايات المتحدة ضد الشيوعية.

بعد هذا الاختراق الكنسي، كثرت المنظمات الكاثوليكية المطالبة بتغيير مواقف الفاتيكان اللاهوتية من مبدأ قيام دولة يهودية ومبدأ عودة اليهود إلى فلسطين.

قامت كذلك جنباً إلى جنب منظمات كاثوليكية أخرى لا ترفض قيام دولة يهودية، لكنها تدعو إلى أن يكون ذلك مصاحباً لمنح الفلسطينيين حقوقهم.

موقف الكنيسة الأرثوذكسية

بنت الكنيسة الأرثوذكسية في الولايات المتحدة معارضتها الصهيونية المسيحية على منطلقات عقائدية، حيث اعتبرت أن هذا التيار يصر على زرع رؤية لاهوتية غريبة عن المسيحية وأن أهدافه سياسية وليست دينية، وهي في محصلتها الختامية تخدم مصالح دولة بعينها.

ولم تشذ كنيسة الروم الأرثوذكس في فلسطين عن هذا الاتجاه، فقد رفضت الصهيونية المسيحية واعترضت على المسمى نفسه، وأصر بطريرك الروم الأرثوذكس في القدس الأب عطا الله حنا على تسميتها «المجموعات المتصهينة التي تدعي المسيحية».

وبنى هذا الرفض على اعتقاده أن هناك تناقضاً كبيراً بين ما تعلمه وتنادي به المسيحية من سلام ووئام ومحبة وبين ما تدعو إليه الصهيونية من تكريس للفكر العنصري

والتمييز العرقي وممارسة أساليب خبيثة شيطانية لتمرير مشاريع مشبوهة، فهي أقرب إلى اليهودية الصهيونية منها إلى أي شيء آخر.

وما زاد من مخاوف الروم الأرثوذكس من الصهيونية المسيحية، ما يشيرون إليه من أن أهداف هذه الحركة هو استقطاب المسيحيين الشرقيين والعمل على سلخهم من هويتهم وجذورهم الشرقية وقضاياهم القومية تحت لافتة التبشير بالمسيحية.

ويؤكد الروم الأرثوذكس كذلك أن ما يجعلهم يتشددون في الرفض، اعتقادهم أن التفسيرات والتحليلات الصهيونية للكتاب المقدس هي تفسيرات وتحليلات سياسية غير روحانية هدفها تبرير الاحتلال والعدوان والترويج إلى أن الأرض الفلسطينية لهم وليست لسواهم.

مجلس كنائس الشرق الأوسط

«اعتبر مجلس كنائس الشرق الأوسط الصهيونية المسيحية تحريفاً للكتاب المقدس وتلاعباً بمشاعر المسيحيين وأن هدفها إنشاء دولة إسرائيل وتأجيج صراع الحضارات»أما بالنسبة لموقف كنائس الشرق الأوسط من هذا التيار فقد تمثل في الرفض المؤسس كذلك على أسباب دينية وسياسية وإنسانية.

اعتبر مجلس كنائس الشرق الأوسط الصهيونية المسيحية، كما جاء في بيانه الصادر في نيسان ١٩٨٦: «سوء استعمال للكتاب المقدس وتلاعباً بمشاعر المسيحيين، في محاولة لتقديس إنشاء دولة من الدول وتسويغ سياسات حكوماتها». [٤]

أجمل الأمين العام للمجلس القس رياض غريغور مبررات الرفض في الأسباب الآتية: »إن الصهيونية المسيحية لا تمت بصلة إلى المسيحية لأنها تشويه مشبوه الغايات لبعض ما جاء في أسفار الكتب المقدسة. إنها مؤامرة حيكت ضد المسيحيين عامة والمسيحيين العرب خاصة، لضرب المشروع الحواري بين المسيحية والإسلام، ولتبرير أطروحات صراع الحضارات والأديان، لا سيما بين المسيحية والإسلام، وهي تستهدف ضرب العيش المشترك الإسلامي المسيحي في العالم العربي».[٥]

جاء في بيان مجلس كنائس الشرق الأوسط الذي صدر رداً على مؤتمر المسيحيين الصهاينة في بازل في نيسان ١٩٨٥: «تبنى المسيحيون المشاركون في مؤتمر بازل بسويسرا المبادئ الصهيونية المستندة إلى خطط إسرائيلية سياسية وعسكرية، وكأنها إشارات نبوية في العالم العربي، أكثر من استنادها إلى الإيمان الكتابي المسيحي الحقيقي، مما يجعلهم عاجزين كلياً عن التعرف من خلال شعب يتعرض للمعاناة إلى علامة صليب ربنا المسيح المحرر للنفوس. وبحكم كونهم كذلك، فإنهم يمثلون الميل الثابت نحو فرض النموذج الصهيوني للقومية الدينية والعرقية على الشرق الأوسط، وما الاضطرابات

في فلسطين، والتفكك في لبنان، إلا نتائج ثانوية حديثة لهذا الاتجاه الذي تشجعه المسيحية الصهيونية الأصولية وترفض في الوقت نفسه حركة الوحدة المسيحية والتفاهم بين الأديان الذي تعمل كنائس المنطقة على توطيد أركانه.

ومن خلال رفعه شأن الصهيونية السياسية الحديثة يقدم البرنامج المسيحي الصهيوني للإنسان المسيحي نظرة عالمية يتم من خلالها جعل الإنجيل مقترناً بأيديولوجية الانتصار والنزعة العسكرية. كما يركز البرنامج على الأحداث التي تؤدي إلى نهاية العالم أكثر من تركيزه على عيش محبة المسيح. كما يعطي دفعة للقضية السياسية لدولة ما أو لشعب معين على حساب الشعوب الأخرى ضمن خليقة الله لا بل في إطار الكنيسة الحية.

إن تاريخ الحركات الخاصة بالمؤمنين بالحكم الألفي منذ عهد الجدل المونتاني في القرن الثاني الميلادي وحتى عهد الإنجيليين العاملين في أجهزة الإعلام الأميركية هذه الأيام يعرض لنا نماذج خطيرة من سوء الفهم للكتاب المقدس وأنصاف الحقيقة التي يتوجب على الكنيسة رفضها.

تقوم كنائس الشرق الأوسط بتحمل عبء المسؤولية الخاصة بمعالجة هذا التدخل الغربي الذي يقوّض تاريخ شهادتها الطويل وعيشها إيمانها في عالم إسلامي كبير. ومع ذلك يتوجب على كنائس الغرب أن تعترف بمسؤوليتها في خلق المسيحية الصهيونية وأن تشترك مع المسيحيين في الشرق الأوسط في وضع تفسير صحيح لإنجيل يسوع المسيح ودور المسيحي في هذه المجتمعات.[٦]

موقف المسيحيين الفلسطينيين من الصهيونية المسيحية

شكل الفلسطينيون المسيحيون جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية واعتمدوا أشكالاً مختلفة من المقاومة أتت متماشية مع السياق التاريخي والإقليمي والعالمي، وشكلت صوتاً نبوياً إنسانياً مميزاً.[٧]

وفي ١٩٣٦/٨/٢٠، صدر بيان عن زعماء المسيحيين في فلسطين، وفيه ناشدوا العالم المسيحي، إنقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيوني، ولفتوا أنظار العالم المسيحي إلى ما تجره السياسة البريطانية من ويلات.[٨] وبينوا أن من أهداف الصهيونية تقديم «النزاع» في فلسطين باعتباره صراعاً دينياً حتى تتمكن من تقديم نفسها كدولة يهودية محاصرة وسط سكان مسلمين يهيمنون على الشرق الأوسط. لذلك حاربت إسرائيل الوجود المسيحي في فلسطين، فبقاء المسيحيين الفلسطينيين في وطنهم لا يخدم هذا الهدف. وقد نجح الصهاينة، نتيجة تضافر عوامل فلسطينية وإقليمية ودولية كثيرة، في تحريف النضال في فلسطين وإبرازه كصراع ديني، مع أنه في

حقيقته وعمقه نضال من أجل افتكاك الحقوق السياسية والإنسانية ضد الاستعمار.

وفي تعريفه للمكون المسيحي في فلسطين، يقول الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، د. حنا عيسى: إن «الأراضي الفلسطينية تضم ١٣ طائفة مسيحية، هي الروم الكاثوليك واللاتين والروم الأرثوذكس والبروتستانت والسريان والأرمن والأقباط والأحباش والموارنة، وطوائف أخرى عديدة، وكل هؤلاء يشكلون ما نسبته ٢٠ بالمائة من مجموع تعداد الشعب الفلسطيني». وأضاف: «مسيحيّو القدس، مثلهم مثل مسيحيي بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله وغيرها، يتعرضون لمحنة حقيقية هي الهجرة المتفاقمة، التي تتجاوز بكثير معدلات الهجرة السائدة في المجتمع الفلسطيني». وقد أشارت دراسات كثيرة إلى أن أعـداد المسيحيين في الأراضي الفلسطينية تراجعت منذ النكبة الفلسطينية، عام ١٩٤٨، بعد تهجير أكثر من ٥٠ ألف مسيحي، حيث قامت إسرائيل بالاستيلاء على أكثر من نصف الممتلكات المسيحية في مدينة القدس. وبعد النكسة، في العام ١٩٦٧، تزايدت المصادرات الإسرائيلية لأملاك المسيحيين، ووصلت إلى ٣٠ بالمائة، وكان من أبرز الأمثلة على هجرة المسيحيين؛ مغادرة ما يناهزُ ٥٥ ألف مسيحي مدينة رام الله بالضفة الغربية إلى الولايات المتحدة، وبذلك لم يتبقّ في المدينة سوى ١٦٠٠ مسيحي. ولذلك اعتبر تراجع عدد السكان المسيحيين في فلسطين مسألة تنذر بخطر داهم، إذ يتعرض أقدم مجتمع مسيحي في العالم لتضييقات تقترب من التطهير العرقي، وكل ذلك ناتج عن الاحتلال الإسرائيلي.[٩]

المسيحيون الفلسطينيون هم مواطنون لعبوا دوراً مهماً في تحديد الهوية الفلسطينية الحديثة من خلال مقاومتهم وروحانيتهم وتشبثهم بأرضهم ومقدساتهم ومساهماتهم الفنية والثقافية ومعرفتهم العلمية المتنامية.

للكنيسة في فلسطين دور محوري في مسيرة المقاومة والتنمية والبناء، وللمسيحيين الفلسطينيين مواقف نضالية مهمة في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني نحو الحرية والعدالة والاستقلال، وهو الأمر الذي تنبهت إليه الحركة الصهيونية مبكراً، فعملت على إفراغ الأرض من أهلها المسيحيين، عبر تبني سياسات ممنهجة، تقوم على تهجيرهم القسري، كما حدث عامي ١٩٤٨، و١٩٦٧، أو عبر انتهاج سياسات تقوم على حرمانهم من حقهم في المواطنة، ارتكازاً إلى قوانين عنصرية، تمييزية، كما هو الحال مع المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس الشريف، وتهيئة الظروف التي تساهم في هجرتهم خارج الوطن، كما أن الذاكرة الوطنية، والثقافية، والحضارية، والفنية، والعلمية، والأكاديمية لفلسطين، لا تكتمل سطورها، ولا تستوي حروفها، دون استذكار الدور المركزي،

والمحوري للفلسطينيين المسيحيين، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «جورج حبش، وكمال ناصر، وإدوارد سعيد، وحنان عشراوي، ووديع حداد، وإميل الغوري، وكريم خلف، وناجي علوش، وروز ماري صابغ، وخليل السكاكيني، وميليا السكاكيني، وجورج أنطونيوس، وخليل بيدس، وأميل توما، وأنطون شماس، وإميل حبيبي، ونعومي شهاب، ونتالي حنظل، وتوفيق طوبي، ومي زيادة، وسليمان منصور، والثلاثي جبران، وسلفادور عرنيطة، وإبراهيم وبدر لاما، وسميرة عزام، ونيقولا زيادة، وشكري حرامي، وتوفيق كنعان، وسميح فرسون، وأنيس ويوسف الصايغ، وصبري جريس، وجوزيف مسعد، وكلارا خوري، وإيليا سليمان، وكمال بلاطة، والمطران عطا الله حنا، والأب إبراهيم عياد، والبطريرك ميشيل صباح، والأب جمال خضر، وفؤاد الطوال، ونعيم عتيق، ومتري الراهب، وإلياس شكور، وسليم منير، وإبراهيم نيروز، ونبيل أبو ردينة، ورمزي خوري وغيرهم الكثير.[١٠]

ويُعد المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس أحد أهم الشخصيات الكنسية الفلسطينية المناهضة للصهيونية بوجهيها اليهودية والبروتستانتية، وقد علق لدى استقباله وفداً كنسياً أميركياً جاء للتضامن مع الشعب الفلسطيني والاطلاع على أوضاع الحضور المسيحي في فلسطين على ظاهرة الصهيونية المسيحية بالقول: «إن ما يسمى المسيحية الصهيونية في أميركا لا علاقة لها بالمسيحية وقيمها لا من قريب ولا من بعيد». وأضاف: «إننا لا نعترف بهذه الجماعة ولا نتعاطى معها ولا نعترف بهذا المسمى الذي يسيء إلى المسيحية، ذلك أن المسيحية هي ديانة المحبة والرحمة أما الصهيونية فهي حركة إرهابية عنصرية كانت وما زالت سبباً في النكبات والنكسات التي حلت بالشعب الفلسطيني. هؤلاء لا علاقة لهم بالمسيحية وما ينادون به إنما هو غريب عن القيم المسيحية كما أن أدبياتهم التي ينشرونها ويتبعونها مناقضة لتعاليم الكتاب المقدس الذي يفسرونه كما يحلو لهم بناء على مصالحهم وأجنداتهم». وقال: «إن نكبة شعبنا الفلسطيني تمت بوعد من بلفور وليس بوعد من الله، والله لا يحلل القمع والظلم والاضطهاد، لذلك فإننا نتمنى أن يزداد الوعي في عالمنا تجاه هذه المجموعة المتصهينة التي تدعي المسيحية زوراً وبهتاناً، لكنهم في الواقع دكاكين مُسخرة في خدمة المشروع الصهيوني الإقصائي في بلادنا ومنطقتنا. وشدد على أن هذه الظاهرة لا علاقة لها بالمسيحية، وتمنى على كل أولئك الذين يقرؤون عنها أو يتابعون ما يصدر عنها من مواقف وبيانات أن يكونوا على قدر كبير من الوعي لكي يتمكنوا من التمييز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود. وقال المطران حنا: «إن القيم المسيحية المبنية

على أسس إنجيلية إنما تحث المؤمنين جميعاً على أن يكون انحيازهم للمظلومين وليس للظالمين ومن كان منحازاً للظالمين على حساب المظلومين يفقد البوصلة ويفقد بصره وبصيرته. وأضاف: إن قيمنا المسيحية تحثنا على أن ندافع عن كل إنسان مكلوم ومعذب ومظلوم في هذا العالم، وبما أن الشعب الفلسطيني تعرض وما زال لظلم تاريخي فإننا نتمنى من الكنائس المسيحية في العالم ألا تتردد في أن تقول كلمة الحق التي يجب أن تقال في الدفاع عن قيم العدالة ونصرة المظلومين والدفاع عن حقوق الإنسان والانحياز إلى القضية الفلسطينية العادلة، التي تعتبر أعدل قضية عرفها التاريخ الإنساني.[١١]

لا تبعد مواقف المسيحيين الإنجيليين الفلسطينيين عن مواقف باقي الكنائس الفلسطينية والعربية المناهضة للصهيونية، ففي لقاء مع موقع «وطن الإخباري» كتب المحامي الفلسطيني المنتمي للطائفة الإنجيلية جوناثان كتاب:» إن الذي يميز الطائفة الإنجيلية عن بقية الطوائف والكنائس المسيحية – سواء في فلسطين والعالم الواسع هو: انعدام التركيبة الهرمية البطريركية التي تضبط سلوك أفراد تلك الطائفة ومواقفها وتعاليمها. بل يكاد من الصعب الإشارة إلى الإنجيليين كـ «طائفة» أو «كنيسة» مثل الكنيسة الأرثوذكسية أو الكاثوليكية مثلاً. فالإنجيليون يشكلون مجموعة من الطوائف والكنائس التي تتمتع كل منها بدرجة عالية جداً من الاستقلالية والإدارة الذاتية ليس فقط في الأمور المادية والمالية والدنيوية وإنما أيضاً في ما يتعلق بالعقيدة والتعاليم والمواقف السياسية والفعلية من مختلف القضايا المطروحة. وقد أدى هذا التفاوت إلى وجود فروق شاسعة في المواقف مما يجعل من الصعب والمستحيل التحدث عن «مواقف الإنجيليين» من أي قضية، بما فيها قضايا العدل والمساواة والسلام والحرب والقضية الفلسطينية وغيرها. وفي معظم الدراسات الديمغرافية في فلسطين يضاف عدد الإنجيليين إلى عدد طائفة «البروتستانت» التي تضم الكنائس اللوثرية والكنيسة الأسقفية (الأنغليكانية) الذين مع ذلك يعتبرون من أصغر الطوائف المسيحية في فلسطين. أما التأثير الحقيقي الإنجيليين، إن وجد، فلا ينبع من أرقامهم وأعدادهم وإنما من المؤسسات المختلفة التي يرعونها ومن اتصالاتهم وتواصلهم مع الإنجيليين في الغرب الذين يشكلون بالفعل قوة مؤثرة إذا اجتمع رأيهم حول موضوع معين.[١٢]

ومن هنا اتخذت مواقف الإنجيليين الفلسطينيين المسيحيين مسارين مترابطين:

الأول: هو الالتفاف حول بقية الكنائس المسيحية الفلسطينية والاشتراك معها في اتخاذ مواقف موحدة ضد الصهيونية المسيحية والاحتلال والاستيطان وانتهاكات حقوق

الإنسان، ودعم الحقوق الفلسطينية الثابتة. والثاني هو في نشاطات إنجيلية منفصلة، موجهة نحو إنجيليين في الدول الخارجية لتوضيح موقف كتابي ديني واضح من هذه القضايا.

اتخذ الفلسطينيون المسيحيون هذه المواقف أولاً بالتكافل والتضامن مع بقية الطوائف المسيحية التاريخية في فلسطين، التي أوضحت علناً موقفها المتباين والمعادي للصهيونية المسيحية على أسس دينية لا هوتية وسياسية أيضاً، انضم اليها الإنجيليون الفلسطينيون.

فقد وقع رؤساء الطوائف والكنائس المسيحية في فلسطين على عرائض مختلفة واتخذوا مواقف جماعية تجاه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ترفض مزاعم الصهيونية المسيحية. ويساهم الإنجيليون الفلسطينيون في هذه المواقف بشكل دورياً. ويتخذون مواقف واضحة إلى جانب بقية المسيحيين وبعكس مواقف بعض المسيحيين في الغرب خاصة الصهاينة المسيحيين. وبالإضافة إلى توقيع العرائض فقد ساهم الفلسطينيون الإنجيليون في عدد من المؤسسات المسكونية التي تمثل هذه المواقف وتترجمها إلى كتابات ونشرات ولقاءات ومؤتمرات هدفها توضيح الموقف المسيحي الحقيقي ومواجهة ادعاءات الصهيونية المسيحية. ومن بين هذه المؤسسات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر الفلسطيني، الذي شارك كاتب هذه السطور في تأسيسه، تحت قيادة القس نعيم عتيق من الكنيسة الأسقفية (الإنجليكان)، التي جمعت مسيحيين من طوائف مختلفة بما فيها الإنجيليون. ويقوم هذا المركز بلقاءات متواصلة مع مسيحيين من مختلف أنحاء العالم كما يقيمون مؤتمرات دولية ويصدرون كتباً ومنشورات مختلفة يركز معظمها على توضيح الموقف الفلسطيني المسيحي والرد على ادعاءات الصهيونية المسيحية. وقد أقام مركز السبيل المذكور مجموعات مختلفة في دول عدة تحت اسم «أصدقاء السبيل» لمتابعة هذه المواضيع وإقامة الفعاليات المختلفة، بما فيها دعوة أسبوعية للصلاة حول مواضيع معينة تهم المسيحيين الفلسطينيين تحت عنوان ((Wave of prayer، وهي دعوة إلى إقامة الصلوات والابتهالات إلى الله حول مواضيع معينة ذات أهمية يومية تتعلق بالأخبار والممارسات والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون.

ومن هذه النشاطات المسكونية أيضاً وثيقة «كايروس فلسطين»، التي تشكل وثيقة لاهوتية مسيحية صادرة عن الكنائس الفلسطينية وموجهه إلى إخوتهم في الخارج.

ساهم لاهوتيون إنجيليون مثل د. حنا كتاناشو في صياغة هذه الوثيقة المهمة، التي تدعو المسيحيين إلى مساندة الحقوق العادلة للفلسطينيين ورفض مزاعم الصهيونية

المسيحية واتخاذ إجراءات وخطوات عملية في إطار (BDS) «مقاطعة وسحب استثمارات وفرض عقوبات» لمقاومة الظلم الواقع على جميع الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين.

إلى جانب هذه الجهود المسكونية، التي يشارك فيها الفلسطينيون الإنجيليون مع بقية الطوائف المسيحية، فقد اتخذوا إضافة إلى ذلك على عاتقهم مسؤولية مواجهة الصهيونية المسيحية بين الإنجيليين في الغرب، من منطلق مفهومهم الأصولي للكتاب المقدس. وكان من بين أهم النشطاء في هذا المجال القس أليكس عوض، وهو قسيس معمداني من مواليد القدس. فقد دأب هذا القسيس الذي تربى في عائلة إنجيلية محافظة على القيام بدراسات لاهوتية حول مفهوم الكتاب المقدس، بعهده القديم والجديد لمصطلحات «شعب الله المختار» و«أرض الميعاد» والمدينة المقدسة (القدس) والهيكل المقدس ومفهوم الكفارة والتضحية وغير ذلك من المصطلحات التي يسيء استخدامها «الصهاينة المسيحية»، ويبين القس عوض في محاضراته وكتبه زيف هذه الادعاءات وسوء تفسير الكتاب المقدس واستغلاله لأهداف سياسية صهيونية. ويوجد ملخص هذه الدراسات في كتابه (Palestinian Memories) الذي يلخص تاريخه الشخصي مع مفاهيمه اللاهوتية الدينية في إطار التفكير الكتابي المتعارف عليه بين الطوائف الإنجيلية.

وإضافة إلى كتابات ومقالات ومحاضرات القس عوض وآخرين من أمثاله، فقد قامت كليه بيت لحم للكتاب المقدس، وهي أكبر مؤسسه إنجيلية فلسطينية بمعالجة هذه المسائل في مؤتمرات دولية أقيمت تحت شعار «المسيح أمام الحاجز»

(Christ at the Checkpoint) كان أولها في العام ٢٠١٠، وفي كل هذه المؤتمرات جرت مناقشة ومعالجة مسائل تتعلق بمدينة القدس والصهيونية المسيحية وتفسير الكتاب المقدس من خلال لاهوتيين إنجيليين وغيرهم في إطار الظروف الحالية.

تقع كلية بيت لحم للكتاب المقدس على بعد مئات من الأمتار من الجدار العنصري الفاصل الذي يحيط مدينة بيت لحم، بالتالي يقوم المشتركون في هذه المؤتمرات بزيارة الجدار ومشاهدة المعاناة اليومية وظروف الاحتلال في الوقت الذي يناقشون فيه نصوص الكتاب المقدس وتطبيقها على الوضع الحالي.

اتخذت الكلية في مؤتمرات «المسيح أمام الحاجز» التي تجري مرة كل سنتين أسلوبا مميزاً، إذا دعت إلى هذه المؤتمرات لاهوتيين من مختلف أنحاء العالم ومن خلفيات متعددة بمن فيهم المسيحيون الصهاينة الذين وجهت إليهم الدعوة تحدياً واضحاً لمناقشة آرائهم وأفكارهم على ضوء الحقائق الواقعية في فلسطين اليوم. وكانت النتائج مذهلة، إذ أدت هذه المؤتمرات إلى

تغييرات واسعة في عقول الكثيرين من الإنجيليين الغربيين كما أدت إلى زوبعة في الولايات المتحدة خاصة حين هاجم الكثيرون منهم كلية بيت لحم للكتاب المقدس وتوقف البعض عن التبرع لها وتمويل نشاطاتها كما ودعوا إلى مقاطعة الكلية ومؤتمراتها وهاجموا الإنجيليين من أتباع «الفكر المتطرف» الذين وافقوا على الحضور إلى المؤتمر بحملة دعائية واسعة في وسائل الأعلام والتواصل الاجتماعي ومحطات الراديو والتلفزة الدينية خاصة في الولايات المتحدة حيث اتهموا الكلية بدعم الإرهاب وبالحياد عن مبادئ الإنجيل والرضوخ لضغوط السلطة الوطنية الفلسطينية أو حماس أو غير ذلك.

في مدينة الناصرة أقام الأستاذ بطرس منصور، مدير المدرسة المعمدانية وشقيقه بدر منصور موقعاً إلكترونياً باسم «هلم وانظر» (Come and see) ينشر باستمرار مقالات وأخباراً وتحليلات لاهوتية موجهة إلى الإنجيليين الغربيين بهدف محاربة مزاعم الصهيونية المسيحية وتوضيح مواقف الإنجيليين منها.

الذي ضايق المسيحيين الصهاينة هو أن الفلسطينيين لهم مواقف دينية ولاهوتية محافظة جداً وحتى أصولية أحياناً، لكنهم لا يوافقون الصهيونية المسيحية ويقارعونها الحجة بالحجة، على أسس دينية وكتابية واضحة.[١٣]

أما القس اللوثري منذر إسحق مدير مؤتمر «المسيح أمام الحاجز» فيقول معلقاً على ظاهرة الصهيونية المسيحية تجاه قضايا الشرق الأوسط:» لا أدري إذا كان يعرف هؤلاء المسيحيون مدى الضرر الذي يتركونه على شهادتنا وحضورنا في الأرض. إنهم يشكلون خطراً وجودياً على حضورنا». ويضيف لـ «عمان نت» إن من هم وراء المسيحية الصهيونية يجهلون كلياً الواقع الفلسطيني ولا يهتمون بموقف قادة الكنائس في القدس أو العديد من الحركات المسيحية والنشطاء المسيحيين. إن اهتمامهم محصور فقط في أجندتهم السياسية والشخصية.[١٤]

يرى الفلسطينيون، بمسيحييهم ومسلميهم، وغيرهم من الشعوب والدول من المتضررين من سياسات اليمين المسيحي الصهيوني المتمثل في إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أن مجيء إدارة ديمقراطية برئاسة جو بايدن ستكون مخرجاً من الأزمات الحالية أو مرحلة لالتقاط الأنفاس من الهجوم المتواصل للإدارة الجمهورية الحالية، لكن في واقع الحال وعلى الرغم من مكانة الرئيس الأميركي ودوره المهم في صناعة السياسة الخارجية الأميركية، فإنه جزء من مؤسسة عميقة لا يُقرّر فيها السياسة الخارجية أو الداخلية وحده. وبمجيء بايدن مكان ترامب كما تمنى بعض الرسميين الفلسطينيين لن يستطيع الرجل القيام بتغييرٍ جذري لما اتخذه ترامب وإدارته من خطواتٍ.

فبايدن وحزبه لن يوقفا التطبيع العربي مع دولة الصهاينة الذي أنجزه ترامب دون مقابل سياسي بالضغط على بعض العرب المرتعشين خوفاً، بل سيشجعونه ويواصلونه، ولن يتراجع بايدن عن نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بها عاصمةً موحّدة لدولة الكيان الصهيوني. هذا الأمر يبدو شبه مؤكد، كون ما قام به ترامب ليس سوى تنفيذ لقرارٍ اتخذه الكونغرس الأميركي في تسعينيات القرن الماضي، وهو محل إجماع أميركي بين الحزبين، لكن من غير المؤكد أنه ربما سيُعيد فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة واشنطن، ويستأنف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويتوقف عن العبث بالقضية الفلسطينية بشكلٍ مُنحاز وفاضح كما فعل ترامب من خلال ما أُطلق عليه «صفقة القرن». إن جرى ذلك، سيُساهم في واقع الحال بإعادة بعض من الوضع الراهن إلى ما قبل إدارة ترامب، ويعني ذلك العودة إلى طاولة مفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية المتوقفة منذ مدة طويلة، مع العلم أن إدارة أوباما، التي كان فيها بايدن نائباً للرئيس فيها، قد أصرّت قبل رحيلها على تمرير واحدٍ من أهم القرارات المتعلقة بقضية فلسطين في مجلس الأمن الدولي الذي يحمل رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، حيث امتنعت الولايات المتحدة في سابقة من نوعها عن التصويت، وبذلك اعتُمدَ قرار ظل حبيس حق النقض (الفيتو) طوال ستة وثلاثين عاماً، يُطالبُ (إسرائيل) بوقفِ الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

تجدرُ الإشارة إلى أن الإدارات الديمقراطية الأميركية رعت عمليات التسوية في الشرق الأوسط منذ الرئيس جيمي كارتر، وحققت تسوية مصرية إسرائيلية في كامب ديفيد (١٩٧٩)، وتابعت ذلك إدارة كلينتون مُحاولةً حل الصراع الفلسطيني الصهيوني في كامب ديفيد ٢ ولم تنجح، وتبنّى أوباما نهجاً سلمياً مرناً حاول من خلاله تسوية العُقد المُستعصية في المفاوضات، إلّا أنّه فشل أمام رفض نتنياهو المُتسلّح بضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وفي الوقتِ نفسه، علينا ألّا ننسى أن الحزب الجمهوري ووزير خارجيته هنري كيسنجر في سبعينيات القرن الماضي، قد نظّرا لتسوية تاريخية للصراع، وكذلك فعل ريغان الذي هو صاحب المشروع الشهير عام ١٩٨٢، وكذلك جورج بوش الأب، وهو راعي مؤتمر مدريد الذي عُقد في ظلّه اتفاق أوسلو (١٩٩٣) بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الصهاينة.

قد لا يتغير حال الفلسطينيين كثيراً بوصول بايدن إلى سدة الحكم، لكن الأمل يحدو القيادة الفلسطينية بأنه بمجيء بايدن سيتوقف الضغط الأميركي الهائل، الذي وصل حدّ التجويع وتجفيف الموارد المالية الذي مارسته

إدارة ترامب الأكثر صهيونيةً في التاريخ الأميركي، على مؤسسات منظمة التحرير للقبول بصفقة ترامب-نتنياهو. لكن ثمّة يقينٌ بأن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه قبل ترامب، بل ربما ستنطلق من النقطة التي وصل إليها مع بعض المرونة الشكلية لا الجوهرية.

الموقف الديمقراطي غير المتأثر بشكلٍ كامل بالعقائد اللاهوتية الأنغليكانية الصهيونية الغيبية المتطرفة، يتمسكُ بحل الدولتين، ويهدفُ إلى منع انزلاق الصراع الفلسطيني الصهيوني إلى حل الدولة الواحدة العنصرية ثنائية القومية، وهو بذلك يختلفُ مع اليمين المتطرف الصهيوني ومن خلفه الجناح الإنجيلي الصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة الذي يتمثّلُ اليوم في إدارة ترامب.

يتلخص موقف الديمقراطيين بما قاله وزير الخارجية الديمقراطي جون كيري عام ٢٠١٧ عمّا يُمثّله الاستيطان الصهيوني من خطرٍ على السلام في الشرق الأوسط، الذي حذر فيه الحليفة (إسرائيل) من مغبة السير في طريق الدولة الواحدة: »إنها تحتلُ مناطق تجعل من قيام الدولة الفلسطينية أمراً مُستحيلاً، مما يجعل حل الدولتين على المحك [...] إن حكومة نتنياهو هي الأكثر تشدداً في تاريخ إسرائيل، وعدد المستوطنين في الضفة زاد بنحو ٢٧٥ ألف مستوطن منذ أوسلو، منهم ١٠٠ ألف منذ تولي نتنياهو الحكم«، مُشدداً على أن «توسيع المستوطنات لا يمت بصلة إلى أمن إسرائيل».

وقد تبنى المرشح الديمقراطي جو بايدن هذه المقولات عندما كان نائباً للرئيس أوباما، ففي نيسان ٢٠١٦، صرّحَ جو بايدن: بأنه «بسبب سياسة رئيس الــوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المتمثلة في التوسيع المطرد للمستوطنات، فإن حقيقة الدولة الواحدة هي النتيجة المحتملة في نهاية المطاف، حيث لا يعود اليهود الإسرائيليون يشكلون الأغلبية».

يهدفُ الديمقراطيون من خلال رفضهم حل الدولة الواحدة الذي تسعى إليه حكومة نتنياهو، إلى حماية دولة الصهاينة من نفسها بوقف انزلاقها المتواصل نحو دولة واحدة عنصرية شبيهة بدولة الفصل العنصري السابقة في جنوب إفريقيا، وهو – وفق رؤية الإدارة الديمقراطية – سيقودُ عاجلاً أم آجلاً تجاه الدولة الواحدة متساوية الحقوق، حيث لا مكان فيها للصهيونية كعقيدةٍ عنصرية استعلائية، وبذلك سيسقط أهم مشروع غربي استراتيجي أمني في المنطقة.

نعتقدُ أنّ قيادة السلطة الفلسطينية تُراهن بلا شك على جو بايدن، على الرغم من معرفتها الأكيدة أنه لا يملك عصاً سحرية للحل. هذه الأوهام باتت من الماضي، لكنها بحاجة لضبط النفس كي تُعيد بناء حساباتها التفاوضية من جديد، إذ ليس في وارد تفكيرها نبذ هذا النهج

في الوقت الحاضر، متسلحةً بوحدة وطنية فلسطينية واعدة بين الفصائل، وبانتخاباتٍ يجري الإعداد لها إن صدقت النوايا هذه المرة، وكذلك بتجربةٍ غنية جعلت الوهم يتلاشى حول «الأُخوّة العربية» ووحدة المصير، بعد طعناتِ التطبيع من بعض الدول العربية.

ويبقى المطلوب فلسطينياً:

أولاً - ينبغي على القيادة والفصائل الفلسطينية إعادة ثقة المواطن الفلسطيني بها، وهذا لن يتأتى إلا بمراجعة شاملة لكل المسار السابق من اتفاقيات ومفاوضات وأساليب نضال وأدوات، وربما تغيير الهدف من حل مستند إلى دولتين إلى مشروع فلسطين كاملةً لا عنصرية، أي من خلال خيار دولة واحدة لجميع سكانها على خطى النموذج الجنوب إفريقي، وهذا الخيار يشكل قلقاً جدياً للصهيونية.

ثانياً - لا يمكن صناعة انتفاضة وفق بيان من الفصائل المجتمعة في بيروت ورام الله، فالانتفاضات لا تتحرك ببيانات، وإنما نتيجة ظروف موضوعية وإرادة فعل جمعي، قد تكون موجودة حالياً من الناحية النظرية، لكن مازالت الجماهير في حالة شك في الفصائل والقيادات واستراتيجياتها، فالتجارب الماضية لا تمنح أملاً ولا ثقة بهما.

ثالثاً - حال توفر الشرط الأول واستعادة الثقة بين الجماهير وقياداتها وفصائلها يمكن البدء بعمل وحدوي قادر على إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية وإعادتها إلى موقعها الطبيعي كقضية مركزية للأمة العربية وذات أهمية للأمن والسلم الدوليين، وهذا سيجعل أي إدارة أميركية حالية أو قادمة تتعامل بجدية مع مسألة الصراع الفلسطيني الصهيوني، أما إذا لم تتحقق هذه الشروط فإن استمرار الوضع الراهن هو المرجح ولفترة طويلة.

الشارع الفلسطيني لا يرى أي فروقٍ جوهرية بين ترامب وبايدن، فقد جرّب كليهما، الجمهوريين وديمقراطيين، على مدى أكثر من سبعين عاماً من المأساة الفلسطينية. لم يرَ الفلسطيني في كل أنواع الإدارات الأميركية، إلا داعماً ومسانداً للمحتلين الصهاينة، وإذا تمايزت الإدارات الأميركية في المواقف، فإن أعينهم دائماً ما تكون على إنقاذ حليفهم المُستعمِر العُنصري، الذي يُبالغ في غيِّه وإجرامه ورفضه فرص التسوية، متخطياً حدود المعقول في تجاوز القانون الدولي اعتماداً على الحماية الأميركية.

الهوامش

1 https://www.wattan.net/ar/news/275440.html

٢ (مدحت صفوت: اليوم السابع.٢٠١٥/١٢/٢٨)

٣ (ريجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية-جذورها في التاريخ الغربي. ص٢٦-٢٧)

٤ (المصدر: http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha-44.htm)

) 5http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha-44.htm(

٦ (محمد السماك: ماهي المسيحية الصهيونية – الأصولية الغربية. ص ٢٤-٢٦)

7 https://www.mitriraheb.org/ar/article/1486385199

8 http://www.falestinona.com/flst/Art/44882#gsc.tab=0

٩ (https://alarab.co.uk مسيحيو فلسطين. ضحايا الصلف الإسرائيلي والصمت الدولي ٢٠٢٠/٠٢/٠٦)

١٠ (٢٠١٨/١/٨مسيحيو فلسطين. شركاء في النضال والعيش المشترك. https://www.raialyoum.com)

١١ (القدس العربي عدد ٢٠١٩/٣/١١)

١٢ (موقع وطن الإخباري٢٠١٩/٢/٨).

13) . https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/Pages_from_JQ_76_-_Kuttab.pdf

١٤ https://ammannet.net عمان نت. ٢٠٢٠/٤/١٢قادة مسيحيون عرب ي هل سيتحسّن حال الفلسطينيين بغياب ترامب وقدوم بايدن؟

المشهد السياسي الفلسطيني

رهان على التصدي لتغيرات الإقليم وإرجاء الانتخابات لضمان إجرائها في القدس

محمد هواش*

يدخل المشهد الفلسطيني اليوم مرحلة مخاض اجتماعي وسياسي ووطني مع بدء التكيف والتصدي الفلسطيني الرسمي والفصائلي لتغيرات جوهرية في مواجهة التحديات الإسرائيلية، فقد فشلت خطة إسرائيل في فرض حل إسرائيلي على القضية الفلسطينية مع طي «صفقة القرن» التي لم تغب تماماً. وانشغلت دولة الاحتلال في أزمة حكم مع هيمنة اليمين واليمين الراديكالي على الخريطة السياسية بعد رابع انتخابات خلال عامين، ترافقت مع دعم هستيري غير مسبوق من الإدارة الأميركية السابقة، واختراق دراماتيكي للوضع العربي بإبرام إسرائيل اتفاقات تطبيع مع ٤ دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، ما أعطى انطباعاً بأن تصفية القضية الفلسطينية بات أمراً سهل المنال، وأن الوضع السياسي والمواقف التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية برفض خطط إسرائيل للضم وإزالة حل الدولتين من على جدول الأعمال الدولي كادت تؤدي إلى عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي.

مثلت هذه المواقف الفلسطينية الواضحة والقوية بصورة أو بأخرى حجر الرحى في تغيير المزاج العربي العام، خصوصاً بعد التغيير الأميركي الحاسم بانتخاب المرشح الديمقراطي جو بايدن وتسلّمه سدة الحكم في ٢٠ كانون

* محلل سياسي

الثاني من العام الجاري، وبدء تغير السياسات الأميركية، التي أدت إلى الأوضاع المشار إليها أعلاه، فلسطينياً وعربياً ودولياً، لتعود إدارة بايدن إلى السياسات الأميركية الكلاسيكية، أي دعم أمن إسرائيل وتفوقها النوعي من دون إسقاط حق الفلسطينيين في دولة تعيش بأمن وسلام وتضمن أمن إسرائيل. وفي جوهر التكيف والتصدي الفلسطيني في هذا المشهد جاء قرار إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني تباعاً، ليفتح باب التغيير والتجديد من البوابة الديمقراطية.

تغير المشهد إلى حد ما مع إرجاء إجراء الانتخابات المقررة في ٢٢ أيار إلى أجل غير مسمى، وعدم تعيين موعد جديد لإجرائها، على قاعدة إدراج عملية الانتخابات في مدينة القدس المحتلة في أي انتخابات تشريعية ورئاسية مستقبلاً، والبدء في التحضير لهذه الانتخابات دون تراجع أو تراخ، وهو أمر يقع على عاتق السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل ذات التأثير العملي في الحياة السياسية الفلسطينية. والمسؤولية هنا لا تعني بأي حال إلقاء تبعات التأجيل على طرف داخلي فقط، لأن أصل المعركة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، لا بين فرقاء فلسطينيين، حتى وإن لاحت في بعض مواقفهم ملامح تشدد وانزياح ولوم للسلطة. لكن من غير المفهوم أن تذهب أبعد من ذلك. ومن الجائز والضروري العمل على توفير الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات بمشاركة القدس ترشحاً ودعايةً انتخابيةً واقتراعاً في أقرب فرصة ممكنة، كجزء من حق تقرير المصير بعد أن حاولت إسرائيل انتزاع القدس من أي نقاش يتعلق بهذا الحق. ومن المعيب عدم رؤية هذا الجانب من المعركة وإبداله بمواقف لا مسؤولة تضع كل تباين وخلاف آخر محل الخلاف على التأجيل وإجراء الانتخابات في مثل هذه الظروف بناء على تقديرات سياسية لا على برامج وأجندات أخرى.

إدارة أميركية ومقاربة جديدة

أدخلت خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانتخابات الرئاسية أمام بايدن الفلسطينيين في مرحلة جديدة، إذ أكدوا أن ما لا يقبلونه من حل لقضيتهم لا يمكن أن يفرض عليهم حتى لو اعتراهم الضعف وأوهنهم اختراق الإجماع العربي سابقاً بعمليات تطبيع مجانية مع إسرائيل، وتأكيدهم أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يمر من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأنه لا سلام يتجاوز الفلسطينيين وحقوقهم، وأن ما عرف بـ «صفقة القرن» التي ذهبت مع صاحبها (ترامب) ليست حلاً، ولا سلاماً، ولا مقترحاً قابلاً للنقاش، كما قال الفلسطينيون على لسان الرئيس محمود عباس، وأيده في ذلك غالبية الفلسطينيين حتى الذين اختلفوا معه وشككوا في خطواته لرفض الخطة

وعدم التعامل معها.

بدأ الفلسطينيون مبكراً التكيف مع هذا التغيير الجوهري بإعادة العلاقات مع دولة الاحتلال إلى سابق عهدها مع التمسك بحقوقهم، وإعلان إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني الفلسطيني على مراحل، وأبدوا استعداداً للتعامل مع أي مقاربة أخرى لحل القضية الفلسطينية على الأسس نفسها التي نسفتها إدارة ترامب.

لا يعني هذا أن المقاربة التي قدمها الرئيس بايدن هي خطة سلام، لكنه أصدر شهادة وفاة لـ «صفقة القرن» بقوله إنه لا يرى حلاً واقعياً للقضية الفلسطينية من دون إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وإن «إقامة هذه الدولة أفضل لضمان أمن إسرائيل». وهو بهذا لم يتقدم خطوة عن إدارات رؤساء سابقين دعوا إلى حل الدولتين وفشلوا في فرض هذه الحل على إسرائيل إن لم نقل لم يرغبوا بفرضه عليها، بل هو أهال التراب على خطة ولدت ميتة، ولم يراهن على نجاحها أحد خارج إدارة ترامب – وحاشية نتنياهو وبعض الواهمين العرب، إن لم نزد على ذلك بأي وصف ثقيل أكثر من ذلك، فإن الإدارة الجديدة أعلنت نيتها إعادة العلاقات مع الفلسطينيين وفتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن وفتح قنصلية أميركية في القدس وعاودت منح الفلسطينيين مساعدات مالية اقتصادية وتنموية وإنسانية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار منها ١٥٠ مليون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» التي قطعت إدارة ترامب التمويل عنها في محاولة لتصفية قضية اللاجئين من جدول التفاوض عن طريق تغيير تعريف اللاجئ الفلسطيني ومحاولة نقل مرجعية اللاجئين من «الأونروا» إلى مفوضية اللاجئين التي تهتم بلاجئي الكوارث والحروب المؤقتة، وكلها خطوات صغيرة، لكنها مؤشر على المقاربة الأميركية الجديدة التي يمكن التعامل معها والبناء عليها والاستفادة منها بخلاف مقاربات ترامب التي منحت إسرائيل التصرف بمطلق الحرية في المنطقة كلها وكأنها دولة عظمى وبوابة واشنطن الوحيدة.

أزمة حكم في إسرائيل

في هذه الأثناء، انهارت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع تقدم القضاء في بدء محاكمته بشبهات الرشى وخيانة الأمانة والثقة وقضايا فساد أخرى، وأجريت انتخابات رابعة في ٢٣ آذار الماضي، لم تفض إلى حسم، على الرغم من وجود غالبية لأحزاب اليمين واليمين المتطرف في الكنيست الجديدة، لكن الانقسام هذه المرة لم يكن بين يمين ويسار أو وسط، وإنما كان بين مؤيد ومعارض لاستمرار حكم نتنياهو، ومن المبكر الحكم على كيفية تأليف الحكومة، لأن مركبات الأحزاب اليمينية في أي ائتلاف مع أو ضد نتنياهو يرفض بعضها

أن تحسب أصوات أعضاء الكنيست العرب لصالح أحد المعسكرين أو ضده (٦ للمشتركة و٤ للموحدة الإسلامية)، ولا يزال الباب مفتوحاً لإجراء انتخابات خامسة إذا فشل أي من الفريقين في تأليف حكومة جديدة، في ظل إصرار بعض أحزاب اليمين من طرفي المعادلة على رفض الاستناد إلى أصوات أعضاء عرب في الكنيست («يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، وحزب القومية الصهيونية الكاهاني).

ليس مؤكداً حتى كتابة هذه السطور من هي الشخصية التي تستطيع أن تحل محل بنيامين نتنياهو على الرغم من تكليفه تأليفَ حكومة جديدة لا حظوظ واقعية أمامها، ما قد يعيد التكليف مرة ثانية إلى المعسكر المعارض برئاسة رئيس حزب «ييش عتيد» يائير لابيد، أكبر أحزاب المعارضة، أو نفتالي بينيت، رئيس حزب «يمينا»، الذي يطالب برئاسة الحكومة بتأييد من حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، ومن المبكر الحكم على فرص تأليف حكومة جديدة أمام قوة الاحتمال بالتوجه إلى انتخابات خامسة، ويحاول كل من المعسكرين استمالة حزب «يمينا» إلى جانبه وإغرائه بأن يكون رئيساً للحكومة بالتناوب مع لابيد أو انضمامه إلى «الليكود» والتنازل عن رفض استناد أي حكومة إسرائيلية لتأييد أصوات عربية.

هذا الأمر يجعل الصمت والارتباك يطبع مواقف الفلسطينيين والإدارة الأميركية الجديدة حيال أي خطط مستقبلية لإطلاق عملية سياسية. إضافة إلى أسباب سياسية عميقة، فإن جائحة «كورونا» لا تسمح إلى الآن بإطلاق عملية سياسية مع كل الإشارات الإيجابية التي صدرت عن إدارة بايدن حيال إعادة العلاقات مع الفلسطينيين والسماح للرباعية الدولية بإجراء مداولات حول القضية الفلسطينية والتأكيد على خيار حل الدولتين (من منطلق الحفاظ على إسرائيل دولة «يهودية وديمقراطية»، لا انطلاقاً من اعتراف واضح بحق الشعب الفلسطيني في دولته على أرضه التي تحتلها إسرائيل)، وبدء الإدارة الأميركية إقرار مساعدات مالية.

انتخابات وإعادة حسابات

قرار إجراء الانتخابات الفلسطينية كان جزءاً من الاستعدادات لأي سيناريو سياسي قد يعرض على الفلسطينيين، فضلاً عن كونه استحقاقاً لتجديد شرعية النظام السياسي وتعزيزها، وبعث الأمل في تجديد بنيته التي تكلست مع الوقت مع اعتراض حركة حماس على إجراء الانتخابات خلال السنوات التي تلت انقلابها وسيطرتها بقوة السلاح على قطاع غزة وسيادة ثقافة الانقسام والانفصال.

تعد محاولة إدماج حركة حماس في منظمة التحرير كشريك في الحركة الوطنية الفلسطينية - بعد اقتراب «حماس» وموافقتها العلنية على برنامج المنظمة وحل الدولتين، بصرف النظر

عن أدوات وأشكال العمل لتحقيقه - جزءاً من هذا الاستعداد للعمل والتكيف مع التغيرات المحيطة بالقضية الفلسطينية سلباً وإيجاباً.

لا بد من الإشارة إلى أهمية عدم انتظار إدارة بايدن لتقديم مبادرة سياسية، وإنما على الفلسطينيين إطلاق عملية دبلوماسية تترافق مع صوغ برنامج عمل في كل ما يتعلق بإطلاق طاقات الشعب الفلسطيني تأكيداً على حقه في تقرير المصير، وتحريك شبكة علاقات المنظمة والسلطة بالدول والمنظمات الدولية وحملات التضامن الدولية مع حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حركة المقاطعة «بـــي.دي.أس» ضمن برنامج منسق ومحدد الأهداف والأدوات وأشكال العمل الهادئ والمثابر التي يمكن إلى جانب برامج أخرى أن تشكل رافعة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال ووقف كل مشاريع الاستيطان والضم الزاحف المخالفة للقانون الدولي ومساعدة الأطراف في إمكان إطلاق عملية سياسية حقيقية لا مفاوضات تكون غطاء للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

ما من شك في أن قرار حركة حماس الموافقة على إجراء انتخابات تشريعية بعد سنوات طويلة من رفضها ومواصلة سيطرتها بالقوة على قطاع غزة هو تطور إيجابي ومهم. وربما اختبار أخير لفكرة وحدة أدوات العمل الفلسطيني للتحرر والاستقلال تحت راية منظمة التحرير وبرنامجها السياسي لتوحيد الأراضي الفلسطينية تحت حكومة واحدة وقيادة سياسية واحدة في إطار منظمة التحرير على أن تكون شريكة في المنظمة مع حركة فتح وفصائل المنظمة، وهناك شكوك قوية في أن يكون موقف «حماس» من المشاركة ليس أكثر من امتحان لاختبار جدارتها وحقها في المشاركة السياسية في المسؤولية عن المصير الفلسطيني بعيداً عن فكرة الاستحواذ على النظام السياسي ككل حتى إن فازت في أي انتخابات تشريعية ورئاسية.

لا شك في أن «فتح» - الفصيل الأكبر في المشهد الفلسطيني، الذي تحمل على مدار عشرات السنين مسؤولية المصير الفلسطيني بتقلباته وتقدمه وتراجعه ومناوراته وأزماته - لا تزال تخشى تسليم حركة حماس راية القيادة، لأن علاقة «حماس» بفكرة الهوية الفلسطينية العروبية هشة وإشكالية، ذلك أن هويتها الأيديولوجية الإسلاموية بمرجعياتها السياسية الإقليمية هي الأقوى في مكونات « حماس» بخلاف حركة فتح التي لا تغلّب أي مكون على فلسطينيتها وانسجامها مع فكرة القرار الوطني المستقل كرديف لتحالفاتها الإقليمية.

قرار تأجيل الانتخابات بسبب رفض إسرائيل الموافقة على تنفيذ بروتوكول إجرائها في القدس وإعطاء ردود سلبية تحاول من خلالها خلق سابقة لاستثناء المدينة المقدسة من أي انتخابات فلسطينية في الضفة وغزة، يعني بصورة أو

أخرى أن منظمة التحرير ومكوناتها لا تزال ترى في مشاركة القدس بعداً عميقاً لا يمكن مقارنته بتأجيل استحقاق وطني آخر هنا أو هناك، من دون الموافقة أو التسليم في أي ظرف بإلغائه. أو التسليم بحق إسرائيل في تعطيل إجراء الانتخابات في عموم الأراضي الفلسطينية.

«حماس» شريك أم خصم؟

الأمل أن تكون «حماس» قد غادرت أوهام التفكير الانقلابي والسيطرة والاستحواذ على المشهد الفلسطيني خارج العملية الديمقراطية، لأن فكرة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وإنهاء الانقسام، ركيزة فعلية لأي تغيير حقيقي. وإلا فإن الفلسطينيين سيعودون إلى المربع صفر، أي أن تحوز «حماس» على الشرعية من النظام الفلسطيني وتواصل عملية فصل غزة عن الضفة والقدس بتشجيع إسرائيلي. مع أن آفاق الحصول على شرعية من غير البوابة الفلسطينية فشلت، ولم تتمكن بعد ٣ حروب إسرائيلية على قطاع غزة من تقديم إنجاز سياسي واحد على أي مستوى اقتصادي أو إداري أو وطني على الرغم من التضحيات الجسيمة والبطولية التي أبداها الفلسطينيون هناك، فالحصار لا يزال يطبق على غزة وأهلها، وكل التسويات والهدن التي أبرمت مع إسرائيل لم تتجاوز حدود مساحة الصيد التي تزيد أو تنقص على مقياس التوتر والتهديدات، على الرغم من أنه بالإمكان فكفكة الحصار من بوابة الشرعية الفلسطينية، أقله كما كان الوضع قبل الانقلاب الدموي عام ٢٠٠٧، أي أن تفتح المعابر الحدودية والتجارية على مصراعيها وأن يتمكن المواطن من تنفس الصعداء على مستوى الحرية العامة والسفر والتنقل بما يعني عودة غزة إلى النظام السياسي الفلسطيني كأي منطقة فلسطينية أخرى مع فارق أن غزة تحررت من الاحتلال، فهل هذا ممكن؟ نعم.

هذا معيار مهم لإنهاء لانقسام، لوحظ غيابه في التفاهمات الفصائلية التي سبقت مراسم إجراء الانتخابات قبل إرجائها. وربما يكون واحداً من أهم الأسباب التي ساقها محتجون داخل «فتح» وخارجها على قرار إجراء انتخابات قبل الاتفاق على اتخاذ إجراءات عملية لإنهاء الانقسام.

بيد أن الدراما التي رافقت مراسيم إجراء الانتخابات التشريعية وإلغاءها لا تزال مفتوحة على احتمالات ومآلات لها أول وليس لها آخر. فتقدم ٣٦ قائمة تمثل أحزاباً ومستقلين بطلبات ترشح بواقع ٧ قوائم حزبية و٢٩ قائمة لمستقلين بين أكاديميين وناشطين شبابيين وناشطي حراك سياسي واجتماعي. وخروج عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة ومروان البرغوثي عن قائمة الحركة الرسمية وتأليف قائمة انتخابية باسم «الحرية» تهدد كل التفاهمات التي أبرمتها «فتح» مع «حماس» والفصائل الفلسطينية، لأن التفاهمات المذكورة (في القاهرة ورام الله وبيروت وغيرها)

انصبت على تذليل عقبات إجراء الانتخابات بعيداً عن الاتفاق على برنامج وطني وسياسي، ولا يزال كل فصيل يغرد على ليلاه سياسياً، ويضع سلم أولويات مختلفاً عن الفصيل الآخر فيما الهم واحد: إنهاء الانقسام كخطوة على طريق تفعيل مفهوم الجبهة الوطنية الموحدة في العمل السياسي الفلسطيني، عوض التقاطب والتمحور حول ادعاءات متباينة تخفي برامج متباينة لا يستطيع السلاح والمقاومة وخلافه إخفاءها، أو اختزالها، فتمجيد السلاح والمقاومة لا يغني عن تقديم إجابات عن مكونات الهوية والأهداف المتعلقة بإنهاء الاحتلال وإدارة الحياة اليومية بعيداً عن ابتزاز المحاصصة وقبض أثمان مقابل مواقف ثبت بطلانها، أو التوقف مؤقتاً عن شيطنة المختلف والدعوة إلى القضاء عليه، عوض البحث معه عن قواسم مشتركة تتطلبها مرحلة التحرر الوطني كما جرت العادة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن إخفاء منظومة «الإسلام السياسي» الأهداف الحقيقية المتعلقة ببرامجها الاجتماعية والسياسية ومعاداتها أي فكر قومي أو وطني (ولا أعتقد بوجود فروق بين المفهومين) أو يساري يجعل من أي تفاهمات أو اتفاقات مجرد هدنة مؤقتة لهذا الاتجاه مع الحركة الوطنية بهدف القضاء عليها بذريعة إصلاحها (مع أنها تحتاج إلى إصلاح دائماً) ولا يمكن إغفال العلاقة الملتبسة بين زعامة هذا الاتجاه وحقائب المال التي تجرها تصريحات رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو إلى غزة وإطلاق صاروخ هنا أو هناك.

وما لم تفك هذه الشيفرة أمام الجمهور وبين أطراف الحركة الوطنية، فإن ألغاماً سوف تنفجر بين لحظة وأخرى، ولا يمكن ملاحظة الفرق الجوهري بين هذا الاتجاه المحلي والاتجاهات الإسلاموية في مركزين مهمين وتجربتين مختلفتين في كل من إيران وتركيا، إذ تستند التجربتان إلى مشروع قومي فارسي أو تركي بينما تفتقد حركات الإسلام السياسي المحلي إلى مشروع قومي أو وطني عروبي، ما يقوي فكرة تبعية هذا التيار إلى قوى إقليمية أو دولية ويقوي الشكوك بعداء هذا التيار للحركات الوطنية في المنطقة تأييداً أو اندماجاً مع تيارات «الإسلام السياسي» بنسختيها الإيرانية والتركية، وتعد الانتخابات فرصة مهمة لاختبار جدية هذا التيار للاندماج في الحركة الوطنية وتفكيك الأساس القانوني للانقسام ومحاولات فصل غزة عن الضفة. ومع إرجاء الانتخابات تزداد الحاجة إلى ذلك كي يكون الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية في أقرب وقت، فرصة لتفادي أخطاء وألغام الخطاب الوحدوي العام وإبداله بخطاب الوحدة على مواقف معينة وإدارة الخلافات حيال مواقف خلافية موجودة بعمق، لا كنسها تحت البساط بحجة خطاب الوحدة.

هل من أمل في عملية سياسية حقيقية؟

إن المقاربة الجديدة التي تتبناها إدارة الرئيس جو بايدن حيال حل الدولتين تعطي هوامش تحرك سياسي أوسع من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، لكنها تبقى ناقصة من دون الاعتراف الأميركي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لأن مسار المشروع الإسرائيلي يستهدف السيطرة على الأرض الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل والتخلي عن المسؤولية عن «السكان» وتركهم لمصيرهم ليقلعوا أشواكهم بأيديهم.

هذه الهوامش التي يمكن للسلطة أن تتحرك من خلالها - لإيجاد شراكة إقليمية ودولية خلف حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أراضي دولته باعتباره حقاً تاريخياً ووطنياً أسوة ببقية شعوب الأرض تكفله القوانين الدولية - تنطوي على إمكانات واعدة، إذا تمكنت السلطة ومنظمة التحرير من ترتيب أوراقها والاتفاق على برنامج سياسي واضح ذي أهداف واضحة ومتفق عليها مع بقية الشركاء المحتملين، لذلك فإن الانتخابات التشريعية والرئاسية وإعادة تشكيل المجلس الوطني بما ينسجم مع هذه المهام والأهداف الواضحة بعيداً عن ترضيات المحاصصة هو شرط ضروري للنجاح والتقدم في اتجاه تجديد شرعية النظام السياسي انطلاقاً من أهداف هذا المشروع التحرري واستناداً إلى قوننة كل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونزع كل الذرائع من كل الفرقاء الذين يشككون بشرعية النظام السياسي كغطاء لتشكيكهم بالأهداف التحررية للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بالعنوانين السياسيين الكبيرين منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

هل نحن قريبون من هذه العملية؟ هذا سؤال كبير وتحد مصيري، ومن الصعب الإجابة عنه قبل إجراء الانتخابات في أقرب موعد ممكن بعد مرسوم إرجائها. وما من شك في أن الإرجاء لأسباب أخرى يعطي «فتح» فرصة إضافية لحل مشكلة تمثيلها بقائمة واحدة أو قوائم متعددة تتفق على البرنامج السياسي الواحد للحركة، والتوجهات العامة لإصلاح النظام السياسي وإدارة الصراع من أجل انتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال.

وفي هذا المجال ليس مستحيلاً أو معقداً إيجاد حلول لمشكلات قوائم «فتح» المتعددة. فالقائدان مروان البرغوثي وناصر القدوة لا يختلفان مع اللجنة المركزية في البرنامج السياسي أو الأهداف، وإنما في قضايا تنظيمية وإجرائية تتعلق بأشكال إدارة الصراع مع دولة الاحتلال. وإدارة الحياة اليومية والخطاب السياسي والوطني العام. وهما لا يختلفان مع الرئيس عباس في مواقفه الوطنية وتمسكه بحقوق الشعب الفلسطيني بل في طريقة التعبير عن

ذلك، وآليات عمل الحركة التي أضعفت نفسها من خلال سياسة الترضيات العامة والمنافع المتبادلة بين أطراف النظام السياسي والقاعدة الاجتماعية التي يرتكز إليها، وإضعاف مفاهيم الولاء للفكرة الوطنية العامة لصالح اعتبارات أقل أهمية وارتباطاً بالفكرة الوطنية العامة.

من السهل إيجاد حلول لمشكلات من هذا النوع إذا توفر الاتفاق على صوغ المشاكل وطرق التوجه إلى حلها واستبدال آليات العمل القديمة بآليات حديثة مع إدخال تعديلات على صورة النظام السياسي وممثليه أمام المواطن. ومع الاختلاف أيضاً مع تيار فتحاوي آخر يقوده محمد دحلان خرج رموزه إلى مسافة أبعد عن النظام السياسي الفلسطيني ارتباطاً بمشاريع عربية لا تزال محل شك كبير في أهدافها وسلوكها الإقليمي، لكن القاعدة الاجتماعية لهذا التيار لا تزال قريبة من «فتح» ومشروعها الوطني التحرري وما زال ممكناً الحديث عن إمكانية إعادتها بطريقة أو بأخرى إلى الحركة الأم، عبر إيجاد تسويات لمشكلات أفرادها وأنصارها. مع أنه لا عيب إن مثلت «فتح» كبرى الفصائل والعمود الفقري للحركة الوطنية في هذه العملية أكثر من قائمة انتخابية، شريطة أن تستند إلى قاعدة السير منفرداً والعمل معاً على أهداف هذه العملية، وعلى الذين يعيبون أو يخشون وجود أكثر من قائمة انتخابية أن يقلصوا من الشخصنة وأن يدققوا أكثر في برامج القوائم والفصائل التي تتفق على البرنامج الوطني لـ«فتح» والمنظمة ليجدوا أن معظم القوائم لا تستطيع الابتعاد عن هذا البرنامج سياسياً وتنظيمياً، إن لم نقل إنها تتبناه، وإن التعدد يعمّق الطابع الديمقراطي للحركة ولا يضعفه، وهذا يحاكي قوائم «فتح» و«الحرية» واليسار وبعض القوائم المستقلة وهو الاتجاه الأوسع للحركة الوطنية الفلسطينية.

في كل الأحوال هناك مهمات ملحة لا تقل عملية إنجازها عن إجراء انتخابات المجلس التشريعي الذي يسد ثغرة في النظام السياسي. وفي مقدمة هذه المهمات الاتفاق على جدول زمني لإنهاء الانقسام باعتباره مصلحة عليا لجميع الفلسطينيين. والبدء بخطوات عملية لإزالة كل عائق قانوني أو إداري أمام وحدة غزة والضفة تحت حكومة وحدة وطنية. وقبل ذلك الاتفاق على برنامج سياسي وطني للحكومة وعملها.

إن هذه الخطوات تبدد بدرجة أو بأخرى مشاعر القلق والإحباط التي ولدها قرار إرجاء الانتخابات بعد موجة تفاؤل وأمل بإجراء انتخابات تعزز الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية المتوقفة منذ ١٥ عاماً من الانقسامات والمراوحة في المكان، كما يمكن لخطوات من هذا النوع أن تعيد الأمل بإمكان إجراء الانتخابات بالشروط الفلسطينية والمواعيد والجداول الزمنية الفلسطينية.

المرأة الفلسطينية والانتخابات بين الكوتا والقدرة على التمثيل

إيناس أبو شاويش*

تحمل المرحلة القادمة آمالاً وتوقعات بشأن احتمالات ازدياد تمثيل المرأة الفلسطينية في النظام السياسي بشكل عام، والبرلمان الفلسطيني على وجه الخصوص، وذلك بعد تاريخ طويل من نضالات المرأة الفلسطينية لتحدث فارقاً في تمثيلها، الذي حققت فيه بالفعل تقدماً ملحوظاً في أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية، كما تزايد تأثيرها في المشاركة والسياسات الوطنية، وحققت مكاسب قانونية دولية عديدة تؤكد أهمية إشراكها على قدم المساواة مع الرجل في العديد من القرارات الدولية.

فقد حازت المرأة قرار المستوى الوطني من المجلس الوطني وهو أعلى هيئة تمثيلية في دورته (٢٧) عام ٢٠١٥، الذي نص على «ضرورة تحقيقي المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في مؤسسات منظمة التحرير ودولة فلسطين كافة، وألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن ٣٠٪، وهذا ما أكده المجلس الوطني أيضاً في دورته الأخيرة عام ٢٠١٨، وعلى الرغم من انتصاراتها القانونية، وانتزاعها القرارات التي تضمن تمثيلها، فلا تزال أمامها معوقات مختلفة تحول دون تمثيلها بالشكل الذي تطمح إليه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم تنفيذ القرارات والقوانين التي تضمن

*باحثة في السياسات العامة.

تمثيلها: نجد أن تمثيل المرأة في أعلى هيئة فلسطينية، وهو المجلس الوطني، للعام ١٩٩٦ بلغ ٧,٥ ٪، وفي دورته ٢٠١٨ وصل ١٢٪ فقط، أما بالنسبة لواقع الاتحادات الشعبية والنقابات، التي أسهمت بدورها التوعوي والتنموي في المجتمع، فقد بلغت نسبة النساء في النقابات العمالية/ المهنية ١٩,٨٪، مقابل ٨٠,٢٪ للذكور، بواقع في الضفة الغربية ٢٦,١ ٪ مقابل ١٤,٤٪ قطاع غزة.

- عدم مراعاة الاحتياجات الجندرية: تُعتبر الضغوط الاجتماعية التي تمارسها المجتمعات العربية ضد الإناث بشكل عام، التي تنسحب على مختلف مناحي الحياة بما فيها الواقع السياسي؛ أحد المعوقات الإضافية التي تحول دون تمثيل النساء بالشكل المناسب في النظام السياسي. إذ إن المطلوب أن يكون استيعاب المرأة إيماناً من المجتمع بالمساواة والمشاركة الحقيقية في الحياة العامة، وليس من باب استحضارها مجبرين بسبب القوانين الملزمة، في القائمة الحزبية أو كوتا نسائية. أو من باب زيادة الجاذبية الانتخابية للأحزاب، بل من باب الإيمان الحقيقي والفاعل بإشراك النساء كون وجودهن سيغني السياسات العامة والإعلامية على وجه الخصوص بما يتناسب مع احتياجات الجنسين وتطلعاتهم.[1] هناك ظنٌ ضمنيٌ بأن فرض كوتا نسائية جاء إجبارياً من أجل التغلب على التمييز المباشر وغير المباشر، الذي قد يشمل عوامل مثل النظام الانتخابي الذي لا ينص صراحة على المناصفة في الأدوار المختلفة، أو الثقافة المجتمعية التي لا تراعي إصلاح الخلل ضمن الدور الإنجابي، التي تشكل عبئاً في استيعاب المسؤوليات الأسرية، وهي بمثابة حواجز تؤدي إلى عزوفهن عن المشاركة السياسية.
- المرأة نفسها لا تدعم المرأة: هناك اعتقاد مفاده أن المرأة تصوت للرجل بنسبة أكثر من تصويتها للمرأة، ففي استطلاع للرأي في العام ١٩٩٩ حول الاستعداد المبدئي للفلسطينيين للاعتراف بحقوق النساء في المشاركة بالحياة السياسية والاستعداد للتصويت، صرح ٧٠٪ بأن لدى النساء القدرة على القيادة، كما صرح ٧٣٪ بأنهم يوافقون على ضرورة وجود نساء في البرلمان وترافقت هذه الموافقة مع معارضة ٢٣٪، كما ترافقت هذه النسب مع انتخاب امرأة مؤهلة، لكن بالنظر إلى الفارق الزمني وإمكانية التصويت للنساء ودعمهن، نجد أن هناك تناقضاً

1 Sawer, Marian, 2000, Representation of women: Questions of accountability, Paper for IPSA Conference, Québec, 1-5 August 2000, Australian National University, p2

بين الاستعداد المبدئي والممارسة الواقعية عند مقارنتها بالاستطلاعات وأعداد النساء المؤهلات للاقتراع في العام ٢٠٢١ التي بلغت نسبتهن ٤٨,٩٥٪، مقابل نسبة الذكور ٥١,٠٥٪، على الرغم من أن هذه النسبة الكبيرة يمكن أن تحدث فارقاً لو صوتت النساء أنفسهن للنساء، فإن آخر استطلاع للرأي نفذه مركز الفينيق للدراسات الحقلية، حول الانتخابات، المزمع إجراؤها في الأشهر القريبة القادمة، ٢٠٢١، وجدت أن نسبة التصويت لقائمة تترأسها امرأة ستكون ٢,٣٪ (في الضفة الغربية ٣,٣٪، وفي قطاع غزة ٠,٩٪)[٢]. وهذه نسبة متدنية جداً وفق نسبة عدد المقترعات من النساء.

على الرغم من ذلك، فلا يمكن توقع المتغيرات في الساحة الفلسطينية، وطبيعة المزاج العام للتصويت الذي يصعب قياسه اتجاه القوائم المتنافسة في الانتخابات القادمة، لا سيما أن النسبة الصامتة هي الأعلى في الساحة، وهي نسبة لا يمكن التوقع بتوجهاتها السياسية والفكرية وهي لا تقل في معظم الاستطلاعات عن ٢٥٪ من الناخبين الذين لم يحسموا أمرهم بأي اتجاه، وهذه تعرف بالكتلة المائعة وتشكل ثلث الناخبين والصراع بين الكتل الانتخابية يكون عليها، لأنها وحدها من تحسم النتائج.

ناهيك عن مكانة المرأة التي تغيرت وأخذت أشكالاً متعددة في المشاركة، وقد أصبح لها باع طويل في التعليم العالي والعمل الجماهيري والسياسي، والنشاط والاستعداد والمبادرة. كما يدعم ذلك الأحزاب والقوى الفاعلة في السياسة الداخلية التي أخذت مع الوقت تبدي المرونة والقبول، وحتى التشجيع على إدراج العناصر النسائية في القوائم الانتخابية إلى أن أصبح موضوع إدراج المرأة في القوائم، لا سيما الحزبية، موضوعاً مفروغاً منه، وأحد موضوعات التنافس، حيث ضمت قائمة الجبهة الديمقراطية التي سجلت لانتخابات ٢٠٢١ ما نسبته ٣٢٪ من النساء، وكان الاسم الثاني على القائمة من النساء، وهذه خطوة محمودة، تدل على أن وجود المرأة يتجاوز فكرة الكوتا أيضاً، وهذا يعني أن الآمال معقودة على أن تجسد المرأة في هذه الانتخابات نقلة نوعية.

٢ مركز الفينيق للدراسات الحقلية، استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الانتخابات، المزمع إجراؤها في الأشهر القريبة القادمة، ٢٠٢١.

المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني

رائدة قنديل*

ناضلت المرأة تاريخياً للحصول على دورها في الحياة العامة ومساواتها مع الرجل، وعلى الرغم من تعدد أدوار المرأة في المجتمع كطبيبة وأديبة وسياسية وربة بيت... فإنها لم تتمكن من الوصول إلى المساواة في حقوقها مع الرجل، خاصة في المناصب العامة والسياسية، لذلك شرعت المنظمات الدولية وواصلت إبرام المعاهدات والاتفاقيات لحماية حقوق المرأة في مختلف المجتمعات، بما في ذلك الحق الكامل بالعمل في مختلف الميادين، وتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار على وجه الخصوص.

اهتمت الأمم المتحدة بمجالات حماية المرأة وتمكينها، فكانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي نصت على مجالات متعددة أبرز ما جاء فيها المادة ٧ التي تنص على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب بجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، وشغل الوظائف العامة، وأداء جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة في أي منظمات وجمعيات

* باحثة وأكاديمية.

غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

ومن بين التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاتفاقية، شرعت الدول في استخدام الكوتا النسائية كآلية إجبارية لمشاركة المرأة في البرلمانات على وجه التحديد، فأصبحت العديد من الدول تفرض نسبة مشاركة معينة «كوتا» للمرأة في قوانين الانتخابات البرلمانية.

على الصعيد الفلسطيني، عقدت أول انتخابات عامة بعد اتفاقيات أوسلو التي أنشئت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية، شاركت النساء في الانتخابات التشريعية الأولى في العام ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن القانون أخذ بعين الاعتبار واقع الأقليات وتحديد مقاعد لها ضمن كوتا مخصصة للمسيحيين والسامريين، فإن القانون أغفل تحديد مقاعد محددة «كوتا» نسائية، وذلك خلافاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون التي نصت على «... ومن أجل تحقيق نظام برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية واحترام الأغلبية لرأي الأقلية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس الدين أو اللون أو العرق أو بين المرأة والرجل في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء...».

ومع ذلك خاضت النساء معترك الانتخابات التشريعية الأولى وإن كانت بمشاركة ضعيفة من حيث الترشح مقارنة بالرجال حيث بلغ عدد المرشحات للانتخابات التشريعية الأولى في العام ١٩٩٦ كما ورد في تقرير لجنة الانتخابات المركزية للانتخابات العامة ١٩٩٦ (٢٥) مرشحة، فازت منهن خمس سيدات بنسبة ٥,٧٪ من عدد أعضاء المجلس التشريعي البالغ آنذاك ٨٨ عضواً، ثلاثة منهن من مرشحات حركة فتح، وسيدتان مستقلتان.

تدارك المشرع الفلسطيني في المجلس الأول إغفال قانون الانتخابات لتحديد كوتا نسائية، لذلك وقبل عقد الانتخابات التشريعية الثانية في العام ٢٠٠٦، جرت صياغة قانون جديد في العام ٢٠٠٥ قدم نظاماً انتخابياً جديداً، وألغى بذلك قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.

نص القانون الجديد على نظام انتخابي مختلط بالمناصفة بين النظام النسبي ونظام الدوائر وحدد كوتا نسائية من خلال القوائم الانتخابية بحيث تتضمن كل قائمة تتقدم للانتخابات حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن: ١- امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة. ٢- وامرأة من بين الأربعة أسماء التي تلي ذلك. ٣- وأخرى من كل خمسة أسماء تلي ذلك.

خاضت المـرأة الفلسطينية الانتخابات التشريعية الثانية بمشاركة أعلى من الانتخابات الأولى، فقد أظهرت تقارير لجنة الانتخابات المركزية الخاصة بالانتخابات التشريعية للعام

٢٠٠٦ أن (١٥) امرأة ترشحن على نظام الدوائر، أي الانتخاب الفردي، ولم تفز أي امرأة منهن. بينما التزمت القوائم بما نص عليه القانون من تحديد كوتا للمرأة، حيث ضمت القوائم مجتمعة من بين مرشيحها ٧٠ امرأة، حازت ١٧ امرأة منهن على مقاعد في المجلس التشريعي من أصل ١٣٢ مقعداً وبنسبة تقارب الـ ١٣٪.

"

إن عدم فوز أي امرأة على مستوى الدوائر القائم على الانتخاب الفردي له مدلولات، منها أن المجتمع الفلسطيني لم ينضج بعد لاستيعاب اختياره المرأة طوعاً لتولي مواقع صناعة القرار، وأن النظام السياسي عليه الاستمرار في تمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار.

"

المواقع القيادية للمرأة في المجلس التشريعي

استمر المجلس التشريعي الأول في أعماله قرابة الأعوام العشرة، مارس فيها الأدوار المنوطة به من حيث التشريع والرقابة.

يدار المجلس التشريعي عن طريق هيئة مكتب يجري انتخابها من أعضاء المجلس (رئيس ونائبين وأمين سر). لم تنجح العضوات البرلمانيات الخمس آنذاك في احتلال أي مواقع متقدمة في إدارة البرلمان، فلم تقم أي امرأة بترشيح نفسها لعضوية هيئة المكتب، كما لم يجر تنسيب أي منهن لهذه المواقع أيضاً.

وكذلك الحال في المستوى الثاني من إدارة المجلس، وهو لجنة شؤون المجلس (وهي لجنة تتكون من هيئة رئاسة المكتب وعدد من الأعضاء لإدارة شؤون المجلس بشكل عام)، لم تتبوأ المرأة أي مراكز متقدمة أيضاً.

أما في اللجان الدائمة المتخصصة في مجالات عمل المجلس الرقابية والتشريعية التي يعاد تشكيلها سنوياً لتولى نقاش التشريعات وإعداد التقارير فينتخب لكل لجنة رئيس ومقرر من أعضائها، وفي هذا المستوى أيضاً جرى انتخاب د. حنان عشراوي مرة واحدة فقط في تاريخ المجلس الأول لتولي رئاسة اللجنة السياسية كما تم انتخاب دلال سلامة كمقرر للجنة السياسية على مدار ثماني دورات.[١]

أنشطة المرأة في المجلس

على صعيد اقتراح مشاريع القوانين، بلغ عدد المشاريع التي تقدم بها أعضاء المجلس (٥٩) مشروع قانون، لم يسجل أي اقتراح من امرأة من الأعضاء كما يظهر في جدول قوانين المجلس المنشور على الصفحة الرسمية للمجلس التشريعي.

من جهة أخرى، يمارس المجلس التشريعي رقابته على السلطة التنفيذية مستخدماً أدوات عدة من بينها توجيه الأسئلة والاستجوابات لأعضاء السلطة التنفيذية، على الرغم من أن

١ صفحة المجلس التشريعي http://pal-plc.org

الأعضاء وجهوا قرابة الـ (٤٣٤) سؤالاً[٢] لأعضاء السلطة التنفيذية خلال فترة المجلس الأول إلا أن مجموع الأسئلة التي توجهت بها العضوات لم يتجاوز عدد أصابع اليد.

على صعيد آخر، حرص المجلس الأول على تمثيل المرأة دولياً حيث ضمّن غالبية الوفود المتوجهة إلى الخارج امرأة على الأقل.

عكس ضعف وجود المرأة في الانتخابات التشريعية الأولى ضعف ثقافة المجتمع المتعلقة بوصول المرأة إلى المواقع القيادية، إلى جانب أن القانون لم يساندها آنذاك بحماية حقها في الوجود داخل أروقة البرلمان كنائب. وقد انعكس هذا الواقع على أداء المرأة ودورها داخل البرلمان بسبب قلة التمثيل من جهة وعدم مساندة أعضاء البرلمان أيضاً في رفع النساء إلى المراكز القيادية في المجلس إلى جانب عدم تفرغ اثنتين من الخمس عضوات بعد أن توليتا منصب وزير، وكذلك عدم مبادرة النساء لممارسة أدوار منحها لهن القانون على قدم المساواة مع الرجل كاقتراح مشاريع القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء السلطة التنفيذية.

في المجلس التشريعي الثاني، وعلى الرغم من ازدياد عدد النساء في المجلس إلى ١٧ امرأة وعلى الرغم من محدودية المدة الزمنية التي مارس المجلس التشريعي فيها أعماله وهي قرابة سنة، فإن ضعف وجود المرأة في المجلس شابه سابقه، حيث لم تفرز انتخابات هيئة المكتب أي امرأة، كما لم تترأس أي امرأة لجنة شؤون المجلس، بينما تولت امرأة رئاسة لجنة من لجان المجلس الدائمة واقترحت امرأتان تعديل قوانين سابقة بشكل منفرد، وشاركت امرأتان إلى جانب بعض النواب في طلب تعديل قانون ثالث.

بعد وقوع الانقسام وتحول المجلس التشريعي إلى آلية العمل بهيئة الكتل والقوائم البرلمانية كبديل عن الجلسات العامة ومجموعات العمل كبديل عن لجان المجلس، تعزز دور المرأة وإن بقي في الحدود الدنيا، حيث حلت امرأة في إدارة هيئة الكتل في حال تغيب رئيس هيئة الكتل والقوائم البرلمانية، كما نشطت المرأة في تمثيل المجلس التشريعي في المحافل الدولية كوجودها في الوفد الدائم في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبـا، وكذلك وجودها في الوفد الدائم في الاتحاد البرلماني الدولي، علماً أن هذه المشاركات كانت بطلب من الهيئات الدولية نفسها التي تشترط وجود الجنسين في الوفود.

تجدر الإشارة إلى أن القرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته لعام ٢٠٢١ قد نصت على رفع نسبة مشاركة المرأة في الترشح ضمن القوائم، بحيث أصبحت تفرض على القوائم نسبة تصل نظرياً إلى ٢٦٪، حيث نصت على ضرورة أن تتضمن الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة امرأة، ثم امرأة

٢ تقرير حول أعمال المجلس التشريعي خلال دوراته العشر منذ ١٩٩٦ – ٢٠٠٦ http://pal-plc.org

من بين كل أربعة أسماء تلي ذلك، وتعكس القوائم المرشحة ميل الأحزاب إلى وضع المرأة لتكون رقم ٣ ورقم ٤ بعد كل ٣ رجال ما يعني تقليص فرص فوز المرأة بمقاعد تصل النسبة المقترحة في القانون نظرياً.

الخلاصة

يتطلب تطوير دور المرأة في المجلس التشريعي مجموعة من الإجراءات تبدأ من خارج أروقة المجلس التشريعي قبيل الانتخابات، فإقرار قانون للأحزاب يضمن وجود المرأة على رأس قوائم الأحزاب، إلى جانب تطوير وجودها في المناصب العامة بشكل عام يجعل المجتمع يألف وجود المرأة في سدة الحكم خاصة إذا تم اختيارهن ذوات كفاءة وخبرة وعدم الأخذ بالاعتبارات السياسية فقط.

يتطلب تعزيز دور المرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي تطوير قانون الانتخابات العامة بآليات تصل بمشاركة المرأة في المجلس التشريعي إلى نسبة ٣٠٪ من المقاعد الحقيقية، والمحافظة على رفع النسبة بتعديل القانون بشكل دوري في كل دورة تشريعية حتى تصل إلى نسبة النساء إلى الرجال كما هو الحال في المجتمع.

غير ذلك، ينبغي تطوير النظام الداخلي للمجلس التشريعي لتخصيص نسبة معينة للنساء في المواقع القيادية في المجلس كهيئة مكتب المجلس ولجنة شؤون المجلس واللجان الدائمة وتمثيل المرأة في الوفود الدولية.

وأخيراً، لا بد من تثقيف النساء في المجلس بأهمية دورهن داخل البرلمان وتحفيزهن على التمسك بالدور الممنوح لأعضاء المجلس على السواء من حيث اقتراح التشريعات وتوجيه الأسئلة والاستجوابات وغيرها من استخدام أدوات التشريع والرقابة في المجلس.

المشهد الفلسطيني بين مرسومِي الانتخابات

الواثق طه*

تكادُ تُغرقنا الحوارات، نحن الفلسطينيين، بكلّ ما يتصلُ بها مما له عمقٌ عربيٌّ أو دوليّ، في مُحاولاتنا تفسير واقعنا، وما هو الأمثلُ في التحامنا المستمرّ باحتلال يختلفُ شكلاً ومضموناً عن أيّ تجربة مرّ بها شعبٌ مُحتلٌّ ذات يوم... حوارُ هذه المرحلة «انتخاباتُ ٢٠٢١» التي أجّلتها الفصائلُ بالطريقة التي أقرّتها.

حديثٌ طويلٌ يمكنُ أن يُقالَ حول مشهد الانتخابات الفلسطينية، بما فيه من آراء وسلوكياتٍ يمكن مناقشتها وتفنيدها، هل نحنُ في أزمة حقّاً سببها اختلال (المظهر) الديمقراطي الأكثر تعبيراً عن الحياة الديمقراطية في أي بلد، أقصدُ الانتخابات؟ هل تُحرّر شيئا من أزمتنا؟ وهل تُنهي الانقسام حقّا؟ هل أدارت القوى الفلسطينيّة المرحلة منذ قرار الذهاب إلى الانتخابات حتى تأجيلها بشكل صحيّ؟ أينَ مكانُ القيل والقال واللّغط والأداء الذي دار خلال الأسابيع الماضية حول الانتخابات وما يتعلّق بإجرائها؟

سأتناول في هذه المقالة بعض المفاصل المهمّة في الفترة الماضية بين مرسومَي الانتخابات.

قرار الانتخابات والمصالحة الوطنية

مُنذُ قرّرت الفصائل بعد توافق حركتي فتح وحماس المبدئي على جعل الانتخابات وسيلة لإنهاء الانقسام، كُثّفَ الخطابُ الذي يُحاول

* كاتب رأي

تأصيلَ فكرة المَمرّ الإجباريّ لإنهاء فصلٍ مُشين من تاريخ القضية الفلسطينية بالانتخابات، إمّا هي أو استمرارُ الحال على ما هي عليه. صارت خطوة الذهاب إلى الانتخابات أولاً وقبل كلّ شيء وسيلةً لإنهاء الانقسام، لم يَقُل أحدٌ في البداية إنّ الأمر مُرتبط باحترام الحياة الديمقراطية في فلسطين، والانتخابات واحدةٌ من ملامحها وأساسٌ من أسس كثيرة لتكريسها. لم تأخذ هذه الفكرة حيزاً في خطاب الجميع.

وإن كانت كل الأطـراف تقول إنّ إنهاءَ الانقسام وراء عقد الانتخابات، فلهذا تفسير بسيط، لا أحدَ يُريدُ التراجعَ أمام الآخر، لا السلطة الفلسطينية بقيادة «فتح»، ولا حركة حماس التي تتحكّم في غزة باسم السلطة ذاتها، سلطة «أوسلو» التي تلعنها كُلّما احتاج الأمر! فاختار الطرفان الذهاب إلى الانتخابات وترك الأمور المعلقة وملفات ساخنة إلى ما بعد إعلان نتائج الانتخابات! سلوكٌ يُشبه ما فعلته القيادة في «أوسلو»، بترحيل ملفات ربما لم يكن واجباً تأجيل الحديث فيها إلى مفاوضات الحلّ النهائي مع الاحتلال، مثل ملف البناء الاستيطانيّ.

الحقيقة أنّ الانقسام لا ينتهي بعقد الانتخابات، وتقديم خطوة الانتخابات على أي خطوات أخرى في المصالحة الوطنية بحدّ ذاته مؤشّرٌ على التنافر، ورفض الاعتراف بالأخطاءِ والخطوات السيئة التي ترتّبت على حالة الانقلاب المؤسس للانقسام... فالمصالحة الوطنيّة مصطلحٌ يعني: إزالة كلّ أسباب الخلاف، وإزالة آثاره أيضاً، والتراجع عن كثير من مظاهره التي تؤثّر على الموقف الشعبيّ، بما يشملُ ردمَ المظالم بما يلزمُ لإعادة النسيج المجتمعي إلى حالة صحيّة يحتاجها الجميع، أمّا الانتخابات، فهي خطوة من تلك الخطوات التي تأتي في سياق حلحلة الانقسام وإنهائه، والذهاب إلى ترتيب النظام السياسيّ ديمقراطيّاً، ببساطة: القول إنّ الانتخابات مدخلٌ لإنهاء الانقسام، كذبة أثبتتها المرحلة التي سبقت قرار تأجيل الانتخابات... وكل ما سأتناوله تالياً يدلّل تِباعاً على ذلك، وسأبدأ بالفترات التي حملت تطورات المشهد وصولاً إلى تأجيل الانتخابات.

فترة تشكيل القوائم الانتخابية

شهدت الفترة التالية لاتفاق الفصائل على عقد الانتخابات تصريحاً مميزاً من فريقَي «فتح» و«حماس» التفاوضيين بقيادة السيدين جبريل الرجوب وصالح العاروري، «فتح» و«حماس» تنويان الذهاب إلى الانتخابات في قائمة مشتركة، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية مهما كانت النتائج.

ما الداعي للانتخابات إن امتلك الطرفان قدرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تجلب الكلّ إلى مظلتها؟ إن كان الفريقان يمتلكان تلك الإرادة الحقيقية، كان الأفضل لو التزم الجميع بمسار الاتفاقات السابقة، حكومة وحدة

وطنية تعمل على إزالة آثار الانقسام، ومصالحة مجتمعية، ثم انتخابات!

كان أكثر المتضايقين من هذا الإعلان، بالإضافة إلى تلك الشريحة المستفيدة من استمرار الانقسام، غالبية الفصائل الفلسطينية، إذ أدركت الفصائل أنّ النتيجة المترتبة على مثل هذه الخطوة خروجها من دائرة التأثير في المستوى الحكومي، وفي المجلس التشريعي، وهيمنة الفصيلين على كل شيء أمام دور هامشيّ جدّاً لباقي شركاء حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية.

ولأنّ الطرحَ لا يحملُ إمكانيات تطبيقه في واقع التنافر بين القواعد التنظيمية للفصيلين، وتجاهُل حقيقة مهمة في السياق، إنّ تأجيل المصالحة المجتمعية يعني بقاء المظالم والحقوق عالقة، ويعني بكل تأكيد أن يُواجه هذا التوجّه بالرفض، خصوصاً وأنّ الفصيلين لم يمهّدا للفكرة مسبقاً بين قواعدهما، ما حدث أنّ الفكرة فشلت لتلك الأسباب، وانتهت في مهدها، كانت تلك إشارة إلى أنّ عقد الانتخابات أولاً، لا يمكن أن يشكّل ضمانة لإنهاء الانقسام الذي تحوّل إلى ثقافة قاطعة عموديّاً وأفقيّاً في المجتمع الفلسطيني، بفعل عقدين من صراع تغذى على أفكاره الجميع.

ثم برزت فكرة أخرى، حركة فتح تبحثُ تشكيل قائمة انتخابية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كان هذا يعني بداية التشقّق في تفاهمات الرجوب والعاروري حتى وإن اعتبر الرجلان أنّ ما يحدثُ طبيعيٌّ يمكن تجاوزه، لكنّ «فتح» عادت وتجاهلت باقي الفصائل لأسباب أعتقدُ أنّ واحداً منها الحجم الانتخابي للفصائل، وخلافات داخلية في حركة فتح بدأت وتفاقمت بمرور الوقت، هذا ما سأتناوله تالياً.

- تشكيل قائمة حركة فتح

أعلنت اللّجنة المركزيّة للحركة أنّ توجيهات الرئيس أبو مازن بشأن تشكيل القائمة تستثني فئات كثيرة: الأعضاء السابقين في التشريعي، والوزراء، وأعضاء المركزية والمجلس الثوري، ببساطة يرغبُ الرئيس بوجوه جديدة تدفعُ القائمة إلى قبول النّاس بها، فكيفَ اشتغلت المركزيّة على الموضوع؟

تحدّث بعض أعضاء اللجنة المركزية عن الوجوه الكالحة المستهلكة التي لا تُريد الرهانَ عليها، في بداية العمل على تنفيذ القائمة، وبدأت تجميع طلبات الكادر الذي يعتقدُ أنّه مؤهّل للعمل النيابيّ، ويرغب في أن يكونَ في قائمة الحركة لخوض الانتخابات. في هذه اللحظة بالذات برزت أزمة القدوة ثم البرغوثي.

- أزمة ناصر القدوة ومروان البرغوثي

أعلنَ السيّد ناصر القدوة منذ البداية عن موقفٍ واضح: ما يحدثُ ليس مصالحة إنّما تكريسٌ للانقسام، وما حدث اتفاق بين الرجوب

والعاروري وليس بين الحركتين... كانت بوادر الشّقاق وليس الانشقاق بين القدوة واللجنة المركزية متصاعدة، وصولاً إلى إعلانه عن تشكيل منتدى سياسيّ سيخوض الانتخابات بقائمة، وأنّ النظام الفلسطيني برمّته يحتاج إلى «تغيير».

الغريبُ في موقف القدوة ليس ما يتداوله الناسُ من تساؤلٍ يتعلق بفعاليّته أثناء وجوده خلال السنوات الماضية عضواً في المركزيّة قبل أن يُفصل منها بناء على مواقفه الأخيرة، بل ذلك التناقضُ بين خطوته وتصريحه... كيفَ يُمكن أن تعتقدَ أنّ تلك الانتخابات ستكرّس الانقسام، ولن تكون مدخلاً للمصالحة الوطنية (وهذا جزئيّاً يمكن الاتفاق عليه)، لكنّك في الوقت نفسه ستخوضها بقائمة مستقلة عن حركة فتح من أجل «التغيير»...! السيّد ناصر القدوة رفضَ الانتخابات مدخلَ وهمٍ لتغيير واقع الانقسام، ثمّ قرّر خوض الانتخابات نفسها، تحت سقفها المُعلن، بحجّة التغيير! وفي وقت لاحق أعلن أنّه لن يقدّم رؤية سياسيّة تبتعدُ عن حركة فتح. إذاً، هذا يُحيلُنا إلى نتيجة مفادها أنّ الخلافَ ليس سياسيّاً بشكل أساسيّ، بل شخصيٌّ بدرجة أكبر.

ولم يكتفِ القدوة بموقفه، بل أرسلَ تصريحات عدة تهدفُ إلى إشراك مروان البرغوثي في حالة «التمرّد»... حول دعمه لما يقرّره البرغوثي بشأن الانتخابات، وهو ما انتهى باستجابة الأخير إلى خطوة الخروج عن قائمة حركة فتح بتعزيز قائمة القدوة بعدد من شخصيات وكوادر الحركة التي تستجيبُ لكلّ الفكرة أولاً، ومحسوبة عليه ثانياً... بالطبع تقولُ التحليلات إنّه أقدمَ على الخطوة بهدفِ ضمان قائمة تدعمُ ترشيحَه لانتخابات الرئاسة حسب القواعد الانتخابية التي اتفقت عليها الفصائل، ولأنّ اللجنة المركزيّة في اللحظات الأخيرة تخلّت عن معاييرها التي أُعلن عنها في البداية، ما جلبَ إلى قائمتها أعضاء مركزية، ومجلسٍ ثوري، وغيرهم في وقتٍ لم تُلبّ المركزية مطالبه بأن تضمّ بعض المحسوبين عليه.

كانت لهذه الحالة نتائجها على صعيد حركة فتح، والمشهد السياسيّ العام، وعلى التفسير الشعبيّ لما جاء بعد ذلك ويتعلّق بمسألة القدس في الانتخابات.

نتائج المشهد الفتحَوي:

عمليّة التشكيل المُرتبكة لقائمة حركة فتح، بين معاييرَ استغنت عنها المركزيّة، وتركيبة لم تلق استحسان الكادر الأساسي، وتحديداً الأقاليم، علاوة على فصل القدوة وانهيار الاتفاق مع البرغوثي، حالة ألقت بظلالَ الشكّ على تماسك حركة فتح في الانتخابات، هذه الحالة شكّلت ثغرة استفاد منها إعلام إسرائيل، ببثّ المزاعم حول مخاوف الاحتلال من سيطرة حركة حماس على الضفّة الغربية، واتخذتها

تل أبيب ذريعة لتصدير موقف يتدخل في الانتخابات الفلسطينية بشكل فجّ. بدورها لعبت حركة حماس جزئيّاً على هذا الوتر، بإعلانها رفض تأجيل الانتخابات، وتحميل مسؤولية التأجيل لحركة فتح، واتهمت «فتح» باللجوء إلى ورقة القدس كمناورة لكسب الوقت كي تلملم وضعها الداخلي المتأزم، هذه المواقف سأتطرّق إلى نقدها في ما هو قادم.

من النتائج أيضاً، كسرُ هيبة اللجنة المركزيّة أمام جمهورها وكادرها الأساسي بشكل ليس مُطلقاً لكنّه مؤثّر، فحجمُ التأييد الداخليّ لقائمة الحركة انخفضَ بشكل كبير بعد الإعلان عنها، كادرُ «فتح» ببساطة وصلته رسالة واضحة من اللجنة المركزية: تشكيل القائمة ليست عمليّة جماعية، بل إسقاط قياديّ على جمهور تربّى على شراكة تامّة.

نقد للمشهد الفتحوي:

كان الإعلانُ عن الفئات المستثناة من القائمة إشكاليّاً منذُ البداية، كان قراراً حاسماً لم يُناقش، فرضه الرئيس شخصيّاً، كان التأخّر في اختيار الأسماء من بين المتقدمين، بقصد أو بغير قصد، نقطة وصول إلى الشكل الذي أُعلن عنه، وفيه خروج واضحٌ عن موقف الرئيس الذي أُعلن في البداية.

لم تقُل المركزيّة عبر الإعلام معاييرها المهنيّة والموضوعيّة لتشكيل القائمة، كان الأولى إعلانُ معايير صارمة، تلك التي ترتبط بقدرات من يتقدمون إلى عضوية القائمة، من حيث المقدرة السياسية والقانونية على التشريع والمُساءلة والانخراط في اللجان المهنية التابعة للمجلس التشريعي، الذي لا يحملُ قُبّة، بل سقفاً يعلوه غُبار التعطيل الطويل للمصالح الشعبية، فالمقدرة السياسيّة لا يمتلكها الشخصُ من أقدميّته الحركيّة، ولا من تضحياته في الأسر أيضاً، ولا من كونه خارج الفئات التي استثنيت في البداية.

كانَ فتحُ المجالِ لمعايير حركيّة لا علاقة لها بمعايير المهنيّة سبباً في ضجيج الكادر، وكمّ هائل من المتقدمين بطلباتهم، تلك التي في نهاية المطاف لم ينل منها غُربال المعايير التي أشرت إلى ما ترتبطُ به من مقدرة، ولم ينظر إليها أحدٌ بشكل موضوعيّ، كي تنتقل المُنافسة في النهاية إلى «برايمرز» داخلي، أو توافق مُقنع يخرُجُ في النهاية بقائمة يرضى عنها الجميع، وتنضبط إلى ما أُعلن عنه في البداية... هذا كلّه لم يحدث.

وإن كانت المركزية ارتأت رفع الحظر عن الفئات التي استثنتها، كان من الأولى أن تخرج بخطاب متزن وموقف مُسَبّب مفادُه: شعبنا الكريم، نظراً للمستجدات، وإعادة القراءة لواقعنا الحركيّ، نرى أن نُعيد النظر في شروطنا السابقة لتشكيل القائمة... إلخ من تمهيد وشرح مُقنعَين. اللجنة المركزية لم تتخذ خطوة انتقالية بين الموقفين.

حجمُ حركة فتح كبيرٌ جدّاً، فيها أجيال متدافعة، المنطقُ يقول إنّ المُنتسب إلى حزب أو فصيل يتوقّع تسلسلاً في صعود نجمه من قاعدة الفصيل إلى أطره العليا، هذا لكل طَمُوحٍ راغب، ولأنّنا وضعنا الأسس الآتية في اعتبارنا في بناء السلطة الفلسطينية، أقصدُ: سنوات النضال، والخدمة، والأقدمية التنظيمية، لا بدّ أن نتفهّم الآن معنى اندفاع كوادر كثيرة وازنة تعتبرُ نفسها، بناء على تلك المعايير، لائقة بقائمة المجلس التشريعي، ولائقة بأيّ منصب، حتى مناصب الأنبياء والمُرسلين!

هل القاعدة تلك صحيحة؟ كلّا... إنّ الأحزاب في كل العالم يحدثُ فيها الإقصاء، والخصومة عند التنافس على القيادة والإطاحة بشخصيات أمام شخصيّات تحدث نتاج ذلك؟ هذه نقاط لكلّ من يعتقدُ أنّه الأجدر، والأفضل، والأقدر، والأحق...

وكلمة الأحق مثيرة للأسف حقّاً، فمجموعُنا العامّ ببساطة يتعاملُ مع اللحظة كأنّ الاحتلالَ انتهى، وأن التنافس بيننا فقط، هذا خللٌ لم يُعالجه أحد حين حدث.

لقد كشفت عملية تشكيل القائمة عن كثيرٍ من العيوب الداخلية في حركة فتح، فالحوار بين المستويات القيادية والمستويات الأدنى لا ضوابط وآليات لإطلاقه، والحركة لم تضع آلية مهنيّة واضحة للتنافس داخلها على قائمة المجلس التشريعي.

وفي حركة فتح صراعٌ مُعلنٌ، يستهجنه الكثيرون، يقول البعض: رحمَ الله القيادات العظيمة، أبو جهاد وأبو إياد وغيرهما، لم تكن «فتح» هكذا! أحقّاً لم تكُن هكذا؟ سمعتُ قصصاً كثيرة عن صراعات قيادية، واختلافات وخلافات، وصولاً إلى انشقاق كان كبيراً وانتهى في الماضي، هل اختلفت الحالُ الآن حقّاً أم أنّنا في سياق طبيعيّ الحدوث؟

أمّا في ما يتعلّق بمروان البرغوثي وناصر القدوة، فهُما لم يُقدّما سلوكاً مُتقدماً على زملائهما في اللجنة المركزية لفتح، حصلا على رصيدهما من حركة فتح، ويُراهنان على التقدّم في خطوتهما على حساب حركة فتح نفسها، أظنّ وأعتقدُ أنّ مثل هذا السلوك لا يوصف بالقويم أو السليم، ويحملُ في جوهره تلاعباً بكادر حركة فتح وأعضائها، فقد بحثَ كلاهما عن حاضنة من المُوالين لتدعيم موقفهما، حاضنة من «فتح» نفسها، بذريعة الديمقراطية! كيف يمكن أن تكون الديمقراطية ذريعة إنسان رفضَ قرار أغلبية لجنة هو فيها، ثمّ نحى منحىً مُغايراً وهو يقول: أنا من حركة فتح!

هذه العبثية لا معنىً لها سوى التفكير الراسخ بالذات على حساب الجمع، كان من الأولى أن يتخذ البرغوثي والقدوة موقفاً سينالُ تقديرَه بإعلانهما الرفض المُرفق بالاستقالة المُسبّبة والمُعلنة من حركة فتح، هذه أبسط القواعد الأخلاقيّة التي تدعو إلى احترام الجمهور

الحركيّ، بتمكينه من اتخاذ موقفه من كل الحالة دون عبثٍ أو استغلال.

إنّ أكبرَ مقتل لصورة البرغوثي، هي ما أحاط رغبته في الترشّح للرئاسة من تكهّنات تربط موقفه بالرغبة في الخلاص من الاعتقال، هذا هو الهاجسُ الأوّل الذي يترافق مع تفسيرات تلك الرغبة، ويعني بكل أمانة: المُقايضة بما هو مُرتبط بالمجموع الفلسطيني، لصالح ما هو مرتبط برغبة وطموح فرديّ، وهنا لا أعتقدُ أنّ المُناضل الحقيقيّ يقبل مثلَ هذه المُقايضة، على حساب صورته التي كُرّسَت في دفتر التضحيات والرمزيّة الجميلة، وفي سياق متصل بهذه النقطة، لم يقُدّم البرغوثي مُنذ أدركَ الجمهور الفلسطينيّ رغبته، أيّ رؤية سياسيّة تجاه القضية الوطنيّة وإدارتها منذ العام ٢٠٠٦ حتى يومنا هذا... لم يُخاطب المجتمع الفلسطينيّ بسلوكٍ يؤشر على مقدرة «رئاسيّة» أو أفكار تؤسس لبرنامج حقيقيّ.

لقد ساهم البرغوثي والقدوة في صنع الثغرة ذاتها، تلك التي تقول: حركة فتح تخشى التفكّك، وتخشى الهزيمة، وتبحثُ عن مهربها من الموصوف بالاستحقاق الوطنيّ! ثغرة أجاد التعاطي مع أبعادها كل الخصوم.

تشكيل قائمة حركة حماس والقوائم الأخرى

شهدت قائمة حركة حماس مُفارقة مُدهشة، تؤشّر إلى حقيقة النوايا تجاه المصالحة الوطنية، إذ ترأّس خليل الحيّة قائمتها، ومعه أسماءُ من رموز «الانقسام»... تقول الوشايات إنّ اتفاقاً كان بين «فتح» و«حماس» ألّا تُضمِّن «حماس» تلك الأسماء في قائمتها.

على صعيد آخر، ونظراً إلى طبيعة اتخاذ القرار فيها، كان تشكيل قائمة حركة حماس أقلّ صخباً، لكنّه أيضاً يحملُ بذور الخلاف المستور، حتى انتخاباتها الداخلية التي قيل أولاً إن يحيى السنوار خسرها ثم عاد وفاز فيها! لكنّ حماس انتقلت بطريقة أكثر وضوحاً إلى حملتها الانتخابية المُبكّرة، بدءاً من التشكيك في نوايا حركة فتح، وقدرتها على التماسك، علاوة على إدراكها المُعلن أنّ خطوة التشريعي هي الأولى في الطريق إلى مُنظمة التحرير الفلسطينية، هذا تصريح يؤشر على وضوح رؤيةٍ وأهداف.

في سياق متصل، لم يخرج أحدٌ ليقول كما تفعلُ كل الدول المُحترمة: نرفضُ تدخّل دولة الإمارات في الانتخابات الفلسطينية، نرفض أيضاً تدخّل الاحتلال بمحاولة فرض وقائع ميدانية أو مُعيقات سياسية. لم يستخدم أحدٌ هذه الجُملة تجاه ما يجري من تأثير على القوائم ومستقبل الحالة التشريعية في فلسطين. وفي ما يتعلّق بالقوائم، يجدرُ أن نتساءل عن الموقف القانوني تجاه تمويلات الحملات الانتخابية، من حيث المصادر، والكشف عنها، والموقف من التمويل الخارجي.

الانتخابات في القدس شرط دائم

عُقدت الانتخابات في القدس الشرقية في المرّتين السابقتين (١٩٩٦/٢٠٠٦)، كان الأمر شرطاً مُسبقاً لعقدها، فالمدينة الخاضعة للتدويل، وإدارة إسرائيلية مُباشرة، محطّ نزاع سياسيّ مرتبط بالحدود والاستقلال، وكونها عاصمة مُعلنة لدولة فلسطين، أي جزءاً من الأرض المُحتلة عام ٦٧... تُدرك كل القيادات الفلسطينية، في الحُكم وفي المُعارضة، أنّ إسرائيل منذ بدأ الصراع وفي كل مراحله لا تُريد التخلّي عن القُدس، فالمسألة عقائدية من الطرفين تجاهها، وهي الملفّ الأكثر شوكاً وناراً بين الجانبين.

ومُنذُ أعلن ترمب اعترافَه بالقدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل، دخلت حكومة نتنياهو في إجراءات تصاعديّة للسيطرة على المدينة بشكل أكثر إحكاماً من قبل، وهي تعتمد في عملية الأسرلة على تكبيل النشاط الرسمي الفلسطيني فيها، وعلى التهويد السكّانيّ لها، هاتان خطوتان أساسيّتان تسبقان عملية التهويد المرتبط بالتغيير المباشر الفعليّ للمعالم المادية التراثيّة في المدينة، وتحديداً الدينية.

فورَ انتهاء تشكيل القوائم أخذت مسألة القدس حيزّاً أكبر من التغطية الإعلامية، الجميعُ ينتظرُ موافقة الاحتلال على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، والجميعُ ينتظرُ شرطاً أساسيّاً لم يُستحدث فجأة في السياق، بل كان مُنذُ بداية الاتفاق على عقد الانتخابات موجوداً بشكل واضح، لكنّ سوء إدارة حركة فتح لتأسيس قائمتها، واستفادة الاحتلال من تلك الحالة في الترويج المُسبق لما يُثيرُ الشكّ في النوايا تجاه القُدس، وهي تتسلّح بتقييم مصر والأردن لوضعية «فتح»، جعلَ التشويش مرتفعاً حول موقف «فتح» والرئاسة من إجراء الانتخابات في القدس الشرقية.

وبما أنّ الاتفاقَ على عقد الانتخابات بما حملَ منذ البداية شرطَ عقدها في القدس بشكل واضح للفُرقاء، تصيرُ فكرةُ اتهام السلطة الفلسطينية وفصائل المنظمة، تحديداً حركة فتح، بالتذرع بالقدس، فكرةً فاسدة المبدأ، فالشرط كما أسلفت لم يُستحدث في سياق مشهد الانتخابات، بل بُني المشهد على أساسه منذ البداية.

وخلال تصاعد أزمة إتاحة عقد الانتخابات في القدس، جاءت هذه الفترة بمقترحات ومواقف أو آراءَ حملت طابعاً سلبيّاً، أفنّدها كما يلي:

المقدسيون ينتخبون عبر السفارات الأجنبية:

هي دعوة من الدعوات التي يتبرّع بها بعض الفلسطينيين، أن ينتخبَ أهل القدس عبر سفارات أجنبية، يعتقدُ من يروّجون إلى ذكاء الفكرة ونجاعتها أنّها تُنقذ الانتخابات، في الحقيقة، هذه دعوة لا تدعم إلا موقف إسرائيل؛ لو وافقت عليها منظمة التحرير،

لوجدنا إسرائيل بيديها تُعلّق الدعاية الانتخابية لكل الفصائل، ولمنحت كل التصاريح اللازمة لتسهيل حركة المُرشّحين.

السّببُ أنّ تلك الموافقة تعني اعترافنا المُباشر والصريح بأنّ أهل القدس «جالية» فلسطينية تعيشُ على أرض دولة تمتلك السيادة على المدينة، الجاليات فقط هي التي تنتخبُ في سفاراتها عبر العالم، أو في سفارات الدول الصديقة التي تقبل ذلك، هذه دعوة تعني: أنّ الجالية الفلسطينية في القدس ينقصها أن تفتتح سفارة فلسطينية في «أورشليم» لتضع فيها صندوق اقتراع إضافيّ لتلك الصناديق في السفارات الصديقة!

أيضاً، تصويت أهل القدس في سفارات أجنبية يعني تصويتهم على أرض دُول أخرى لا على أرض القدس، هذه دعوة تجريد حمقاء لفلسطينية القدس، ومكانة السّكان الفلسطينيين فيها.

حركات التحرر لا تعقد الانتخابات:

خرج السيّد عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح البرلمانية في انتخابات التشريعي عام ٢٠٠٦، بهذا التصريح عشيّة التوجّه إلى «تأجيل الانتخابات»... أنّ حركات التحرر لا يجوز أن تعقد انتخاباتها تحت الاحتلال، تصريحٌ بما يشبه القناعة بناء على قاعدة بالية، ليس من باب السخرية أحكمُ عليها، بل من أبواب أخرى.

إنّ إعلان أيّ حركة تحرّر شكلَ النظام السياسي الذي تطمحُ إليه هو ما يحدد مصير الانتخابات، وحركة فتح منذ البداية تحدثت عن فلسطين الديمقراطية في فكرتين، حل الدولة الواحدة، فلسطين لكل من على أرضها، وحل الدولتين في وثيقة الاستقلال: فلسطين دولة ديمقراطية. هذا الالتزام المُعلن القديم لا يمكن أن يكون صادقاً دون انعكاس في المُمارسة، أولاً داخل التنظيم نفسه، وهذا يحدث بعقد المؤتمرات الوطنية لانتخاب قيادة التنظيم، وثانياً في الممارسة العملياتية للتحرر، الديمقراطية شرطٌ فكريّ مستدام له تجلياته. بالتالي لا يُمكنُ أن يخرجَ السيّد عزام الأحمد بمثل هذه القاعدة ليُخضع موقف حركة فتح لها، ولا يجوزُ أن يُمارس الديمقراطية داخل حركة فتح، تلك التي جعلته عضو لجنة مركزية، ثم يَطرحُ تلك القاعدة على مسألة الانتخابات العامّة. وحدها حركات التحرر التي تنوي بناء نظام شموليّ هي التي لا تتجه إلى الانتخابات الديمقراطية إن كانت حالتها مثل حالتنا، أقصدُ حالة المرحلة الانتقالية الوسيطة بين المدّ الثوري بوسائله كافة، ووضعية الاستقلال وتحقيق الأهداف الوطنية. هذا يُحيلنا إلى النقطة الثانية.

السلطة الفلسطينية بناءٌ صنعته حركات تحرّر فلسطينية بيد منظمة التحرير، وهي إطار لا يوصفُ بحركة تحرر بل إطار انتقاليّ

لبناء دولة، لنقُل إنّه إطار الدولة منقوص السيادة. بالتالي السلطة الفلسطينية وخلافاً لمنظمة التحرير نفسها، لا تحملُ هُويّة وطبيعة حركة التحرر، ومعاييرها مُختلفة... لم تدخل كلّ حركات التحرر هذه الوضعية الانتقالية المُغايرة بمتطلباتها ومعاييرها ومنهجها عن منهج الحركة القائدة للتحرر، تلك التي تضع أجهزتها في واجهة القيادة التنفيذية كما كانت الحال قبل السلطة. فقط تلك الحركات التي قبلت الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية لإنهاء الصراع هي التي مارست الانتخابات إن كانت حركات ديمقراطية الفكر... وحركة فتح مثالٌ عليها... بمعنى: تأسيس السلطة يعني الممرّ الإجباريّ إلى حالة من اثنتين: إمّا نظام شمولي، أو نظامٌ ديمقراطي. إضافة إلى طبيعة المهمات المطلوبة منها، تلك التي تتعاطى مع تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، ومع القوانين والتشريعات، وقبل كل ذلك أن تؤسس إلى دولة بنظامها المستقبلي.

بقي هنا أن أسأل سؤالاً استنكاريّاً: هل الممارسة الديمقراطيّة نقيضٌ موضوعيٌّ لعملية التحرّر لدى شعب يمتلكُ ثوابتَ واضحة، ونهجاً وطنيّاً يُجمع الكلّ على استدامته؟

عقد الانتخابات دون القدس لا يؤثر على وضعيتها:

قد تكونُ هذه المقولة في ظاهرها منطقية، القدس محصّنة باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية حدودها خطوط حزيران ٦٧... القدس مُحصّنة بموقف عالميّ، هكذا يقول البعض...ولكن!

ينسى أصحاب هذه النظريّة أنّ القدس حسبَ اتفاقية أوسلو ملفّ تفاوضيّ في الوضع النهائي، ملفٌّ اعتبر ترمب ونتنياهو أنهما حسماه من مسألة المفاوضات. أيضاً، الأمم المتحدة تعترف بوضعية القدس الشرقية كما نُريد لأنّ هذا موقفنا المُعلن وما تثبّته قراراتها إلى حين الاتفاق بين طرفي الصراع عليها، ولنفترض جدلا أنّنا في نتيجة المفاوضات أو غيرها قبلنا أن تكون القدس كلها لإسرائيل، لن تُمانع الأمم المتحدة، فهي لا تفرض على الدول حدودها ومجالات سيادتها، بل تعتمدُ ما يصلُ إليها من تلك الدول واتفاقياتها بين بعضها البعض، ببساطة هذا القبول يعني في نظر الأمم المتحدة إعادة ترسيم للحدود والجغرافيا، وهذا أمرٌ لا سُلطة لها عليه، وتحكمه الاتفاقيات الثنائية.

أمّا خُطوة قبول الانتخابات بلا القدس، فهي وإن كانت لا تؤسس إلى اعتراف رسمي بالقدس الإسرائيلية، غير أنّها خطوة تؤشر على مرونة فلسطينية «رخاوة» لا مكان لها في معركة سياسية مشابهة... وبعيداً عن المُنافسة الانتخابية، لا يجدرُ بأيّ جهة فلسطينية أن تخلط ما هو سيادي مصيري بما هو إجرائيٌّ تنافسيٌّ.

الانتخابات في أي دولة في العالم، تعني مُشاركة كل ما يخضعُ لسيادتها، ومنحُ حقّ الانتخاب لمواطنيها بما يشملُ الجاليات، وطالما تُعتبرُ السلطة الفلسطينية أرضيّة دولة تقودها منظمة التحرير برؤية المشروع الوطني الذي يؤكد على القدس عاصمة لفلسطين، فهذا يجعلُ من الانتخابات حقّاً للجُغرافيا والسّكان، وسلوكاً يشمل حدود فكرة السيادة، وبالوصول إلى هذه الفكرة، أنتقلُ إلى مرحلة تأجيل الانتخابات بمرسوم بعد اجتماع قياديّ قاطعته حركة حماس.

الموقف من الانتخابات: تأجيل وليس إلغاء

الفرق بين التأجيل والإلغاء يمكن في ما يرتبطُ بالالتزام بعقد الانتخابات. لو أعلنت القيادة الفلسطينية إلغاء الانتخابات بسبب الموقف من القدس، فهذا يعني إنهاء أيّ تعهدات بعقدها، أمّا التأجيل، فيعني أنّ الموقف من عقد الانتخابات لا يزال قائماً، وفيه تعهّد ضمنيّ باستمرار العمل على عقدها، بما يعني استمرار الضغط على إسرائيل لقبول الانتخابات في القدس الشرقية، ولهذا دلالة أخرى: عقد الانتخابات مصلحة سياسيّة عُليا تتعلق بالقدس، المدينة ذات الطبيعة الحاسمة، التي تحدّد وضعيّتها مصير الصراع إما بإنهائه أو استمراره. ما يستوجبُ أن يُثير الثقة مع مُراقبة السلوك المُقبل للقيادة، أنّ عملية التأجيل التزاماً بشرط القدس، كانت حادثة مهمّة عام ٢٠٠٦ إذ أوفت القيادة بتعهّدها أن تعقد الانتخابات لمّا التزمت إسرائيل بإتاحتها في القدس.

هنا يجبُ مراجعة موقف حركة حماس من التأجيل، هل هي لا تريد التأجيلَ حقّاً؟ لا أجزمُ أنّ هذه الحقيقة، إنّ المستفيدين من خلق حالة نفوذ مباشر في قطاع غزة هم قادة الانقلاب العسكري، وبين هذه الطبقة وفئة أخرى مصالح نفعيّة نشأت بعد هيمنة تلك الفئة على الاقتصاد والمصالح التجارية في القطاع، ناهيك عن أنّ عودة الجميع بالمصالحة أو إنهاء الانقسام إلى القانون الفلسطيني ستعني تمكين أي مواطن من مقاضاة رموز الانقلاب أمام المحاكم الفلسطينية المُعترف بها.

وفي «حماس» تيارات ترتبط بمصالح سياسية خارجية تتوزع بين قطر وتركيا وإيران وحتى مصر والسلطة الفلسطينية نفسها! تلك التيارات تمتلك رؤيتها الخاصة والقدرة على التأثير على مسار المصالحة والانتخابات كما حدث في السنوات السابقة، وبكلّ تأكيد تمتلك التأثير على الإجماع داخل حركة حماس، وربّما هذا ما دفع برموز الانقسام إلى قائمتها.

ما أعتقدُ أنّه حقيقة أنّ حماس قيادة وجمهوراً لا ترغبُ في خوض الانتخابات في هذه المرحلة، لكنّها اختارت تحميل حركة فتح مسؤولية التأجيل منفردة طالما يحملُ الموقف

خلافاً فتحَوياً صاخباً تُبنى عليه تلك اتهامات بتذرّع «فتح» بالقدس.

قد تكون حركة فتح في أزمة وقلق نتيجة وضعها الداخلي الراهن، وقد يكون رفض إسرائيل أن تُعقد الانتخابات في القدس قد ساهم في تخفيف ذلك التوتّر الذي تشهده الحركة، لكنّ الثابت أن الجنوح إلى التأجيل لا الإلغاء يعني أنّ مسألة عقد الانتخابات ستبقى على أجندة الإعلام، والعمل، والمساءلة الجماهيرية، هذا أمر تدركه حركة فتح ويعني أنّها لا تنوي أن يبقى سيفاً مسلطاً على رقبتها باستمرار وستسعى إلى عقد الانتخابات كما حصل عام ٢٠٠٦... الثابتُ أنّ الجميع بلا استثناء أصدر إشارات ارتياح مؤقت بعد قرار التأجيل... حتى حركة حماس نفسها أقلّ صخباً تجاه الأمر، لأنّها تدركُ أنّ التأجيل فرصة لمراقبة القادم، وإعادة ترتيب الأوراق... كما تنوي حركة فتح أن تفعل.

الدور الإسرائيلي والإقليمي في المشهد

منذ اليوم الأوّل لم تتوقّف إسرائيل عن محاولات تعطيل الانتخابات الفلسطينية، أو بثّ الإشكاليات حولها في محاولات التأثير على الناخبين الفلسطينيين، وصولاً إلى إعلانها المسبق أن القيادة الفلسطينية ستؤجل الانتخابات نظراً لظروف حركة فتح، هذه الآلية في التعاطي بكل تأكيد سعت من خلالها إسرائيل إلى تخفيف الضغط عنها في مسألة القدس... ولعلّ توصيات الأردن ومصر للقيادة الفلسطينية في هذا السياق عزّزت موقفها أكثر، واستغلّته في الترويج إلى ما تعتبره منفذاً من مسألة القدس، وإن كان مؤقتاً، هي تدرك أن أبو مازن سيؤجل الانتخابات بسبب القدس، فأفشلت الوساطات جميعها.

الحقيقة التي يجب أن نضعها أمامنا أنّ إسرائيل لا تعمل على خدمة أحد في فلسطين، بل تسعى إلى خلق الظروف الملائمة لها في الصراع، أن تُجيدَ اللعبة وفرض قواعدها، ما لم تكُن تريدُه إسرائيل حقّاً هو ضغطُ إدارة بايدن لعقد الانتخابات، ما يعني ضغطاً تتوقعه من أجل القدس الشرقية، كانت الرسائل المُرسلة من تل أبيب تستهدف تخفيض حماسة الإدارة الأميركية تجاه الانتخابات الفلسطينية، وإبقاء مستوى العلاقة الباردة مع واشنطن ضمن حدودها في هذه المرحلة، ولم تكن ستسمح أيضاً ولو باحتمال ضئيل أن يدخل الفلسطينيون في محاولات جدية لإنهاء الانقسام.

ونتنياهو الذي خرج متباهياً بحسم مسألة القدس، وأنّ الفلسطينيين لن يحصلوا على دولة، لن يحتملَ وضعه الداخليّ ضغطاً أميركيّاً أمام ناخبيه في وقتٍ تؤشر الأمور في إسرائيل على فشله في تشكيل الحكومة، وإمكانية الذهاب إلى انتخابات خامسة، لن يحتملَ وضعه

مرونة يُبديها أمام الفلسطينيين لأي سبب... كان التذرّعُ بحكومة لم تُشكّل بعد مجرّد إبرة تخدير للموقف دون حسم نهائي يستعدي أركان الإدارة الأميركية الباردة معه.

الحالة العامّة

بعد كلّ ما سبق، أعودُ إلى أسئلتي الأولى، حول الانتخابات، والأزمة الفلسطينية، وحول إدارة المشهد العامّ. إن كانت الانتخابات الفلسطينية حـلًّا لوضع ما، فـأيّ وضـع؟ الانتخابات الفلسطينية ليست حلّاً للاحتلال وليست وسيلة لإنهائه، وفي هذا السياق لن تعدوَ سوى طريقة لتكريس منهجية سلوكية، وتنفيذ معتنقات الديمقراطية، وأمامَ مُعطيات العلاقة الراهنة مع إسرائيل، المشكلة في الوضع السياسي الشائك مع الاحتلال ليست في الذي يقود فلسطين أو في جودته، بل في إرادة إسرائيل نفسها، وفي القدرة على حملها على الذهاب عميقاً في عملية إنهاء الصراع.

وإن كانت الانتخابات طريقاً لإنهاء الانقسام، فهذه مجرّد فرضيّة مرهونة بالنوايا، والتحفّظات التي أوردتها بداية مقالتي حول إنهاء آثار ونتائج هذا الانقسام على صعيد المجتمع بأسره، يمكنني أن أُضيفَ إليها، أنّ الانتخابات عام ٢٠٠٦ لم تمنع الانقلاب ثم الانقسام، كما إنّ عقد انتخابات السلطة التشريعية لا يعني حلّ كلّ إشكالية السلطة التنفيذية، فالإشكالية ليست في مستوى التشكيل الحكومي، بقدر ما هي عموديّاً وأفقيّاً في مستوياتها الأمنية والإدارية، كما لا يعني مُجرّد عقد الانتخابات أنها ضمانة لإنهاء الانقسام أو الالتزام بنتائجها.

لو كان الانقسام الفلسطينيّ صنيعة إرادة فلسطينية، ومحصوراً في مسألة الإدارة الفلسطينية الداخلية، يمكن أن نشطبَ كثيراً من التخوّفات والذرائع والافتراضات، أما وهذا هو الواقع، فمسألة إنهاء الانقسام عبر بوابة الانتخابات ليست واقعية أو دقيقة بشكل مثالي.

وفي سياق متّصل بالمسألة الديمقراطية، لا يكفي أن نقول إنّ الانتخابات وحدها تجلب الديمقراطية، على القوى الفلسطينية وتحديداً الفصائل أن تؤمن حقّاً بوجوب أن تحتكم إلى الحياة الديمقراطية الشاملة على اختلاف مشاربها الفكرية، ما يعني عَلْمَنَة النظام السياسي. فالحياة الديمقراطية الحقيقية، هي تلك الحياة التي لو تأخّرَ فيها صندوق الانتخابات، لن تتأثّر في صميمها، ولن يعلوَ فيها الضجيج إلى مستوى ضجيجنا الراهن، وستجدُ حلولها بشكل أكثر مرونة.

إنّ ما نحتاجه حقّاً التزامٌ فلسطينيٌّ ببرنامج منظمة التحرير الذي يمكن تطويره من حيث الأداء وطريق الوصول إلى تحقيق أهدافه، وبعدَ ذلك تأتي التباينات في البرامج ضمن حدود

الإدارة المجتمعية، وحدود ما يتعلّق بتصورات الفصيل الواحد في ما يطرحه للإدارة السياسية للدولة دون تناقض مع رؤية تحقيق الاستقلال، أما التناقض على المشروع الوطنيّ نفسه، فهذا يعني استمرار المأزق وتصعيب الفلسطينيين للأمور على أنفسهم، وعلى حساب القضية نفسها.

مُنذُ البداية ولو افترضنا أنّ كل ما طُرح حول هدف الانتخابات الفلسطينية ممكنُ التنفيذ، أقصدُ إنهاء الانقسام، لكان من الأجدى إشراك المجتمع بقواعده التنظيمية من مختلف الفصائل، وقواه الحيّة، في حوارات جماهيرية شاملة تجهّز المجتمع لأرضية الانتخابات القادمة، وتوضيح الجوانب المرتبطة باليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات.

كان يُمكنُ أن يُعلنَ عن إجراءات اندماجية وأخرى تعاونية بين الجسم الرسمي وجسم الانقلاب في الشؤون اليومية، وفي الأمن والإدارة المؤقتة، وليس فقط في ما يتعلق بإجراء الانتخابات، إجراءاتٍ مسبقة تؤشر على جديّة الذهاب إلى إنهاء الانقسام.

قبل أن أُنهي يتعين أن أشير إلى مُلاحظتين مهمّتين على قارعة المشهد المتعلق بتأجيل الانتخابات، تركيا أعلنت قبولها وتفهّمها موقف القيادة الفلسطينية الداعي إلى التأجيل، والسيد حسين الشيخ طار قبل ذلك إلى قطر، لضمان تأجيل المعركة التي تنتظرها الأطراف الإقليمية دون انتكاسات جوهرية مع حركة حماس... وقد أبدت الدولتان مرونة انعكست على سلوك حركة حماس، نظراً لاهتمامهما بما يجري في الكواليس الفلسطينية، فغزّة آخر مساحات الإسلام السياسي المدعوم منهما، ونقطة استعادة للنفوذ في المنطقة... القيادة الفلسطينية تُدرك ذلك بالمستوى الذي تُدرك فيه حاجتها كي تمضيَ في مسألة القدس إلى حدود أبعد، وتلملمَ أوراقها الداخلية مرّة أخرى.

ما جرى خلال الفترة الماضية أداءٌ لم يخلُ من إشكاليات سادَ المشهد بين مرسومين، كان يمكن لحركة فتح أن تُدير شأنها الداخليّ عبر حوارات حقيقية معمّقة، تدفعُ بها إشكاليات لم يكن لها لتبرزَ وتشوبَ المشهد السياسيّ، أمّا حركة حماس، فهي تُدرك أنّ الانتخابات قادمة، وفي اعتقادي أنّها تراهن على إشكاليات حركة فتح الداخلية لتعويض ما سينتجُ عن موقفها ومُشكلاتها الذاتية، وخبّأت رغبتها في تأجيل الانتخابات في أزمة فتح.

أما الانتخابات، فلن تحملَ جديداً أكثرَ من تحريك مياه راكدة، وتحسينات محدودة على واقع الحياة الفلسطينية، فالهوامش الفلسطينية في أضيقِ مساحاتها بفعل العلاقة الراهنة مع الاحتلال، والانعكاسات الحقيقية على الواقع لن تجلبها إلى الحياة الفلسطينية سوى عملية سياسية واضحة المعالم بين الفلسطينيين

والإسرائيليين، والمعركة الحقيقيّة هناك داخل النظام السياسي الإسرائيلي وفي مشهد إسرائيل العام، الذي إن وصل إلى انكسار هيمنة الأحزاب اليمينية وصولاً إلى تراجعها أو الإطاحة بها، سيحصل الطرفان، ليس في وقت قريب، على فرصة جولة جديدة مع عقليّة مُختلفة عن نتنياهو وما يمثله، فرصةٍ فيها هامشٌ لعمل سياسيّ إذا حدث ستكون له انعكاساته على الحياة الفلسطينية.

أمّا الاعتقادُ أنّ المشكلة والحلّ فلسطينيّان فقط، وأن إنهاء الانتخابات تعني دوران عجلة المصالح الوطنية في كل اتجاه، فهذا اعتقاد ضحلٌ، وترويجٌ ساذج... الانتخابات ربما تحسّن الهوامش الضيقة، وتُعيد الحياة إلى الممارسة الديمقراطية، في التفاصيل المختلفة، لكنّها لن توسّع الهوامش الفلسطينية إلى ما يمنح الفلسطينيين ظروفاً أفضل، ولن تضمن انتهاء الانقسام الذي يشكل مصلحة استراتيجية لليمين الإسرائيلي الذي لن يسمح لإنهائه دون ثمن.

سد النهضة الأثيوبي والدور الإسرائيلي

عبد الغني سلامة*

مقدمة

تتفاقم أزمة سد النهضة يوماً بعد يوم، دون بوادر لحلها سلمياً، وقد تتطور الأمور إلى نشوب صراع عسكري، بحيث تضطر مصر إلى استخدام القوة، على الرغم من الجوانب الخطيرة لهذه الخطوة، التي على ما يبدو ستكون أقل ضرراً من الخطر الحقيقي المتمثل بتعطيش مصر. وفي الجهة المقابلة، قد تذهب إثيوبيا في التحدي إلى آخر مدى، في الدفاع عمّا تعتبره مصالحها الحيوية.

الخلاف حول نهر النيل ليس جديداً، ولم ينشأ بعد البدء ببناء السد؛ بل إنه يرجع إلى أكثر من قرن من الزمن، حين كان حوض النيل بأكمله يخضع للاستعمار الأوروبي، الذي كان جل همه الهيمنة على مياه النيل، بما يخدم مصالحه في القارة، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المشاطئة، وعددها ١١ دولة. وقد رأت إثيوبيا أن الاتفاقيات التي عقدت بشأن تقاسم مياه النيل لم تكن عادلة، وتقول إنها سلبت دول المنبع (إثيوبيا وأوغندا) حقها في المياه لصالح دولتَيْ المصب (مصر والسودان)، إذْ نصت اتفاقية «أديس أبابا» عام ١٩٠٢ على عدم قيام إثيوبيا بأي مشاريع أو سدود على النهر قد تُؤثِّر على حصة مصر من المياه، حيث كانت مصر حينها تحظى بأهمية إستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، فدفعت للضغط على إثيوبيا لتوقيع الاتفاقية. في ما ترى مصر أن حصتها

* كاتب رأي.

من النيل أقل من احتياجاتها الفعلية، خاصة مع الزيادة المطردة في التعداد السكاني، وبالتالي أي سد في دول المنبع سيؤثر سلباً عليها.

السد، بين مصلحة إثيوبيا والخطر على مصر

بدأ التفكير العلني ببناء سد النهضة في العام ٢٠٠١، أما الحجر الأساس فقد تم وضعه في العام ٢٠١١، ويقع السد على النيل الأزرق على بعد ٤٠ كلم من الحدود السودانية الإثيوبية. وتقدر تكلفته الفعلية بنحو ٤,٦ مليار دولار. وعند اكتمال عمليات الإنشاء سيكون أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية (والعاشر عالمياً) بطاقة توليد تصل إلى ٦ آلاف ميغاوات. وتخشى مصر بشكل كبير من تراجع حصتها من مياه النيل على ضوء ضخامة المياه اللازمة لتعبئة البحيرة الاصطناعية المتشكلة بمساحة ٢٤٦ كيلومتراً مربعاً وتتسع إلى أكثر من ٧٤ مليار متر مكعب (أي أكثر من حصتي مصر والسودان مجتمعتين).[١]

لا تعاني إثيوبيا من خطر الجفاف، فلديها ٩ أنهار و١٢ بحيرة، لذا فإن حاجتها للسد ليست لتخزين المياه، بل لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث ٧٠٪ من البلاد لا تصلها الكهرباء، وبالتالي فهي تعول على السد لإحداث تنمية كبيرة في البلاد، وتحقيق عائدات سنوية تقدر بنحو ملياري دولار.

لا تعترف إثيوبيا باتفاقية ١٩٠٢، وتقول إنها أُجبرت عليها، ولا باتفاقية ١٩٢٩، التي تعطي مصر حق الاعتراض على أي مشروع مائي على نهر النيل، ولا باتفاقية ١٩٥٩، التي تعتبرها مجرد اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان.. وكبديل عن هذه الاتفاقيات، وقعت ست من دول المنبع عام ٢٠١٠ «اتفاقية عنتيبي»، التي اعتبرتها تلك الدول عادلة، بينما رفضتها مصر والسودان.

ومن الواضح أن توقيت إعلان إثيوبيا عن بناء السد قد جاء متأثراً بالتغيرات السياسية الإقليمية التي حدثت آنذاك؛ انفصال جنوب السودان، حيث دولة الجنوب ضعيفة ومتخلفة، ولن يكون بمقدورها الاعتراض أو التأثير في المحيط، أما الخرطوم فكانت غارقة في أزمات اقتصادية وسياسية بسبب قرار المحكمة الدولية محاكمة البشير، وتداعيات أزمة دارفور، أما في مصر فقد اندلعت ثورة يناير، التي أدخلت البلاد في مرحلة اضطرابات سياسية وقلاقل داخلية، أدت إلى تراجع نفوذها الإقليمي، إلى جانب ضعف وتراجع الدور العربي عامّة.

في ما يخص موقف السودان؛ فقد عارض السد في البداية، ثم تغير موقفه، حيث قال «معتز موسى» وزير المياه والسدود السوداني إن السد لن يؤثر على حصة السودان من المياه، بل سيحميه من الفيضانات والجفاف، وسيزوده بمصادر إضافية من الكهرباء، لذا فهو غير معارض تماماً.[٢]

أما مصر، فهي معارضة منذ البداية، وسبق

لها أن قصفت منشآت أثيوبية تتعلق ببناء السد عام ١٩٧٦، ما أدى إلى تأجيل المشروع إلى أمد بعيد. فمصر التي تعتمد على مياه النيل بنسبة ٩٧٪ تخشى خطر العطش، جراء أي انخفاض في حصتها من مياه النيل، حيث ستتأثر ٥٠٪ من الأراضي المروية، وربما تبور.

اليوم الموقف المصري والدولي مختلف كلياً، وعلى ما يبدو أن الوقت قد فات على إمكانية وقف أو تعطيل بناء السد، فقد وصل المشروع إلى نقطة اللاعودة، وما هو مطروح حالياً في المفاوضات هو فترة ملء السد، حيث تريد أثيوبيا ملئه في ثلاث سنوات، بينما تطالب مصر بخمس سنوات على الأقل، ومن الواضح أن إثيوبيا تعطل المفاوضات كسباً للوقت، إلى حين اكتمال البناء، حتى يصبح السد أمراً واقعاً.

هناك دراسات بحثية عبرت عن مخاوفها من آثار بيئية محتملة، لكنها مدمرة في حال حدوثها؛ فالسد مقام فوق أرض قلقة زلزالياً، وقد لا تتحمل الأوزان الهائلة للمياه المحتجزة (سعة السد ٧٤ مليار متر مكعب)، وبالتالي إذا انهار السد فسيغرق السودان في الفيضان، والطمي، مما سيتسبب بأسوأ كارثة إنسانية وبيئية على المنطقة بأسرها. بينما يشكك الإثيوبيون في دقة تلك الدراسات.

الدور الإسرائيلي

منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، بدأت إسرائيل تهتم بشكل خاص في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وحوض النيل، باعتبارها مواقع بالغة الأهمية؛ حيث إن ترتيب التحالفات وتوازن القوى في هذه المناطق يرتبط بالأمن القومي المصري تحديداً، وبالتالي سيرتبط بمنظومة الأمن الإسرائيلي، ونظرا لاتصال القرن الإفريقي بالبحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة من جهة والخليج العربي من جهة ثانية؛ حيث يمر معظم النفط العالمي، فإن هذا الممر المائي الذي يسمى «قوس الأزمات» هو من يقرر السلم العالمي، ويؤثر على مصالح الدول الكبرى. ومن هذا المنطلق خططت إسرائيل للتغلغل في هذه المناطق.

وقد اهتمت إسرائيل بمنطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر باعتبارهما المخرج الجنوبي الوحيد لها الذي يصلها بجنوب العالم وشرقه، الذي تمر منه ٢٠٪ من تجارة إسرائيل الخارجية، لذا، ولأسباب أمنية وإستراتيجية سعت إلى إيجاد نفوذ لها على طول الساحل عبر علاقتها المتميزة مع إثيوبيا في زمن «هيلاسيلاسي»، (عندما كانت تحتل إريتريا)، ومع إريتريا بعد استقلالها. كما شمل النشاط الإسرائيلي كينيا وراونـدا وأوغندا وجنوب السودان، وقد نجحت في إنشاء مراكز عسكرية لها في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الإريتري، واحتفظت بمراكز رصد معلومات وقوات كوماندوز وقطع بحرية صغيرة على تلك

الجزر.

أما بشأن منطقة منابع النيل، فقد سعت إسرائيل منذ البداية لتكثيف وجودها في إثيوبيا حتى تتمكن من فرض سيطرتها على منابع النيل، وبالتالي تهديد السودان مباشرة، إضافة لمصر بطبيعة الحال.[٣] وهذا ينسجم مع طبيعة سياسات إسرائيل وأهدافها الخارجية، خاصة في تعاملها مع مصر، وبقية الدول العربية، لا سيما المركزية منها، وهي إبقاء الدولة والمجتمع ضعيفين، وما سد النهضة، إلا نموذج يجسد هذه السياسة.

ومن بين أساليب إسرائيل في التغلغل في إفريقيا وإقامة علاقات تعاون مع دولها؛ عرض مساعدات فنية وتقنية ومادية لإنشاء سدود مائية، وإقناع تلك الدول بأنها ستعود بالنفع عليها، طبعاً إلى جانب عروض مشاريع واستثمارات ومساعدات وبرامج تدريب.. ففي مجال بناء السدود المائية مثلاً؛ قدمت إسرائيل دراسات فنية إلى زائير ورواندا لبناء سدود، وذلك في إطار برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وبالتالي التحكم في مجرى النيل. وفي زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي «ليبرمان» في أيلول ٢٠١١ لعدد من الدول الإفريقية، أبرم ٥ اتفاقيات لتمويل ٥ سدود على نهر النيل في تنزانيا ورواندا. وقد أكد خبراء المياه الدوليون أن هذه المشاريع ستؤثر سلباً على حصة مصر السنوية من المياه.[٤]

ومن الواضح أن إسرائيل تستغل أزمة سد النهضة لتعزيز نفوذها في تلك المنطقة، عبر توظيف المعرفة الإسرائيلية في مجالات السدود المائية، وإدارة المياه وإعادة التدوير وتحلية المياه والزراعة الصحراوية، وتوظف هذه الخبرات في إقامة علاقات مع دول المنطقة، تحت مسمى التعاون في مختلف المجالات.[٥]

لم يعد خافياً على أي مراقب أن إسرائيل دعمت سد النهضة منذ البداية، وتؤكد مصادر مصرية وجود طابق كامل في مبنى وزارة المياه والكهرباء الإثيوبية يقيم فيه خبراء إسرائيليون، يقدمون الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الإثيوبية، وأكد ذلك وزير الري والمياه المصري السابق محمد علام، وكرره مسؤولون سودانيون من المؤسسات الخاصة بالري والمياه. وذكره نائب رئيس الأركان المصري محمد بلال متحدثاً عن وجود أعداد كبيرة من الإسرائيليين يعملون في السد الذي يتم بناؤه بتمويل غربي وأميركي (البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الإفريقي)، وإيطاليا، والصين، وإسرائيل. حيث تنشط شركات إسرائيلية لها علاقة باحتياجات السدّ، مثل: شركة سوليل بونيه للإنشاءات، وشركة أغروتوب للزراعة، وشركة كور للإلكترونيات، وموتورولا للكهرباء والماء، وشركة كارمل للكيماويات. ورفعت إسرائيل من حجم استثماراتها في قطاع الطاقة سنة ٢٠١٨ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من

خلال شركة جيجاوات جلوبال، وهناك عشر مؤسسات أخرى إسرائيلية تعمل في إثيوبيا، كما أكد النائب المصري أحمد العضوي أن النشاط الإسرائيلي في إفريقيا، وخصوصاً في إثيوبيا، يستهدف التأثير على المصالح المصرية وأبرزها حصة مصر من النيل من خلال الدعم الإسرائيلي لمشروع سد النهضة.[٦]

وفي سياق مساندة إسرائيل لإثيوبيا في موضوع السدّ، تنامت العلاقات المختلفة بين الطرفين، لا سيما في الجانب الاقتصادي، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما في سنة ٢٠١٩ نحو ٣٠٠ مليون دولار. ولم يقتصر الدعم الإسرائيلي على الجوانب التقنية، بل صار يشمل الجوانب العسكرية والدفاعية، فبعد تصاعد الخلاف بين إثيوبيا ومصر حول آثار السد، وتعثر المفاوضات، تواترت تقارير إسرائيلية، وغربية، وعربية، في ٢٠١٩، عن نصب «إسرائيل» نظام دفاع جوي من نوع «سبايدر إم آر» حول السدّ، يمكنه إسقاط الطائرات الحربية من على بعد ٥-٥٠ كم، وقد أنجزته ثلاث شركات إسرائيلية، هي: شركة رفائيل المتخصصة في الصواريخ، وفرع إم.بي.تي للصواريخ التابع للصناعات الجوية الإسرائيلية، وشركة أنظمة إلتا المتخصصة في الرادارات.[٧]

الأزمة واحتمالات الحرب

مع تعثر المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة، والوصول إلى نهايات محبطة لكل الأطراف، وعلى الرغم من الحديث عن العودة لجولة تفاوضية جديدة، والجهود الدبلوماسية التي تجريها دول عديدة.. فإن لغة التصعيد الإعلامي والسياسي هي الأعلى صوتاً، ما يزيد من تخوفات اتجاه المنطقة نحو حرب يصعب تقدير نتائجها، خاصة أن منطقة الصراع من بين أكثر المناطق سخونة في القارة الإفريقية، وتقف على أرضية هشة، وتنطوي على صراعات قديمة ومبيتة، ومشاكل عرقية وقومية وحدودية موروثة من أيام الاستعمار، ما يعني أن الحرب قد تودي إلى انفجار نزاعات مسلحة في كل منطقة الساحل والوسط الإفريقي، خاصة مع الاستقطابات والتحالفات التي نشأت في العقدين الأخيرين، فأمامنا حلف سياسي وعسكري بين إثيوبيا والصومال وإريتريا، ظهر في المشاركة الثلاثية في قمع تمرد قومية التيغراي على الدولة الإثيوبية، وهناك توتر بين كينيا والصومال بعد تشجيعها إقليم جوبا لاند الصومالي على التمرد والانفصال، كما أن أوغندا لديها مشاكل عالقة مع إثيوبيا، وإريتريا لديها تحالف عسكري وسياسي مع أديس أبابا.[٨]

من ناحية مصر، قضية سد النهضة من أخطر القضايا الوطنية التي تهدد أمنها ومستقبلها، ومن أبرز التحديات التي ستحدد مستقبل واستقرار حكم الرئيس السيسي في

مصر. والمشكلة أن خيارات مصر كلها صعبة، يبدو أنها تتجه نحو سياسة حافة الهاوية، فلم يفدها حتى الآن توجهها للمنظمات الإقليمية ومجلس الأمن، وهي تدرك أن أي مشروع قرار ستطرحه على مجلس الأمن سيعطل بالفيتو الصيني أو الأميركي، ومعروف أن مجلس الأمن لم يتمكن من منع أي من الحروب الكبرى التي اندلعت في العقد الماضي.[٩]

اليوم، ومع تعثر المفاوضات، باتت المنطقة تترقب بأعصاب مشدودة اندلاع حرب، وإذا لم تندلع، وبقيت الأمور على ما هي عليه، فسننتظر سنوات ثقيلة حتى يمتلئ السد، وخلالها سيترقب المصريون كيف ستؤمّن الدولة حصتهم من المياه، وكيف ستجنّبهم العطش.. بينما سينتظر الإثيوبيون الكهرباء، وسيختبرون جدية وعود الدولة بشأن التنمية، وسنعرف حينها لمصلحة من كان بناء السد؟

هوامش

١ موقع التلفزيون الألماني DW، سد النهضة، https://www.dw.com/ar42151111

٢ هند عبد الحميد، القصة الكاملة لسد النهضة، الجزيرة نت، ٨-٤-٢٠٢١، https://cutt.us/AF0BS

٣ محمد الحسن عبد الرحمن، الوجود الإسرائيلي في إثيوبيا وأثره على الأمن القومي السوداني، الراصد للبحوث والعلوم، http://1/contents/www.arrasid.com/index.php/main/index/31

٤ رياض منصور، نتنياهو يفتح بوابة الخروج الجنوبية لإسرائيل جواً وبحراً، جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم ١٦٠٣٦ - الأحد ٤ آذار ٢٠١٢.

٥ محمد محسن وتد، سد النهضة بوابة إسرائيل للتغلغل في حوض النيل، الجزيرة نت، ٧-١١-٢٠١٩.

٦ وليد عبد الحي، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه سد النهضة، ورقة بحثية قدمها مركز الزيتونة للأبحاث، بيروت، ٦-٨-٢٠٢٠. https://palinfo.com/278959

٧ وليد عبد الحي، المركز الفلسطيني للإعلام، المصدر السابق نفسه.

٨ محمد محسن وتد، سد النهضة بوابة إسرائيل للتغلغل في حوض النيل، الجزيرة نت، ٧-١١-٢٠١٩.

٩ محمد محسن وتد، سد النهضة، مصدر سبق ذكره.

في ورشة نظمتها سياسات تحت عنوان «واقع الانتخابات العامة وآفاقها»

معطيات وأرقام حول مؤشرات الشفافية والنزاهة

أدار الورشة: د. عبد الله النجار

نظم معهد السياسات العامة ورشة عمل عبر تقنية «زووم» يوم الإثنين الموافق (٢٠٢١/٤/١٩) بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مساهمةً في إلقاء الضوء على الانتخابات العامة في فلسطين، عبر استدعاء الدورتين الانتخابيتين السابقتين (١٩٩٦ و٢٠٠٦)، وما ينتظر المؤسسة التشريعية في حال أجريت الانتخابات من عقبات بقيت خارج النقاش حول كيفية توحيد المؤسسة التشريعية، كما قرأ المشاركون موضوع الشفافية والنزاهة على ضوء المؤشرات الدولية المعتمدة لقياس الأداء السليم.

شارك في الندوة التي أدارها عضو مجلس إدارة معهد السياسات العامة د. عبد الله النجار كل من: الباحث د. أحمد أبو دية، الذي تناول واقع المجلس التشريعي في ضوء النتائج السابقة والظروف التي واكبته خلال هذه المسيرة. بينما تناولت المديرة التنفيذية للأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة أ. عبير مصلح «مؤشرات الشفافية في العملية الانتخابية في فلسطين». وتحدثت مستشار رئيس هيئة مكافحة الفساد أ. رشا عمارنة، عن التدابير الوقائية لضمان انتخابات في بيئة من الشفافية.

إلى وقائع الندوة:

رحب معهد السياسات بممثلي مؤسسة «فريدريش إيبرت» الألمانية، المؤسسة الشريكة منذ نحو ١٦ عاماً، حيث سيكون من بين المتحدثين في هذه الورشة، السيد راسموس

براندت، كممثل عنها، وسيكون من بين المشاركين، أيضاً، مدير المؤسسة الألمانية في فلسطين السيد البين، علاوةً على رئيس معهد سياسات د. محمد عودة.

وفي كلمة المعهد، قال الدكتور محمد عودة: إن معهد السياسات العامة اعتاد تنظيم أنشطة وورش عمل عن إحدى القضايا السياساتية ذات الاهتمام لدى المجتمع الفلسطيني ومؤسساته العامة والخاصة، كون إحدى أهم أولويات المعهد محاولة سد النقص في المنتج النظري أو التطبيقي في مجال السياسات العامة، الأمر الذي تجلى في دوره منذ انطلاقة نشاطه عبر إصدار أبحاث ودراسات علمية وأوراق، لمساعدة صناع القرار والباحثين والدارسين في الجامعات والمهتمين ممن تصلهم نشراتنا.

كما يصدر المعهد مجلة «سياسات» منذ نحو ١٤ عاماً، التي تُعنى بمختلف قطاعات السياسات العامة، ويتم نشر هذه المجلة بالشراكة مع مؤسسة «فريدريش إيبرت»، بغية المساهمة في إحداث تغيير إيجابي في مفهوم السياسات العامة، وإحداث نقلة نوعية على صعيد صنع القرار.

ضمن المنحى ذاته، تم تخصيص هذه الورشة للموضوع الذي يشغل المجتمع الفلسطيني، ويكتسب اهتماماً أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو موضوع المجلس التشريعي، الذي تمتد ولايته القانونية أربعة أعوام، بينما احتاج منا إلى ١٥ عاماً للوصول إلى تنظيم انتخاباته. فهناك على المستوى الشعبي توق كبير لإجراء الانتخابات وعودة الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد الانفصال الذي وقع بين شقي الوطن.

من الملاحظ أن الأجيال الشابة اندفعت إلى التسجيل للانتخابات، وينسحب المؤشر نفسه على القوى والفصائل والنشطاء والتجمعات المجتمعية، إلى أن بلغ عدد القوائم المترشحة ٣٦ قائمة، لكن على الرغم من هذا الحراك نحو العملية الديمقراطية، فلا تزال هناك مخاوف من المجهول، إذ من غير المؤكد عقد هذه الانتخابات، ومع ذلك فالفلسطينيون يعملون على أساس أن الانتخابات قائمة في موعدها، ونحاول في هذه الورشة نقل المعرفة إلى ذوي العلاقة والجمهور حول جانب محدد يتعلق بالانتخابات، وهو النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، باعتبارهما من أهم المواضيع التي تمس الحياة الديمقراطية في فلسطين، ونأمل في النهاية أن نخرج بتوصيات لصناع القرار والشركاء وأصحاب المصلحة، تعزيزاً للعملية الديمقراطية التي تعثرت فترة طويلة.

قبل بدء المشاركين بعرض مداخلاتهم، قام السيد راسموس ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت بتقديم تعريف عن مؤسسته بصفته مدير المشاريع والمسؤول عن تنسيق التعاون مع معهد السياسات العامة، قائلاً: إن مؤسسة

فريدريش إيبرت هي مؤسسة سياسية ألمانية لها باع طويل في مجال الحركات العمالية العالمية التي تعمل على تعزيز قيم الديمقراطية الاجتماعية.

وأضاف: إنهم يؤمنون بأن النضال من أجل المساواة والحرية والعدالة هي معركة عالمية، ولضمان الانتصار في هذه المعركة، فإنهم منتشرون في أنحاء العالم، ولديهم مكاتب في أكثر من ١٠٠ دولة، ومكتبهم في فلسطين يقع في القدس، ويغطي نشاطاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدف أعمالهم وأنشطتهم إلى تعزيز العلاقات بين صناع القرار الفلسطينيين والألمان، وتفعيل الحوار بين الأجيال، وتقوية قدرات الشباب والنساء من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في فلسطين. ويقومون بالتعاون مع معهد السياسات العامة منذ ١٤ عاماً، بنشر مجلة «سياسات»، وحالياً خلال فترة الانتخابات يعملون مع الكثير من الشركاء على هذا الموضوع، فمثلاً تم التعاون مع مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) لتطوير موقع «البوصلة –Busala.org»، الذي يمكّن الناس من معرفة الحزب الأقرب إليهم. حيث إن التركيز على القضايا أهم من التركيز على الأشخاص عند التصويت، منوهاً بأن هدفهم من خلال هذا الموقع البدء بمرحلة جديدة من الحوار حول المستقبل الفلسطيني، ويأملون أن يتم تنظيم الانتخابات باعتبارها خطوة مهمة لتحقيق الوحدة الوطنية.

وتابع: إننا نتطلع إلى نقاش الأسئلة المتعلقة بالنزاهة والشفافية المرتبطة بالانتخابات اليوم. شكراً مرة أخرى لكم أصدقائي في معهد «سياسات» لتنظيم هذا اللقاء، وأشكر أيضاً المتحدثين والحضور.

خلال المداخلة الأولى للدكتور أحمد أبو دية، أكد أن موضوع اليوم في غاية الأهمية من زاوية أن الجميع يتحدث عن الانتخابات وإجرائها، لكن السؤال المهم: ماذا عن اليوم التالي لإجراء الانتخابات؟ الحديث هنا ينبغي أن ينصب على المؤسسة التي ستجمع المنتخَبين، وسيتم في إطارها التفاعل.

وإذا انطلقنا من زاوية أن الانتخابات هي المدخل لإنهاء الانقسام، فإن هذه المؤسسة ستلعب دوراً حاسماً في جمع الفرقاء، لمعالجة الانقسام، والتوصل إلى حلول للأزمات الموجودة.

وهذا يستدعي الحديث بعض الشيء عن تجربة المجلس التشريعي في ضوء النتائج السابقة. من هنا، سأستعرض بشكل سريع الدورتين الانتخابيتين السابقتين وما نتج عنهما من أنشطة وتفاعلات داخل البرلمان الفلسطيني، وأين نجحنا؟ وأين أخفقنا في هذا الموضوع؟ حتى نكون على دراية بما سيواجهنا في اليوم التالي إذا ما جرت الانتخابات قريباً.

فمثلاً، خلال انتخابات المجلس التشريعي الأول، التي أجريت في العام ١٩٩٦، من

الواضح أن تلك الانتخابات أنتجت إلى حد ما لوناً سياسياً معيناً حيث كان نحو ٦٨ نائباً من حركة فتح، و٢٠ عضواً من المستقلين أو المحسوبين على القوى السياسية الأخرى، لكن هذا اللون السياسي الكبير على امتداد عشرة أعوام أدار المجلس التشريعي بنوع من التفاعل المهم، ليكرس تجربة تتطلب دراسة معمقة، بحيث استطاع عدد قليل من المعارضة أن يترك بصمة كبيرة في مجال العمل البرلماني تكاد تضاهي تجربة الأغلبية إلى حد كبير، وهذا مثبت بالأرقام. فلو جئنا إلى عدد الأسئلة التي وجهت إلى الوزراء، أو المشاركين في الجلسات والحضور، أو عدد مشاريع القوانين التي قدمها الأعضاء، والمناصب التي تقلدتها أطراف محسوبة على المعارضة، فسنجد وجوداً لهذه القوى لا يستهان به وأن دورها كان مؤثراً إلى حد كبير.

نشط المجلس التشريعي الأول بشكل كبير على المستوى الدبلوماسي البرلماني، حيث استقبل نحو ١٣٠ وفداً، وأرسل في المقابل نحو ٢٥٠ وفداً إلى الخارج، وهذا نتاج عمل مجلس كان يغلب عليه إلى حد ما لون سياسي واحد، لكن إذا ما تتبعنا جلسات المجلس وعملية إقراره القوانين، فسنجد أن مجموعة من المستقلين وما كان يطلق عليه «المعارضة» إلى حد ما، كانوا موجودين في الجلسات كافة ومؤثرين في صنع القوانين ومشاركين في الوفود، إلى جانب وجودهم على رأس بعض اللجان المهمة مثل لجنة الرقابة ولجنة الموازنة.

واجه المجلس الأول مشكلة كبيرة تتمثل في أن النواب هم موظفون، وكانوا يمثلون تجربة أولى، لذا دخلوا في مرحلة من التعلم المشترك، وأنجزوا مؤسسة كانت على أحدث طراز، إذ تلقوا التدريب معاً، وتعلموا العمل البرلماني معاً، وبنوا مؤسسات حديثة استطاعت أن تنجح في تحقيق سمعة لبرلمان فلسطيني لو بني عليها لكان يمكن إنجاز الشيء الكثير في حالتنا الفلسطينية.

أما إذا نظرنا إلى تجربة المجلس التشريعي الثاني، أي الدورة الثانية بين العام ٢٠٠٦ وحتى حل المجلس نهاية العام ٢٠١٨، فإن الأغلبية حسب النتائج حصلت عليها كتلة التغيير والإصلاح «حماس» بواقع ٧٤ مقعداً بين دوائر وقوائم، مقابل ٤٥ مقعداً لحركة فتح، إضافة إلى ثلاثة مقاعد للمستقلين المدعومين من حركة حماس، و١١ مقعداً لفصائل منضوية في إطار منظمة التحرير.

للأسف، دخل المجلس التشريعي الثاني، بعد الجلسة التنظيمية الافتتاحية، مباشرة في صراع مرير حول بعض القرارات التي اتخذها المجلس الأول في جلسته الأخيرة، وبدلاً من الانطلاق في العمل وترتيب المجلس وإعادة النظر في هذه القرارات المتخذة، بحكم أن حركة التغيير والإصلاح تمتلك الأغلبية وتستطيع أن تغير

القرارات خلال مراحل أخرى، فقد بدأ الصراع حول هذه القرارات منذ اليوم الأول ووصل إلى المحاكم، وتعطل المجلس منذ اللحظة الأولى.

إضافة إلى ذلك، فإن العُرف الذي أقره المجلس «الأول» في توزيع المناصب على الهيئات القيادية الموجودة داخل المجلس، لم يُؤخذ بعين الاعتبار. فمثلاً استخدمت الأغلبية تفوقها العددي وسيطرت على هيئة مجلس الرئاسة، سواء الرئيس أو النائب الأول أو النائب الثاني، أو أمين السر، على الرغم من أن المجلس الأول وضع عرفاً برلمانياً محترماً لتوزيع هذه المناصب ورئاسة اللجان على مجموعة كبيرة من الأعضاء، الذين لا ينتمون إلى لون سياسي واحد بالضرورة.

وانعكس الصراع الذي بدأ منذ الجلسة الأولى على أعمال المجلس، خاصةً البنية الأساسية في عمل البرلمان، وهي لجان المجلس، التي تحضر الأعمال وترفعها للجلسات، إذ اختلف على تركيبة اللجان ومن يترأسها بسبب وجود أغلبية وأقلية نحو ستة أشهر، إلى أن تم الاتفاق على هذا الموضوع، ما أثر على أعمال المجلس ووضع عقبات أمام بدء العمل، بالتالي فإن المجلس الثاني عمل تقريباً سنة واحدة، عقد خلالها ٢٧ جلسة فقط، أي حتى شهر آذار من العام ٢٠٠٧، وقد أقر قانوناً واحداً فقط، وهو تأجيل تقديم موازنة العام ٢٠٠٦ بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها الحكومة، بالتالي دخل المجلس بعد ذلك في حالة شلل كبير، نتيجة قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال أغلبية أعضاء كتلة التغيير والإصلاح بواقع ٣٢ نائباً، بالتالي فقدت الأغلبية في المجلس، ودخلنا في صراع مرير حول النصاب القانوني، فتعطل المجلس منذ منتصف آذار ٢٠٠٧، حتى الانقسام في منتصف العام ذاته، ثم برزت المشكلة الأكبر، وهي أن المجلس لم ينجح في أن يكون أداة لحل الأزمة التي ظهرت بسبب الانقسام، على الرغم من بعض المحاولات لجمع الفرقاء وعقده مجموعة جلسات في هذا الإطار، وهذه النقطة التي سأنطلق منها في تناولي موضوع الانتخابات المقبلة.

من هنا، أعتقد أن المجلس تحوّل إلى عنصر من عناصر الانقسام بدل أن يكون جزءاً من حلّه. انقسم المجلس كما سائر المؤسسات الفلسطينية إلى قسمين: قسم في الضفة وآخر في غزة. وقد بدأ مقر المجلس في غزة عقد جلسات كأنه قائم، وفق نظام التوكيلات، ويسن قوانين ويطبقها في قطاع غزة، بينما المجلس في الضفة اتبع طريقة مختلفة من العمل، إذ استفاد من النظام الداخلي للمجلس بأن اعتمد على نشاط الأعضاء الفردي، وبعض النشاطات الجماعية في إطار هيئة الكتل والقوائم البرلمانية التي وافق أعضاؤها على العمل بهذه الصيغة.

وقد استمر بمتابعة بعض القضايا البسيطة التي تشكّل قضايا رأي عام لغاية سنة ٢٠١٨،

إلى أن تم حل المجلس، أما المجلس التشريعي في المحافظات الجنوبية فلا يزال حتى الآن يعقد جلسات على الرغم من الحديث عن الانتخابات.

تحدي توحيد مؤسسة التشريعي المنقسم

عند الحديث عن إجراء الانتخابات الجديدة، والتحضيرات لها قريباً، يبرز سؤال: ماذا سيكون واقع المجلس التشريعي الحالي المنقسم، حيث تم الحديث حول كل شيء، إلا أنه لم يتم تناول كيفية توحيد مؤسسة المجلس التشريعي التي ستجمع هؤلاء الفرقاء، بمعنى أنه لم يتم التحضير لأي شيء يتعلّق بالمجلس التشريعي القادم، سواء في ما يتعلق بخطة عمله، أو تهيئة طاقمه، أو ترتيب قاعاته، وكأن العمل سيجري خارج البرلمان.

وحتى وجود المؤسستين والتواصل بينهما وإعادة أواصر الترابط الذي كان بينهما، لا يجري الحديث فيه بتاتاً، وإذا ما تحدثنا عن عمل المجلس وخطته التي ستناقش نحو ٣٠٠ قرار بقانون أصدرها الرئيس محمود عباس خلال الفترة السابقة، التي قد يستدعي بحثها سنوات من العمل، فإنه لغاية الآن لم يتحدث أحد عن هذا الموضوع، أو جهز شيئاً لهذا الغرض.

هذا الأمر يطرح بعض التساؤلات مثل: هل نحن جاهزون للبدء فوراً؟ الجواب هو بالنفي، أعتقد أننا سنستغرق عاماً في التحضير حتى يبدأ المجلس أعماله، شريطة تجاوز مجموعة الأزمات التي نتجت عن الانقسام. من هنا يبرز التساؤل حول مدى القدرة على تحقيق ذلك.

مؤشرات الشفافية

في المداخلة الثانية للأستاذة عبير مصلح حول مؤشرات الشفافية والنزاهة والمساءلة بشكل عام باعتبارها أساس نجاح أي انتخابات. ركزت على أهم مؤشرات الشفافية التي ينبغي مراعاتها في العملية الانتخابية، وفق ما نصت عليه التشريعات الانتخابية السارية في فلسطين، إضافة إلى ما نصت عليه مدونات السلوك ذات الصلة.

وقالت: إنه تم استخلاص هذه المؤشرات بالرجوع إلى القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، وقد تمكنا من استخلاص نحو ١٤ مؤشراً متعلقة بالشفافية، بيد أن هناك مؤشرات أخرى تتعلق بالنزاهة والمساءلة. هذه المؤشرات تم استخلاصها من خلال العمل مع لجنة الانتخابات المركزية على إعداد دليل تحت اسم «البوابة الرقابية» ومن خلاله تم استخلاص هذه المؤشرات، والتدريب عليها.

وخلال مداخلتها، استعرضت ثلاثة محاور، الأول يتناول مفهوم الشفافية ومؤشراتها بشكل عام، بينما يبحث الثاني في مؤشرات الشفافية في

العملية الانتخابية، أما المحور الثالث فيركز على أهمية تمكين الشباب باستخدام أدوات الرقابة على الانتخابات ومدى أهمية هذه الأدوات.

بالنسبة إلى مفهوم الشفافية، فإنها تعني التدفق الحر للمعلومات، وأساس الشفافية هو النشر، والحق في الوصول إلى المعلومات، والإفصاح؛ أي إتاحة المجال للمعنيين للاطلاع مباشرة على السياسات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بالصالح العام، بالتالي تتوفر لهم المعلومات الكافية التي تساعدهم على فهم مؤسسة ما، أو واقــع سلطة ما أو واقع المؤسسات العاملة التي تقدم خدمات مباشرة للجمهور. حيث إن أساس نجاح المؤسسة هو في مدى النزاهة والشفافية والمساءلة الموجودة فيها، فمثلاً حتى أحكم على مدى شفافية مؤسسة ما، والإجراءات فيها، يمكنني فحص ذلك عبر مؤشرات عدة، كتوفر وثائق واضحة حول المؤسسة، وأهدافها وفلسفتها، وبرامجها ونظامها الأساسي، وميزانياتها، وهل هي متاحة للجمهور أم لا؟ ومدى إتاحة المجال للجمهور للاطلاع على خطة المؤسسة، وحتى إشراكه في صياغتها.

نحن لا نلاحظ هذا الأمر في الكثير من المؤسسات العامة في بلادنا، ولا حتى في الهيئات المحلية، إذ يجب أن تكون هناك سياسة عامة للنشر والإفصاح، وأن تكون متاحة للإعلام والجمهور، الذي يفترض أن يكون بمقدوره حضور الاجتماعات العامة، وهذا للأسف غير موجود إلا بشكل محدود وانتقائي.

ومن أساسيات الشفافية الآن وجود موقع إلكتروني للمؤسسة يجري تحديثه باستمرار، ليكون مواكباً للتطورات وتنشر عليه المعلومات التي يحتاجها المواطن، إذ يفترض الآن ألا أضطر إلى عمل كثير من الاتصالات حتى أحصل على معلومة ما، بل يفترض أن أجدها منشورة على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة، فكيف الحال إذا كان الحديث عن مؤسسات خدمية تقدم خدمات مباشرة للجمهور، بالتالي ينبغي أن تكون الإمكانية متوفرة للوصول إلى المعلومات.

أما بخصوص مؤشرات الشفافية في العملية الانتخابية، فإنها تتضمن أموراً عدة تشمل النشر الواسع لجميع مراحل الإجراءات المرتبطة بالانتخابات، بما يتضمن تمكين الإعلام والجمهور من الوصول إلى المعلومات العامة المرتبطة بالانتخابات، إذ يفترض أن تكون هذه المعلومات متاحة سواء للجمهور أو للإعلام.

تتحقق الشفافية في إدارة العملية الانتخابية عبر مؤشرات عدة، وقد قسمت هذه المسألة إلى مراحل، تتضمن ما قبل عملية الاقتراع، وخلالها، وأثناء مرحلة الفوز وإعلان النتائج، وكل هذا وفقاً للتشريعات السارية، ورجوعاً لمدونات السلوك المتعلقة بأعضاء اللجنة الانتخابية، فمثلاً من ضمانات الشفافية في مرحلة ما قبل الاقتراع، التأكيد على نشر مرسوم

رئاسي بالدعوة إلى الانتخابات العامة على ألا يكون ذلك فقط في الجريدة الرسمية، وإنما في الصحف المحلية أيضاً، والتأكيد على إجراء عملية تنظيم وتحديث سجل الناخبين الابتدائي بصورة علنية، فهذه مؤشرات تدل على مغزى الشفافية في العملية الانتخابية.

كما يفترض نشر السجلات المتعلقة بالناخبين والمرشحين، بالتالي فإن الشفافية مرتبطة دوماً بمدى نشر المعلومات والإفصاح عنها وإتاحتها للجمهور، علاوة على إلزام لجنة الانتخابات المركزية إعدادَ مجموعة من النشرات التعريفية والإعلانات، وهنا أود أن أؤكد أن لجنة الانتخابات عليها أن تصدر نشرة تعريفية حول قانون الانتخابات وكيفية التسجيل والاقتراع، وإعداد نشرة لأفراد الشرطة والأمن حول كيفية التصرف خلال فترة الدعاية الانتخابية والاقــتراع، كما يفترض أن تكون هناك نشرة للمراقبين حول مراكز الاقتراع وعددها وتوزيعها وكيفية التصرف في حال تم اكتشاف أي خلل في العملية الانتخابية، خاصة إذا رصدت حالات فساد، كما يفترض أن تكون هناك نشرة للمرشحين لمنصب الرئاسة وقوائم عضوية المجلس التشريعي، والتأكيد على إجراء العملية الانتخابية بجميع مراحلها المنصوص عليها بشفافية وعلنية بما يكفل للمراقبين ووسائل الإعلام مراقبة هذه العملية في مختلف مراحلها، فهذه بالإجمال مؤشرات الشفافية في مرحلة ما قبل الاقتراع.

أما مؤشرات الشفافية في مرحلة الاقتراع، فأهم أمر فيها هو نشر سجل الناخبين النهائي، بمعنى تعليق نسخة واحدة من هذا السجل في مكان ظاهر في مركز الاقتراع، لتمكين الناخبين والمراقبين والمرشحين من الاطلاع عليه.

كما أن من مؤشرات الشفافية في مرحلة فرز الأصوات وتحديد النتائج، التأكيد على أن يتم الفرز بحضور طاقم الاقتراع، والتأكيد على حق المرشحين أو وكلائهم أو المراقبين في الاطلاع على المحاضر بعد توقيعها من رئيس الطاقم وأعضائه حسب الأصول، والتأكيد على نشر محاضر الفرز، والتأكيد على واجب اللجنة في نشر نتائج الانتخابات الأولية العامة في وسائل الإعلام، والتأكيد على واجب اللجنة في إعلان نتائج الانتخابات النهائية، ونشر هذه النتائج في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

بشكل عام، فإن هذا استعراض سريع لضمانات الشفافية أو مؤشراتها في العملية الانتخابية، ما قبل عملية الاقتراع وخلالها، وما بعد مرحلة الفوز وإعلان النتائج، وباعتقادي فإنه في الفترة الحالية بمقدورنا قياس الكثير من المسائل المتصلة بهذا الشأن، إذ رأينا نشر المرسوم الرئاسي، وتنظيم السجلات المتعلقة بالناخبين والمرشحين، ونشر كثير من النشرات التعريفية التي تتناول محاور عدة، بالتالي لمسنا معظم هذه المؤشرات، لكن تتبقى المرحلتان

المتبقيتان، أي عملية الاقتراع وما بعدها.

ضمانات النزاهة ومؤشراتها

ضمانات النزاهة والشفافية والمساءلة خلال هذه المرحلة والمرحلة القادمة، هي الأساس لانتخابات سليمة نزيهة وشفافة وقوية، لكن المهم في المرحلة الحالية أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وشفافة.

وبالرجوع إلى مؤشرات قياس هذه العملية، فقد لوحظ إقبال كبير من مؤسسات المجتمع المدني على التسجيل للمشاركة في الرقابة على الانتخابات، وقد كان من اللافت العدد الكبير من المؤسسات التي تقدمت إلى الجنة الانتخابات للرقابة على الانتخابات.

وكان من اللافت أيضاً اهتمام الشباب الكبير بالمشاركة في الانتخابات، ما يقودنا إلى النقطة الثالثة التي يجب التركيز عليها، وهي تمكين الشباب من المشاركة في الانتخابات، عبر تمكينهم من أدوات النزاهة والشفافية والمساءلة.

وكما أسلفنا، فمنذ فترة ونحن نعمل على التحضير للانتخابات التشريعية، بالشراكة مع لجنة الانتخابات، من هنا نفذنا مشاريع عدة تتعلق بتحضير الشباب للرقابة على الانتخابات، وقد كان من اللافت حجم الإقبال الكبير من الشباب في عدد من جامعات الضفة والقطاع وحماستهم. وقد طرحوا تساؤلات كثيرة حول كيفية المشاركة، والتأكد من تسجيل أنفسهم، وأبدوا رغبتهم الشديدة في أن يكون لهم دور في الرقابة على الانتخابات، علاوة على الترشح للانتخابات التشريعية.

لذلك، ما يجب التركيز عليه هنا هو مدى سهولة هذا الأمر، والقدرة على الوصول إلى عدد كبير من الشبان وتمكينهم وتدريبهم على أدوات النزاهة والشفافية والمساءلة في ظل جائحة «كورونا»، التي لعبت دوراً كبيراً في تيسير هذا الأمر، لأن التدريب والتواصل كان متاحاً عبر الوسائل التقنية المختلفة، مما مكننا من إجراء تدريبات خلال فترات متباينة انضم إليها عدد كبير من الطلبة، الأمر الذي يجسد مدى مساهمة الوسائل التقنية في إجراء مثل هذه التدريبات.

وهتا أود الإشارة إلى أنه قبيل الجائحة، فإن الورشة مثل التي نشارك فيها الآن لم تكن متاحة بهذه الطريقة، وكنا مضطرين إلى الحضور إلى مكان معين خلال فترة زمنية محددة من النهار وليس مساءً، بالتالي فهذه من الإيجابيات التي نراها الآن.

المداخلة الثالثة كانت للأستاذة رشا عمارنة مستشار رئيس هيئة مكافحة الفساد، حول متطلبات النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية وقالت إنه سيتم الحديث عن مجموعة من العناوين، الأول يتعلق بمدى أهمية الانتخابات لإعمال الديمقراطية وحقوق المواطن، وتحديداً الحقوق المرتبطة بالانتخاب والترشح، ثم

الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، التي نصت ضمن الفصل المتعلق بالتدابير الوقائية على ما يرتبط بنزاهة الانتخابات، سواء عبر وضع شروط ترتبط بنزاهة المرشحين أو وضع شروط تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، وهذان المجالان مهمان بالنسبة للاتفاقية الأممية التي ركزت على متطلبات يجب توفرها في التشريعات والإجراءات والآليات لضمان النزاهة في هذين الموضوعين.

كما سيتم التركيز خلال تناول متطلبات النزاهة وفق الاتفاقية على بعض الممارسات الفضلى التي حثت الاتفاقية الدول على النظر في تضمينها ضمن منظومة النزاهة في العملية الانتخابية.

كلنا نعرف أن الانتخابات أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية في أي دولة، وأن تمكين كل مواطن من ممارسة دوره في الحياة السياسية ترشيحاً وترشحاً هو وقود وجوهر هذه العملية الديمقراطية، في إعمالنا مجموعة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية.

فالانتخابات بشكل مبسط هي ما يضمن مشاركة فاعلة للمواطنين في إدارة الأمور العامة في بلدانهم، وهذه المشاركة من المسائل المهمة التي تمثل حقاً لكل مواطن، بالتالي كفلتها المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية اللتان نصتا على أن لكل مواطن الحق في أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة، تُجرى بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخب.

هذه الحقوق الأساسية أو المشاركة السياسية حتى تكون مشاركة سياسية فاعلة، يجب أن تكون ضمن عملية انتخابية نزيهة، وهذه العملية ضامن لإعمال هذا الحق، ومن الحقوق الأخرى المتعلقة بممارسة العملية الانتخابية التي يتأثر بها المواطن عبر ممارسته هذا الحق، حرية الرأي والتعبير، فهي من الحقوق الأساسية التي للانتخابات علاقة كبيرة بها، كما أن حرية التجمع السلمي، وحرية الجمعيات والأحزاب من ضمن هذه الحقوق.

أهمية العملية الانتخابية وإعمالها ترتبط بعلاقتها بتفعيل مجموعة من الحقوق الأساسية ودورها في الرقابة ومساءلة الحكومة على ما تقدمه من خدمات وما إلى ذلك، عبر المجلس التشريعي المنتخب ودوره في سن القوانين والاتجاهات العامة في البلد. هذه الأهمية استدعت أن تكون هناك متطلبات وضمانات، تكفل أن هذه العملية التي هي على درجة عالية من الأهمية ومن شأنها أن تؤثر في الحقوق الأساسية للأفراد.

نصت الاتفاقية الأممية في مادتها السابعة وتحديداً في فقرتيها الثانية والثالثة، على بعض التدابير أو الأحكام المتعلقة بنزاهة العملية

الانتخابية أو الانتخابات، ولو تساءلنا لماذا يوجد فصل من الاتفاقية الأممية الخاصة بنزاهة الانتخابات يتحدث عن تدابير وقائية؟ هل يمكن اعتبار أن الانتخابات النزيهة أحد الإجراءات التي يمكن اعتبارها تدابير وقائية تحد من الفساد؟ الإجابة بالتأكيد بالإيجاب. فأحد التدابير الوقائية في الفقرة الثانية من المـادة السابعة في الاتفاقية، تشير إلى أنه «تنظر كل دولة طرف في الاتفاقية في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، بما يتوافق مع أهداف الاتفاقية وفق المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها.

فهؤلاء الأشخاص الذين يريدون الترشح وأن يمارسوا لاحقاً دورهم في تمثيل الشعب، وسن القوانين والرقابة على المجتمع والحكومة وغيرها من الأدوار المناطة بهم سواء الرقابية أو التشريعية يجب أن تتوفر فيهم شروط معينة تكفل نزاهة من يتبوأ مثل هذا المنصب، لأن هذا المنصب سيتمتع بصلاحيات وقدرة على المشاركة في سن قوانين وسيؤثر في مختلف المجالات عبر القوانين التي سيسنها، لذا لا بد من شروط معينة تكفل نزاهة المرشحين وشاغلي هذه المناصب.

ومع تناول الاتفاقية الأممية معايير الترشح، وكيف يمكن أن تكون هذه المعايير ضامناً للحد الأدنى من النزاهة الواجب توفرها في المرشحين، فإن الدليل التقني للاتفاقية تضمن توجيهات لتطبيق أفضل لبنود الاتفاقية، خاصة في ما يتصل بنزاهة الانتخابات، إذ حث الدول الأطراف على النظر في التدابير اللازمة لضمان تمسك المرشحين بمستويات أخلاقية عالية. من هنا، فإن موضوع مدونات السلوك وأخلاقيات البرلمانيين والأحزاب السياسية، وكيف يمكن أن يكون هناك نوع من الالتزام بالأخلاقيات العالية أثناء العملية الانتخابية وعملهم في البرلمان تكتسب أهمية كبيرة.

كما أن التطبيقات الجيدة، تتضمن أن تكون هناك قوانين وأنظمة تحد من المشاركة السياسية لشاغلي بعض المناصب، بمعنى أنه لا يجوز أن يكون المرشح شاغلاً لمنصب مهم في الحكومة، لأنه يمكن أن يكون هناك تأثير على نزاهة العملية الانتخابية، ونحن نعرف أنه في قانوننا توجد مثل هذه الشروط التي ينبغي على المرشح أن يتحلى بها، أي ألا يتبوأ المرشح أي منصب وأن تكون هناك إجراءات للاستقالة، وما إلى ذلك، فهذه من الأمور التي تكفل نوعاً من النزاهة في المرشح وعملية الترشيح.

كما ينبغي أن تكون هناك أحكام تمنع المدانين بأنشطة إجرامية معينة، بما فيها الفساد، من الترشح إلى الوظيفة العمومية أو شغلها، أي أنه من ضمن الحفاظ على نزاهة عملية الترشيح وما ينتج عنها من انتخاب لبعض المرشحين توفر شروط تمنع أن يكون

الذهاب للبرلمان لغايات الحصانة، بمعنى أنه لا يجوز أن يكون هناك شخص عليه شبهات وجرائم فساد أو محكوم بمثل هذه الجرائم ويصبح متحكماً بالتشريع في البلد، بالتالي هذا من الشروط الواجب توفرها.

كما أن هذه الشروط قد تتطلب من المرشحين الكشف الكامل عن موجوداتهم، ففي بعض الدول، يقدم المرشحون أنفسهم إفصاحات عن موجوداتهم والذمة المالية، ونحن لدينا مثل هذا الالتزام، لكن بعد الانتخاب وليس قبله، بمعنى أن من ينتخب من المرشحين ويصبح عضو مجلس تشريعي، يجب أن يقدم إقراراً بذمته المالية وما إلى ذلك، كما أن بعض الدول تدرج أحكاماً تقضي بإبطال نتيجة الانتخاب إذا ثبت أن المرشح أو حزبه أو مناصريه كان لهم ضلع في فساد عملية الانتخابات.

ما أوردته شكلٌ مختصرٌ من بعض الممارسات أو التوجيهات الموجودة لضمان شروط ومعايير تتعلق بالترشيح أو الترشح للانتخابات، وكيف يمكن أن تساهم هذه الشروط في أن تكون هناك نزاهة في المرشحين ضمن معايير معينة تكفل نزاهة المرشحين.

أما الموضوع الثاني الذي تناولته الاتفاقية الأممية، وتحديداً الفقرة الثالثة من المادة السابعة فينص على «أنه تنظر كل دولة طرف في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة بما يتسق مع أهداف الاتفاقية وفقاً لقانونها الأساسي الداخلي لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيح لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وتمويل الأحـزاب السياسية حيثما انطبق الحال». فموضوع تمويل الحملات الانتخابية على درجة عالية من الأهمية ومراقبته وضمان عدم وجود خلل فيه يضمن نزاهة أكبر، وعدم وجود تأثير لاحق على صانع القرار تحت قبة البرلمان.

قد لا يتم التركيز على هذا الموضوع لدينا كثيراً، لكن في دول أخرى المال يشتري السياسة، بمعنى أن تمويل الحملات الانتخابية في بعض الأحيان يؤدي إلى الذهاب بقوانين معينة باتجاه معين لصالح فئات محددة قد تكون شاركت في تمويل الحملات الانتخابية، لذا للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية كان لا بد من نص يتحدث عن ضمان الشفافية والرقابة على تمويل الحملات الانتخابية.

ركز الدليل التقني للاتفاقية الأممية على بعض الأمور المتعلقة بهذا الشأن، وقد ثبت أن وضع قواعد وإجـراءات تحكم تمويل الحملات السياسية والانتخابية وتمويل الأحزاب السياسية له دور حاسم في منع الفساد ومكافحته.

ومن الممارسات التي حث الدليل الدول على اتباعها، إنشاء هيئات مستقلة تناط بها مهام تسجيل الناخبين، وإدارة الانتخابات وتسجيل الأحزاب، ومراقبة تمويلها، واستعراض أهلية

المرشحين والإفصاح عن أوضاعهم المالية، وإدارة قوانين تمويل الحملات الانتخابية، والتحقيق في أي مخالفات. بمعنى أنه لا بد من توفر جسم يتمتع بصلاحيات تسمح له بإدارة كامل العملية بشكل مستقل، ومن ضمن المهام المناطة به مراقبة تمويل الحملات الانتخابية واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين.

ومن ضمن الممارسات الأخرى التي تم حث الدول على اتباعها، مسألة الحدود القصوى للحملات الانتخابية وتحديداً في ما يتصل بتمويلها، والغرض منها والفترة الزمنية التي يمكن الحصول فيها على تمويل، والحدود المفروضة على المساهمات، بمعنى كم يمكن أن تساهم جهة معينة ضمن الحملات الانتخابية؟ وهل بالإمكان أن يكون مانحون للحملات الانتخابية؟ ومن هم؟ وهل يمكن أن يكون هناك مانحون مجهولو الهوية؟ وهل بالإمكان السماح بالهبات من خارج البلد في العملية الانتخابية؟ فنحن مثلاً في قانوننا نمنع الحصول على تمويل من جهات خارجية بشكل كامل.

لكن في بعض الدول، هناك معايير للرقابة على هذا الموضوع، لأنه منفذ كبير لإمكانية أن تكون هناك ممارسات من شأنها أن تؤثر على اتخاذ القرار باتجاه طرف ما أو فئة معينة من ضمن الأشخاص الذين مولوا الحملات الانتخابية.

كما ينبغي أن يكون هناك شكل وتوقيت لتقديم ونشر الحسابات وكشوف الإنفاق من المنظمات الحزبية، وينبغي عدم الاكتفاء بهذه الكشوفات فحسب، وإنما تدقيقها، لأنه دون هذه العملية، فإن إمكانية أن تكون هناك مخالفات أو خروق لهذه المبادئ يصعب اكتشافها، بالتالي فإن تفعيل دور التدقيق على تمويل الحملات الانتخابية من الأمور المهمة جداً، من هنا لا بد من وسائل للتحقق من الدخل والإنفاق ضمن الحملات الانتخابية، إضافة إلى وسائل تثني الحكومات عن استخدام موارد الدولة لأغراض انتخابية، فهذا مهم جداً، لأن استخدام مثل هذه الموارد لأغراض انتخابية من المسائل الخطرة جداً، ويعني عدم الحيادية، ويؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.

هذا بشكل مختصر ما رغبت بتناوله بخصوص ما تضمنته الاتفاقية الأممية من إجراءات أو تدابير وقائية في ما يتعلق بوضع معايير تتصل بنزاهة المرشحين ضمن التشريعات والعملية الانتخابية، والرقابة على تمويل الحملات الانتخابية.

لكن لو تساءلنا، هل هذه فقط متطلبات النزاهة في العملية الانتخابية؟ الجواب قطعاً بالنفي، لأن متطلبات النزاهة المرتبطة بمنع الفساد هي التي ركزت عليها الاتفاقية الأممية، لكن هناك متطلبات نزاهة أخرى للعملية الانتخابية مثل القضاء المستقل، وإمكانية الاعتراض والطعن، وإيقاع العقوبات على من

يخالف القوانين الانتخابية، ووجود الرقابة المجتمعية ومراقبين على العملية الانتخابية، بالتالي فإن النزاهة في الانتخابات هي الحجر الأساس لنجاح هذه العملية، وحتى تكون مخرجاتها سليمة تتسم بالديمقراطية وتؤدي إلى نتائج جيدة للشعب والمواطن المنتخب.

وهناك بعض الدراسات الحديثة التي ركزت على بعض المخالفات المتعلقة بالانتخابات، ويمكن اعتبارها من جرائم الفساد، فمن ضمن الأفعال التي يمكن إدراجها ضمن هذا الباب في العملية الانتخابية الرشوة الانتخابية، وهي من الأشكال الموجودة والمتعارف عليها في العملية الانتخابية، واستعمال موارد الدولة لتمويل الترشيحات، وإساءة استخدام السلطة، وتزوير نتائج الانتخابات والتلاعب بها. هذه الجرائم مدرجة لدينا ضمن قانون الانتخابات وقد حددت لها عقوبات، قد لا تسمى جرائم فساد، لكن لو أردنا معيار ماذا يعني فعل فساد، نجد أن هذه الجرائم الانتخابية في حال حدوثها تشكل جرائم فساد انتخابي تؤثر على العملية برمتها، وهكذا أكون قد غطيت الجوانب المتعلقة بالنزاهة وفق الاتفاقية الأممية وعرجت على أهم أشكال الأفعال التي تعتبر فساداً ضمن العملية الانتخابية.

رئيس المعهد د. محمد عــودة: شكر المتحدثين على المعلومات المهمة التي قدموها في هذا الموضوع المتخصص بالنزاهة والمساءلة والشفافية في العملة الانتخابية، وفتح باب النقاش للمداخلات والأسئلة.

وكانت المداخلة الأولى للدكتور عمر رحال الذي أكد أن كل ما تم الحديث عنه حول شفافية العملية الانتخابية ليس منة ولا معروفاً من لجنة الانتخابات، بل هو وارد نصاً في قانون الانتخابات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧، بالتالي فإن لجنة الانتخابات مجبرة على التصرف على هذا النحو، بيد أن هناك مجموعة من القضايا التي عليها علامة استفهام لعدم الشفافية في العملية الانتخابية، الأول يتعلق بخضوع الحساب البنكي للسرية المصرفية سواء للمرشح أو القائمة، بالتالي أنا كهيئة رقابة لا يمكنني معرفة أي شيء بهذا الصدد، كما أن عدم التزام المرشح أو القائمة بتقديم كشف بأسماء المودعين أو المتبرعين له يعد غياباً للشفافية، كذلك فإن عدم تحديد مصاريف الدعاية الانتخابية وعدم وضوح الحد الأقصى للتبرع من أفراد عائلة واحدة لذات المرشح أو القائمة يندرج ضمن النطاق نفسه. والأمر نفسه ينطبق على عدم وضع آلية حول كيفية التصرف في المبلغ المتبقي من أموال الحملة الانتخابية، كذلك لدينا إشكالية كبيرة في قانون الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، الذي صدر وقرئ بالقراءات الثلاث خلال جلسة واحدة على صعيد مصاريف الدعاية الانتخابية، إذ لم يحدد سقفاً أعلى أو

أدنى لهذا الغرض أسوة بقانون «التشريعي» و»الرئاسة».

كما لا توجد في لجنة الانتخابات المركزية دائرة أو إدارة لمتابعة تنظيم التمويل السياسي، واللجنة لا تنشر الكشوفات الحسابية التي يقدمها المرشحون أو القوائم حول أوجه تمويلها وإنفاقها على أنشطة الدعاية، الأمر الذي يمكن أن يعزز الشفافية والحق في الحصول على المعلومات.

وأضاف: نحن كهيئات رقابية لا أحد منا سواء أكنا أشخاصاً أو هيئات رقابية يستطيع التحقق من مصادر التمويل الانتخابي لأننا نفتقر إلى قانون الحق في الحصول على المعلومات، بالتالي نحن شفافون في جانب واحد، وأنا أرى أن ما تنشره لجنة الانتخابات المركزية على صفحتها الرسمية قد لا تضاهيه أي مؤسسة فلسطينية، إذ تنشر تقاريرها بالكامل ونشراتها، وأخبارها وكل ما له علاقة بالانتخابات موجود على الصفحة. كما أن انفتاح اللجنة على مؤسسات المجتمع المدني وشراكتهم معها لا يعتبر شكلاً من التعاون فحسب وإنما الشفافية أيضاً، ونحن نشكرها على ذلك، لكن لا بد من مساعدة اللجنة على الوقوف معها في قضايا تئن منها إن جاز التعبير.

وفي ختام الورشة، أكد المنظمون، معهد السياسات العامة مع الشركاء والمتحدثين والحضور على أهمية هذا الموضوع المتخصص وغير التقليدي والمتعلق بعودة الحياة الديمقراطية في فلسطين وكذلك ما يترافق معها من إعادة توحيد شطري الوطن والمصالحة والانتخابات الرئاسة وكذلك عقد المجلس الوطني الفلسطيني وتجديده.

قراءة للمشهد الإسرائيلي بعد الانتخابات

د. هنيدة غانم: اليمين يمتلك أغلبية مريحة لولا الخلاف على نتنياهو - الصراع الداخلي في إسرائيل يتجه للانتظام حول ثنائية العلمانية والدين

أجرى المقابلة طاقم سياسات

رام الله – قدمت د. هنيدة غانم، المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، تحليلاً عميقاً للمشهد الانتخابي في إسرائيل، بعد أربع دورات انتخابية في غضون عامين، لم ينجح خلالها أي من الفرقاء السياسيين في تشكيل ائتلاف حكومي مستقر، أشارت فيه إلى عوامل عدة تقف وراء هذه الحالة المستعصية، من ضمنها طبيعة النظام الانتخابي الذي يتيح لعدد كبير من الأحزاب والقوائم، دخول قبة البرلمان «الكنيست».

كما اعتبرت أن انتهاء ظاهرة الحزب الكبير المسيطر منذ أكثر من عقدين من الزمن، أدت إلى الحالة القائمة الآن.

ولفتت إلى أن حالة الانزياح المتزايدة للمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، لها تداعيات متنوعة، من بينها تعاظم الصراع بين التيارين العلماني والديني، إضافة إلى استمرار التحريض ضد المواطنين الفلسطينيين سواء من هم داخل الخط الأخضر، أو في الضفة وقطاع غزة.

ورأت أن العامل الفلسطيني غائب حاضر في الانتخابات الإسرائيلية، بيد أنها حذرت من تنامي الخطاب الإسرائيلي القائم على شرعنة الاستيطان، في مواجهة «الفلسطنة»، بمعنى تحويل الاستعمار الإسرائيلي إلى جزء من النضال اليهودي لتحرير ما يعتبره الإسرائيليون أرضهم وحقاً أصيلاً لهم في «الأرض الموعودة».

في ما يلي نص الحديث المطول الذي خصت به «سياسات»:

«سياسات»: في الأنظمة الديمقراطية، تشكّل الانتخابات حلّا للخصومات السياسية. في الحالة الإسرائيلية تبدو الانتخابات وكأنها مشكلة، بمعنى أن المخرج الانتخابي مستعصٍ، فقد شهدنا أربع عمليات انتخابية خلال عامين، وقد تكون هناك انتخابات خامسة، وقبلها الدورات الانتخابية لم تكن مكتملةً، إذ كانت هناك انتخابات كل ثلاثة أعوام، بالتالي كيف تفسرين هذا الاستعصاء الانتخابي نظرياً وعملياً؟

غانم: هناك عوامل عدة تفسر هذا الأمر، فهناك عامل أساسي مرتبط بأمور موضوعية لها علاقة بالنظام الانتخابي الإسرائيلي القائم على التمثيل النسبي، فبموجب هذا النظام، فإن أي حزب أو قائمة تتجاوز نسبة ٣ر٢٥٪ من الأصـــوات الصالحة، تستطيع دخول «الكنيست»، وهذا عملياً يؤدي إلى حالة تكاثُر أحزاب تمثل قطاعات ومصالح ومجموعات صغيرة، تفرض نفسها على الساحة السياسية.

في ما مضى وتحديداً حتى نهاية العام ١٩٧٧، وربما بشكل أدق حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، كانت هناك إمكانية لتشكيل مجموعة تكون عبارة عن أكثرية، بمعنى أحزاب كبيرة تفاوض أحزاباً صغيرة وبمقدورها تشكيل حكومة دون الارتباط بكثير من الأحزاب الصغيرة.

فعلى سبيل المثال، إبان حكومة إسحق رابين الأخيرة التي تشكلت في العام ١٩٩٢، حصل حزبا «ميرتس» و«العمل» على ٥٦ مقعداً إضافة إلى القوائم العربية التي على ما أظن حصلت على خمسة مقاعد، بمعنى أن ثلاثة قوى تمكنت من تشكيل حكومة حينها، لكن في المشهد الإسرائيلي اليوم هناك ١٣ قائمة أكبرها نال ٣٠ مقعداً، بالتالي فهي مضطرة إلى الاعتماد على أحزاب عدة للنجاح في تشكيل ائتلاف حكومي، ما يجعل أصغر حزب، قد يمتلك مثلاً أربعة مقاعد، «بيضة قبان»، وهكذا فإن كل حزب يصبح بمثابة «بيضة قبان».

من ناحية ثانية، هناك أمور أخرى تتعلق بتغيرات سوسيولوجية في العمق، أدت إلى عدم توفر إمكانية وجود حزبين كبيرين وفي الوقت نفسه ظهور أحزاب بحجم وسط وصغير، ما زاد من تعقيدات اللعبة.

ترتبط التغيرات السوسيولوجية العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، بشكل أساسي بتاريخه الاستعماري وتشكله كمجتمع مهاجرين من جماعات وخلفيات إثنية واجتماعية متباينة وأحياناً متناقضة. هذه المتغيرات بدأت تطفو أكثر وأكثر على السطح بعد العقود الأولى على تأسيس إسرائيل واستيعاب هذه الجماعات في التشكيلة القائمة، عملية اندماج الجماعات المختلفة في المجتمع المتشكل وتصاعد قوة جماعات معينة وزيادة حجم أخرى تسبب في انتهاء هيمنة المجموعة الواحدة التي كانت هي المؤسسة للمشروع الصهيوني أولاً وللهيمنة

التي طغت بعد إقامة الدولة ثانياً.

إذ حتى العام ١٩٧٧، الذي يسمى عام الانقلاب في إسرائيل، كانت هناك هيمنة واضحة وسيطرة شبه حصرية للجماعة المؤسسة الإشكنازية العلمانية الاشتراكية المنضوية بشكل عام تحت مظلة «مباي». هذه الهيمنة انتهت الآن، بينما تمكنت المجموعات الصغيرة التي كانت تعد هوامشَ من الصعود.

نحن نتحدث هنا بالأساس عن مجموعتين أساسيتين تضافرتا لإنهاء هيمنة المجموعة، وهما: اليمين الجابوتنسكي التنقيحي الذي قاده لاحقاً بيغن. والثانية هي الشرقيون. الأولى انضوت تحت مظلة «حـيروت» وكانت على هامش مؤسسات الدولة وبناها في ظل الهيمنة التي قادها «مباي».

وللتذكير، فقد كانت هناك مقولة مهمة لـ بن غوريون، وهي أنه مستعد لعمل ائتلاف حكومي مع أي كان باستثناء «حيروت» و«ماكي» أي الحزب الشيوعي، فهذا هو التغيير الأول، أما المجموعة الثانية التي كانت أيضاً على الهامش وهنا لا نقصد الناحية العددية بل القوة، فهي الشرقيون.

ففي العام ١٩٧٧، تلاقت هاتان المجموعتان وتضافرت جهودهما وتعاونتا، ما أسهم في حدوث ما يمكن وصفه بالانقلاب، من خلال دعم الشرقيين لـ «حيروت»، فدون ذلك لم تكن الأخـيرة لتصعد، بمعنى أننا شهدنا الانقلاب الأول، لكن حتى تلك اللحظة كان هناك حزبان كبيران «العمل» و«الليكود»، لكن نتيجة التغيرات الداخلية بدأنا نشهد تطورات وحيثيات جديدة.

ففي ذلك الوقت لم تكن هناك مجموعة المستوطنين، التي أخذت تنمو وتكبر لاحقاً، كذلك مجموعة «الحريديم» أخذت تكبر، وبات هناك تراجع مستمر لمجموعة «الأشكنازيين الاشتراكيين»، ما أدى إلى سيرورة نحن اليوم نلمس تداعياتها.

فالأزمة الانتخابية الحالية تعبر عن هذه التغيرات، المتمثلة بانتهاء وجود مجموعة واحدة بمقدورها أن تكون المسيطرة على المشهد وتتمتع بالأغلبية، لأن هناك نظاماً تمثيلياً يسهم في تشتت القوى القائمة، يضاف إلى ذلك ظرف موضوعي مرتبط بشكل خاص بوجود بنيامين نتنياهو كشخص.

إذا خرج نتنياهو من المشهد السياسي، فستنتهي الأزمة المباشرة. وعلى الرغم من انتهاء هيمنة المجموعة الواحدة على المشهد، فإن هناك حالة انزياح (ميل) للكل الإسرائيلي باتجاه اليمين، من هنا نستطيع تفسير أن هناك ٧٢ عضو «كنيست» محسوباً على هذا الاتجاه، لذا أعتقد أنه لو غادر نتنياهو المشهد السياسي، فإن باستطاعة اليمين تشكيل حكومة مريحة، لكن ستظل الصراعات الداخلية قائمة، بمعنى الصراع بين العلماني والديني.

«سياسات»: طالما نتحدث عن صعود اليمين الإسرائيلي، ففي المقابل هناك أفول لليسار، لكن ما نلاحظه هو أن كتلة الوسط مستقرة بشكل عام، فلبيد وكتلته يحصلان بالمتوسط على ١٥-١٨ مقعداً، وغانتس أيضاً يمثل هذا التيار، من هنا، فإن سؤالي هو: ما الذي تعبر عنه كتلة الوسط؟ وإلى أي مدى هي متماسكة أيديولوجياً مثل اليمين؟ هل بالإمكان أن تشكل بديلاً لليمين؟

غانم: من الناحية الإحصائية، فإن ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل صوتوا لأحزاب اليمين، أما أحزاب الوسط واليسار فقد نالت نحو ٣٨ مقعداً، وللدقة فإن حزبَي اليسار: «العمل» و«ميرتس»، حصلا على ١٣ مقعداً فقط، لكن بين لبيد و«أرزق –أبيض» هناك الكثير من أعضاء «الكنيست» المحسوبين على اليمين، أي أن ما نتحدث عنه من يسار ووسط هو طوال الوقت في حالة تراجع في قوته، وأعتقد أن هذا الوضع سيتواصل، بمعنى أن هناك اتجاهاً أكثر فأكثر نحو اليمين.

«سياسات»: ما دمنا نتحدث عن الانزياح المتزايد نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي، نذكر أيضا دعم اليمين الأميركي غير المشروط لنتنياهو ومعسكره خلال السنوات الأخيرة، بيد أنه قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة حصل تغير في «المتغير» الأميركي، من هنا فالسؤال إلى أي مدى انعكس هذا الأمر على المشهد الانتخابي الإسرائيلي؟

غانم: ما نقصده بخصوص الانزياح، هو أن الصراع يتحول من كونه بين اليمين واليسار، إلى صراع بين العلماني والديني، ولا أدل على ذلك من انشقاق ما يمكن تسميته التيار العلماني في اليمين مثل ليبرمان وساعر عن نتنياهو، بمعنى أن هناك إعادة نظم أو هندسة للصراع مجدداً حول قضايا أكثر ارتباطاً بالدين.

«سياسات»: لماذا الدين عاد كمكون أساسي بهذه الشدة التي تشيرين إليها؟

غانم: هناك عاملان أساسيان متصلان بهذا الشأن، الأول له علاقة بحرب العام ١٩٦٧، إذ كان لها تأثير كبير على إعادة بناء الصهيونية وإزاحتها من مشروع علماني استعماري بمفهوم غربي، إلى محورتها باتجاه ديني استيطاني بالمفهوم الديني، باعتبار أن الاستيطان أحد أشكال الاستعمار الديني، ما يمكن التدليل عليه من سفر يوشع بن نون.

فالصهيونية بنيت أساساً على فكرة «علمنة الأساطير الصهيونية»، وذلك لـ «شرعنة» عملية استعمار فلسطين، لكن في العام ١٩٦٧ التقت الأسطورة بصورتها، بمعنى أن أرض إسرائيل حسب التوراة والأساطير هي الضفة أو ما اصطلح عليه بـ «يهودا والسامرة».

بمعنى أنه بدلاً من أن يكون الدين مُخضِعاً

للقومية، فإن القومية الآن تخضع بشكل أو بآخر للدين.

أما العامل الثاني، فيكمن في التغيرات الديمغرافية، إذ إن «الحريديم» طوال الوقت يتزايد عددهم، حتى إن ٢٥٪ من طلبة الصف الأول هم منهم، بينما نسبة المتدينين ١٥٪ منهم، بمعنى أن العلمانية تصل إلى نحو ٤٢٪ وهذه تغيرات أساسية، فإذا ما قارناها بالعام ١٩٤٨، فإن نسبة العلمانيين كانت تصل إلى ٨٠٪.

عموماً، غيّر خروج ترامب من البيت الأبيض المشهد بالتأكيد من ناحية البيئة العامة التي بمقدور إسرائيل أن تعمل في ظلها، فنحن نتحدث عن إدارة كانت قد منحت إسرائيل ما يمكن اعتباره «شيكاً مفتوحاً» لتفعل ما تشاء، من هنا فإن جانباً من الإنجازات التي تمكن نتنياهو من تحقيقها تمثل في التطبيع مع الدول العربية، و«كورونا» وملف اللقاحات، لكن في المقابل، خسر نتنياهو و«الليكود» في الانتخابات الأخيرة خمسة مقاعد، بمعنى أن قوة نتنياهو تراجعت، بالتالي لا توجد هناك أداة يمكن من خلالها فحص هذا الموضوع بدقة.

لكن ما باستطاعتنا قوله هو إن نتنياهو استخدم في دعايته الانتخابية موضوع التطبيع من جهة، وموضوع «كورونا» من جهة ثانية، وأكاد أجزم أن نقطة قوته هي العامل الخارجي، أي سياساته الخارجية التي تعتبر ميزة تحسب له ويعترف بها حتى خصومه من المعارضة، لكن نقطة ضعفه هي الأزمة الداخلية، التي يسهم في تعميقها طوال الوقت، ما ينطوي على تناقض واضح.

«سياسات»: لنأتِ إلى العامل الفلسطيني، كيف تقرأين تأثير العامل الفلسطيني على سلسلة الانتخابات الإسرائيلية، وإلى أي مدى تراجع؟ حبذا لو نركز على دخول اليمين الإسرائيلي على خط الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

غانم: أعتقد أن الجانب الفلسطيني حاضر من خلال غيابه، بمعنى أنه غائب حاضر طوال الوقت، لأنه عندما لا يتم تناوله في البرامج الانتخابية، ولا يكون محور الخطاب الانتخابي لا يتم تغييبه لعدم الاهتمام به، بل للاعتقاد بأنه محسوم أو هناك قدرة على إدارته، عدا أنه ليس مصدر إزعاج.

كما أعتقد أن الإسرائيليين يتعاملون مع الموضوع على أنه ليس جزءاً من الخطاب العام، لكنه حاضر طوال الوقت من خلال الممارسة واستمرار الاستعمار لكن مع عدم نقاشه.

عندما لا يتم نقاش هذا العامل، فهذا يعني أن سياسات الاستعمار مستمرة، وأنه جزء من التركيبة والبنية القائمة، أي أنه لا يمثل إشكالية، وبالتالي فهو حاضر غائب طوال الوقت.

مقاطعة «سياسات»: هل يوجد هذا العامل على أجندة اليسار الإسرائيلي؟

غانم: لا يوجد هذا الأمر على أجندة أو خطاب أي طرف، فالبرامج الانتخابية كافة كانت منصبة خلال الانتخابات الأخيرة على قضية واحدة، هي قضية نتنياهو، لكن بشكل غير مباشر كان موضوع القضية الفلسطينية موجوداً.

فمثلاً، عندما يذهب نتنياهو إلى سوسيا ويقول إنه سيزيد الاستيطان، ولا يوجد أحد يعارض هذا الموضوع، فهذا يعني أن العامل الفلسطيني موجود، وعندما يخرج سمودريتش واليمين ويتحدثان عن الاستيطان فإنهما لا يتحدثان عن الفلسطينيين، فهذا يجعل الموضوع الفلسطيني حاضراً بقوة مع أنه مغيب في الوقت نفسه. باعتقادي، هذه الديناميكية خطيرة جداً، لأنها تعني «شرعنة» و«تبييضاً» لعملية الاستيطان طوال الوقت.

بينما نحن نتحدث مثلاً عن تهويد الأغوار، فإنه في خطاب اليمين الإسرائيلي يتم الحديث عما يسمى «وقف عملية وضع اليد الفلسطينية على المناطق المصنفة (ج)»، أي بينما نتحدث عن التهويد هم يتحدثون عن «الفلسطنة»، أي تحويل الاستعمار إلى نوع من النضال اليهودي لتحرير أراضيهم.

من هنا، فإن هذا الخطاب موجود ويفرض نفسه بقوة، لكن في المقابل لا توجد هناك معارضة، فلا «العمل» ولا «ميرتس» ولا «أبيض –أزرق» يناقش هذا الموضوع.

«سياسات»: هل بإمكاننا القول إن الخطاب الاستيطاني، تصدر الخطاب الإسرائيلي بعد أن كان على هامشه؟

غانم: لا، إذ إن الخطاب الاستيطاني موجود على الدوام، لأنه جزء من الشيفرة الوراثية (DNA) لليمين وخطابه، فكل النقاش يتمحور حول ملف نتنياهو.

مقاطعة من «سياسات»: الخطاب الاستيطاني تصدر خطاب اليمين؟

غانم: عندما يتحدث اليمين وحده عن الاستيطان وتقويته، واليسار صامت، فإن ما يمكن تأكيده هو أن اليمين الإسرائيلي وتحديداً معسكر نتنياهو كان لديه أيديولوجيا واضحة، خاصة ما يتعلق بالاستيطان، بينما في المقابل كان اليسار والوسط دون أيديولوجيا، أو خطاب يتعلق بالصراع، وانصب خطابهما على موضوع نتنياهو ومحاكمته المؤسساتية، فهذه كانت القضية الأساسية الحاضرة لديهما، بمعنى كيفية التعامل مع نتنياهو للحفاظ على بنية الدولة ومؤسساتها أو ما يمكن تسميته «الدولانية» التي اعتبر أن نتنياهو دمرها.

نحن هنا يجب ألا نغيب أن اليمين الإسرائيلي شعبوي، لقد تبنى نتنياهو الشعبوية كاستراتيجية خلال الحملة الانتخابية الأخيرة.

في الانتخابات قبل الأخيرة كانت الشعبوية تتمثل في تصوير نتنياهو نفسه بأنه يدافع عن

الدولة وقيمها ومستقبلها، مقابل عدوين اثنين، هما العرب في إسرائيل؛ لذا كانت هناك حملة تحريض كبيرة ضدهم، بينما العدو الثاني سماه المؤسسة، وكأن هذه المؤسسة تسعى عبر أذرعها المختلفة «الدولة العميقة»، إلى الانقلاب على رغبة الشعب الذي انتخب نتنياهو.

بمعنى أن نتنياهو أراد تصوير الأمور وكأنها تتعلق به كممثل للشعب، وأن الآخرين أي العرب والدولة العميقة يريدون مصادرة حق الشعب وإرادته.

بيد أنه في الانتخابات الأخيرة لم تكن الأمور متمحورة حول هذا الموضوع، لأن نتنياهو رأى أن الهجوم على العرب أدى إلى نتائج عكسية.

تنبغي الإشارة هنا إلى أنه في الانتخابات ما قبل الأخيرة، كانت هناك «صفقة القرن»، وموضوع الضم، ونقل المثلث إلى السلطة الفلسطينية، بمعنى أن عملية نزع الشرعية عن الشرعية لم تأت بالصدفة، وإنما كانت جزءاً من تلك الأجواء، لكن إبان الانتخابات الأخيرة سقط ترامب، ولم يعد هناك العمق الاستراتيجي لنتنياهو المتمثل بما يمكن تسميته «الترامبية»، من هنا فقد ارتأى بما أنه ليس هناك ما يمكن أن يحسم مستقبل هؤلاء العرب من جهة، وأن التحريض عليهم قد أتى بنتائج عكسية من جهة ثانية، القيام بمحاولة ثانية سياسة تقوم على مبدأ «فرق تسد» بصورتها النموذجية الكلاسيكية الاستعمارية.

وهنا سعى نتنياهو إلى مخاطبة القائمة الموحدة ونجح، إذ عملياً هشم القائمة المشتركة من جهة، ومحور خطابه حول العدو الداخلي المتمثل من وجهة نظره في المؤسسة التي تمثلها المعارضة التي تريد الانقلاب على إرادة الشعب.

«سياسات»: حبذا لو نتعمق أكثر بخصوص الاتجاه نحو العرب من اليمين الإسرائيلي، ألا يشكل ما حصل اختباراً لاحقاً للأيديولوجيا اليمينية؟ إذ كان يتم الالتزام على الدوام بمبدأ أن لا حكومة بمظلة عربية فهل يمكن أن يتغير هذا المبدأ؟ أو هل يمكن اعتباره بمثابة عقد صفقة مع اليمين بثمن بخس؟ أم هل يمكن اعتبار أن القائمة الموحدة تجهل السياسة حتى تجد نفسها في هذا الوضع؟

غانم: لا أعتقد أن القائمين على القائمة الموحدة جاهلون بالسياسة، فهذا موضوع متشعب، وإذا ما عدنا إلى اغتيال رابين، فإن اغتياله لم يكن بسبب اتفاقات «أوسلو» فحسب، وإنما أيضاً نتيجة التحريض عليه لاعتماده على أصوات عربية، ومن قاد هذه الحملة ضده كان نتنياهو واليمين اللذان انتقدا اعتماده على أصوات عربية.

ما أود الإشارة إليه هو أن نتنياهو كفرد موجود في أزمة، بالتالي فإنه ينظر إلى الأوراق الموجودة في جعبته، ويلعب بما يمكن أن يفيده منها، من هنا فقد نجح عشية الانتخابات

الماضية في أمرين، يتمثل أولهما في تفكيك «أبيض –أزرق» إذ شرذم المعارضة وحولها إلى أحزاب صغيرة، أما الأمر الآخر وكان بمثابة الصدمة في الانتخابات هو أن العرب يمثلون قوة كبيرة عبر حصولهم على ١٥ مقعداً، بمعنى أنه بإمكانهم لعب دور حيوي، وبما أن نتنياهو يدرك ألا خيارات كثيرة لديه، سعى إلى التوصل إلى صفقة مع القائمة الموحدة، كحبل إنقاذ له، وحتى الآن وفي إطار ما يقوم به من تمييز بين داعمي الإرهاب ومعارضيه، والادعاء بأن القائمة الموحدة تختلف عن القائمة المشتركة، ولا تدعم الإرهاب، بدا وكأن هناك تلاقياً بين جهتين، الأولى بحاجة إلى العون، والثانية تعتبر أن نموذج العمل الخاص به تجاه إسرائيل يجب أن يعتمد على تجربة أحزاب براغماتية إسلامية لا تتصادم مع السلطة أو المؤسسة الرسمية، كما هو الحال في المغرب.

أي أن هذه الجهة تتبنى استراتيجية تقوم على تجاهل الخطاب القومي والقضايا الكبيرة والاكتفاء بالحديث عن القضايا المطلبية المتعلقة بالعرب في إسرائيل.

بمعنى أن هذا التيار يعتبر ألا فرق بين يمين ويسار، من هنا فعندما لا يكون هناك خطاب قومي أو وطني، بالفعل لن يكون هناك فارق بالنسبة إليه، ويصبح جوهر الأمر أن هناك تلاقياً بين نتنياهو برؤيته أو مشروعه أو منهجيته القائمة على السلام الاقتصادي المتعلق بالضفة والداخل، واستراتيجية القائمة الموحدة، التي لا تعير اهتماماً للخطاب القومي ولا الوطني وينصب اهتمامها على القضايا المطلبية.

وإن الأثر المرافق لهذا الشأن أو النتيجة غير المقصودة، هي «شرعنة» أن العرب جزء من العملية السياسية، لكن من المهم التأكيد على قراءة هذه «الشرعنة» ضمن مختلف المتغيرات في المشهد الإسرائيلي.

فعندما نقول إن المجتمع الإسرائيلي ينزاح نحو اليمين طوال الوقت، فيجب إدراك أن هذه الشرعية المعطاة يسهل انتزاعها، لأنها لا تستند إلى قانون، فقانون القومية لم يتغير وهو قائم، وكذلك الحال بالنسبة إلى بنية الدولة، كما أن النظر إلى المواطن العربي على أنه مواطن درجة ثانية لم يتغير، أي أن الشرعية الممنوحة مرتبطة مثلاً بعدم دعم الإرهاب، وعدم امتلاك خطاب قومي، بالتالي يمكن أن يتغير هذا الموقف في أي لحظة، وهنا تكمن خطورة الأمر.

من جهة ثانية لا تقل خطورة، فإن هناك تدميراً للخطاب الوطني، إذ إن القائمة الموحدة بموقفها انتزعت بشكل تام الخطاب الوطني، وهذا له ثمن باهظ، بمعنى أن إدخال القائمة في حيز المواطنة واللعبة السياسية جاء شريطة التنصل من الخطاب الوطني، بالتالي فما حصل وضع غير قابل للاستمرار بالضرورة، وثمنه قابل للتغير في أي لحظة.

إذ قد يتم الحصول على مخصصات تصل إلى ٧-٨ مليارات شيكل، ومع حصول تغير في الحكومة تنقلب الصورة بعد عام، لكن الأخطر من ذلك يتمثل في أن فتح الأبواب للمشاركة الفلسطينية أو العربية في السياسة دون أي ثمن أو خطاب، مع التنصل من القضايا الوطنية يأتي على حساب القضية الفلسطينية.

بمعنى أن ثمن ما أقدمت عليه القائمة الموحدة هو السكوت على كل عملية التطهير العرقي (الأبرتايد)، والاحتلال، والظلم، والممارسات الإسرائيلية، ولنفترض أنه تم شن حرب على قطاع غزة، ماذا سيكون موقف القائمة؟ لا يمكن هنا مثلاً الاكتفاء بموقف الصامت، لأنه حتى الصمت هنا يمثل موقفاً سياسياً، ويعني منح الضوء الأخضر.

«سياسات»: من وجهة نظرك هل أثر التطبيع العربي على خيار القائمة الموحدة؟

غانم: بالتأكيد، إذ قدم موقف القائمة نموذجاً، أسوة بالنموذج الإماراتي

مقاطعة من «سياسات»: هل باعتقادك يمكن أن تدخل الإمارات على هذا الخط؟

غانم: ممكن جداً، وأنا لا أستبعد ذلك على الإطلاق، وإن كنت لا أمتلك معلومات بهذا الصدد، لكن لدي حدساً بهذا الشأن.

مقاطعة من «سياسات»: هل التطبيع شكل بيئة لهذا التغير؟

غانم: أنا لدي حدس وليس معلومات، لكن ما يمكنني تأكيده أن النموذج الإماراتي هو نموذج القائمة الموحدة، بمعنى السعي إلى إحداث تطوير اقتصادي أو سلام اقتصادي، وفكفكة أي ربط بين التطبيع والقضية الفلسطينية، فكلاهما فك أي ربط بين مشروعه وهذه القضية، إذ لم يعد هناك أي ترابط بين الاثنين، لذا أعتقد أنهما نموذج واحد.

مقاطعة من «سياسات»: أي تفريغ مشروعهما من المكون الفلسطيني؟

غانم: بالتأكيد، لذا أعتقد أننا نتحدث عن نموذج واحد، ووجود دولة عربية تقود هذا النهج يعطي دعما لمثل تيارات كهذه في الداخل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إحدى الإشكاليات القائمة في الداخل «الخط الأخضر»، حدوث تغيرات سوسيولوجية عميقة بين الفلسطينيين فيه، بمعنى أن إسرائيل تفتح أمامهم مساحة واسعة للاندماج الفردي، أو «النجاة الفردية»، فإذا كان المرء بلا خطاب سياسي قومي، ويتبنى فكرة الدولة اليهودية فيمكنه بسهولة أن يتقلد منصب وزير أو سفير، وهناك بالفعل سفراء عرب سواء من البدو أو الدروز، كما بإمكان المرء أن يصبح مدير مستشفى، وعندما ننظر إلى القائمة الموحدة كدمج بين «النجاة الفردية»

والمحافظة الاجتماعية، فإننا نتحدث عن تيار مقابل للتيار الذي يسعى إلى أن يكون وطنياً، وليبرالياً، وديمقراطياً.

هذه التغيرات مرتبطة أيضاً بصعود طبقة وسطى، ومن الأمثلة الدالة عليها عضوتا «الكنيست» غيداء ريناوي، وابتسام مراعنة، فكلتاهما نجحت بأن تكون جزءاً من حزب صهيوني، لأن هناك إيماناً بإمكانية وقدرة الفرد على الوصول من خلال التدرج الفردي، إلى مساحات أو مواقع عالية دون أن يغير في طبيعة البنية القائمة السياسية.

وأعتقد أن القائمة الموحدة تأخذ بهذا النموذج الخاص بالطبقة الوسطى، بمعنى قدرة الفرد أو حريته لفعل ما يريد في إطار «النجاة الفردية»، لكن دون الخوض في السياسة أو القضايا الوطنية أو الخطاب القومي.

«سياسات»: ماذا عن موقف القائمة المشتركة، كيف ترين دورها في إطار اللعبة السياسية؟ وهل ترشيحها لبني غانتس كان مقدمة لبعض التطورات اللاحقة؟

غانم: هذا موضوع مركب، ففي العام ١٩٩٥، «أوسلو» مرر عبر الأصوات العربية في الداخل، إذ كان العرب يدعمون الحكومة من الخارج، لكن بعد ذلك وعلى مدار ٢٥ عاماً، لم يكونوا يقبلون أن يكونوا جزءاً من اللعبة السياسية، وكانوا معارضة.

من هنا، فإن التوصية لغانتس جاءت ضمن لحظة كان هناك شعور بالخطر الداهم، إذ برزت «صفقة القرن»، والضم، فكان هناك شعور بأنه يجب أن تكون هناك محاولة لوقف هذا الأمر، لذا فإن الكثيرين كانوا مع هذه التوصية وليس ضدها، بيد أن بعض النخب كانت ضد هذه التوصية، لأنها شعرت بأن ذلك قد يشكل منزلقاً.

الإشكالية في مسألة التوصية، أنه لم يرافقها أي تفسير، وتم التعامل مع الأمر وكأن على الناس أن تفهمه من تلقاء نفسها، بمعنى أنه لم تكن هناك أي مبادرة للوصول للناس وتفسير ذلك لهم.

ما حدث حالياً بمثابة تأتـأة، فباستثناء التجمع والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لم تكن هناك تأتأة، لكن في ما يتعلق بالنائب أحمد الطيبي، فقد أبقى الباب مواربا بخصوص التوصية حتى بالنسبة لبينيت، من هنا أخذ الناس بالتساؤل عن الفارق بين ما هو مطروح من خيارات (لتشكيل الحكومة). ففي واقع الحال لا يوجد فارق بين المرشحين، كما أنه لا يوجد سياق لتبرير الوضع، ولا قضية خارقة مثل «صفقة القرن» أو غيرها، ما يضعف القائمة المشتركة.

كما أن الاستراتيجية الإعلامية للقائمة الموحدة، ركزت على رفع سقف الخطاب المحافظ بشكل كبير، ومحورة الصراع حول

مواضيع مثل المثليين، بمعنى تصوير وتقديم نفسها وكأنها تحافظ على المجتمع، ما أسهم في تراجع الشق السياسي في خطابها وتحوله إلى موضوع ثانوي أو «ساحة خلفية»، الأمر الذي أثر على القائمة المشتركة، ووضعها في موضع الدفاع، ما اقترن بحالة تأتأة كما أسلفت.

علاوة على ذلك، فإن النخب الفلسطينية في الداخل، وتحديداً الإعلامية والثقافية منها، لعبت دوراً لأسباب مختلفة في إضعاف القائمة المشتركة، عبر وضع القائمتين «المشتركة» و«الموحدة» في السلة ذاتها، وكأن لا فرق بينهما، علما أننا نتحدث عن نهجين أحدهما وطني، وآخر يتساوق مع اليمين الاستيطاني، ما أسهم في إحداث بلبلة وخلط الأوراق.

الدبلوماسية الرقمية
بين وزارتي الخارجية والسفارات الفلسطينية والإسرائيلية
(دراسة مقارنة)

حسن جمال الداودي*

مقدمة

فاجأ الرئيس السلفادوري «نجيب أبو كيلة» من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة - في دورتها الرابعة والسبعين، بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠١٩ - قادة العالم، عبر افتتاح كلمته بإخراج هاتفه والتقاط صورة «سلفي» ونشرها على حساباته في منصات تواصل اجتماعي عدة. ثم قال: «عدد أكبر بكثير ممن يستمع لخطابي هنا سيشاهد هذه الصورة»، مطلقاً نداءً لتجديد شكل الجمعية العامة التقليدي ليكون رقمياً، مؤكداً أن مقاطع الفيديو والصور على الشبكات الاجتماعية، بات لها تأثير متزايد على الجمهور العالمي.[١]

أضحت ثورة الإعلام الرقمي إحدى أهم أدوات الدبلوماسية العامة الجديدة، وأحد أعمدة القوة الناعمة للدول. فالإمكانيات التي تتيحها وسائل التواصل الاجتماعي للأنشطة الدبلوماسية لا يمكن للبلدان أن تتجاهلها في عصر الدبلوماسية الرقمية هذا. ومن هنا لم تتردد الكثير من الدول في إنشاء وحدات ودوائر مختصة بالدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية ومكاتب التمثيل المختلفة.

احتلت فلسطين المركز الخامس والثمانين عالمياً، وذلك حسب تصنيف معهد «أكا» التركي ٢٠١٧، الذي يستند في تصنيفه للدبلوماسية الرقمية على معايير الجهود الرقمية التي تبذلها وزارات الخارجية، وقد تصدرت الولايات

* باحث في السياسات العامة.

المتحدة التصنيف بينما حلت إسرائيل في المركز التاسع.[٢]

تهدف هــذه الورقة إلى تحليل واقع الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية مقارنة بالإسرائيلية. من خلال تسليط الضوء على واقع وزارتي الخارجية الفلسطينية والإسرائيلية والسفارات التابعة لهما بشكل مباشر، وذلك في إطار قراءة موضوعية تسعى إلى الانتصار للرواية الفلسطينية في مواجهة الرواية الإسرائيلية.

اعتمدت الورقة على المنهج المقارن والأداة المسحية، من خلال استهدافها ثلاث قنوات تواصل على الشبكة العنكبوتية لفلسطين وإسرائيل وهي: (ويب، فيسبوك، تويتر). وقد اعتمدت الدراسة على محورين أساسيين في قياس أداء الدبلوماسية الرقمية، وهما (الحضور والوجود، والمحتوى والمواكبة).

ماهية الدبلوماسية الرقمية

يتم تشبيه الدبلوماسية بوجه عام بــ«غرفة المحرك للعلاقات الخارجية». فيعرف الباحث النيجيري أديسينا الدبلوماسية الرقمية، بأنها «حل مشاكل السياسة الخارجية باستخدام الإنترنت»، أي أنها الدبلوماسية التقليدية من خلال وسيط مختلف، وهو شبكة الإنترنت التي يمكننا من خلالها أن نستمع وننشر ونشارك ونقيم بطرق جديدة ومثيرة للاهتمام».[٣]

من هنا نستطيع أن نفهم هذا التهافت لدى الدول على تطوير القدرات الرقمية في كوادرها الدبلوماسية وإنفاق ميزانيات ضخمة على إدارة منصاتها الرسمية بمجرد أن نعرف أن نحو ٦٠٪ من سكان الكوكب ينشطون عبر

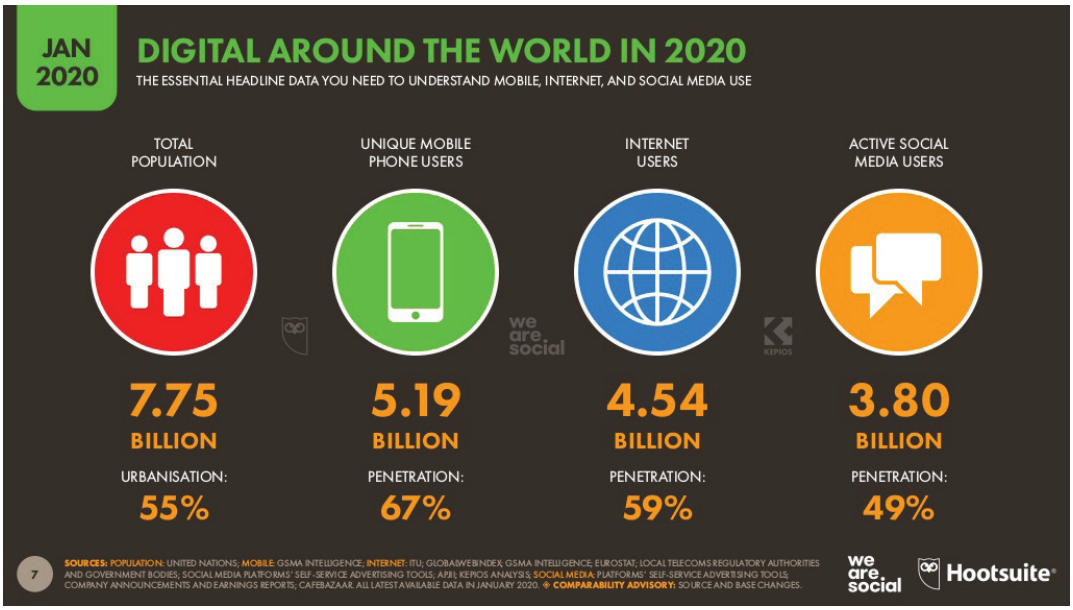

الإنترنت وأن معظمهم لديهم حسابات عبر منصات التواصل الاجتماعي كما يوضح الرسم الآتي لإحصائية مؤسسة «هوتسوت» التي أعلن عنها أواخر كانون الثاني ٢٠٢٠.

لماذا نقوم بالدبلوماسية الرقمية؟

تجيب «الخارجية البريطانية» - التي حلت ثانية في تصنيف (أكا)- عن هذا السؤال بالآتي: باختصار «لأنه يجب علينا!.. أولئك الذين يعارضوننا نشطون وفعالون للغاية عبر الويب ومنصات التواصل المختلفة؛ إذا لم ننخرط في الميدان الرقمي، فإننا نفقد حجتنا بشكل مسبق... كما يتمتع العديد من شركائنا، لا سيما من هم خارج الحكومة، بحضور رقمي راسخ، وجماهير مشاركة وخبرة في تحقيق الأهداف عبر الإنترنت. إذا لم نعمل معهم، فإننا نفقد فرصة كبيرة».[٤]

كيف نقوم بالدبلوماسية الرقمية؟

وفق «الخارجية البريطانية» هناك ٤ خطوات يجب اتباعها في أي نشاط دبلوماسي رقمي، هي:[٥]

١. **الاستماع**: استكشف المدونات والمجموعات والمنصات التي تناقش بالفعل المسألة، واعمل على قياس مواقفها، واكتشف زاوية النظر ونبرة الطرح لديها.

٢. **النشر:** نشر رسائلنا بشكل إبداعي في الأخبار والمدونات ومقاطع الفيديو والصور عبر وجودنا العالمي على الويب ومنصات التواصل.

٣. **الانخراط:** تشجيع الأسئلة، والمشاركة في مكان حدوث النقاش، وتكوين شراكات مع المنظمات ذات الصلة والمجموعات عبر الإنترنت.

٤. **التقييم:** استكشاف مدى تحقيقنا الهدف الذي شرعنا بتحقيقه من وراء ما قمنا به، ما الذي يمكننا فعله بشكل أفضل في المرة القادمة؟ ماذا اعتقد جمهورنا المستهدف وزملاؤنا وشركاؤنا؟

مكانة الدبلوماسية الرقمية لدى إسرائيل

لم يكن احتلال إسرائيل المركز التاسع عالمياً في تصنيف أكا للدبلوماسية الرقمية ٢٠١٧ من فراغ، حيث تعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في هذا المجال، حتى إنها تتفوق على العديد من الدول المتقدمة، ومن المؤشرات اللافتة لاهتمام إسرائيل بالدبلوماسية الرقمية، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية نظمت أول مؤتمر دولي يُعنى بالدبلوماسية الرقمية في آذار ٢٠١٦، وشارك فيه خبراءٌ بهذا المجال ودبلوماسيون من ٢٥ دولة، [٦] في ما نظمت المؤتمر الدولي الثاني لها في كانون الأول ٢٠١٧ بحضور ٣٠ دولة.[٧]

كما نظمت مؤتمراً هو الأول من نوعه

للدبلوماسية الرقمية باللغة العربية في آب ٢٠١٧ حيث اجتمع كادر الدبلوماسية الناطق بالعربية في قسم الدبلوماسية الرقمية في «الخارجية الإسرائيلية» للتباحث في الإنجازات والإخفاقات ودراسة الخطط المستقبلية لاختراق الجمهور العربي.[٨]

يترأس جلعاد أردان، وزارة صغيرة غير معروفة للكثيرين تُعرف بـ «وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعـلام» تكرس من خلالها الحكومة، الأموال والأفراد والخبرات لتنظيم حملات دعائية (هسبراه) حول العالم وتقوم بتشغيل شبكة من الفاعلين والمنظمات لخدمة مصالحها حتى وإن كان ذلك عبر التدخل في سياسات دولٍ أخرى.[٩]

كذلك تفرض هذه الوزارة مساقات إجبارية على طلبة الجامعات مثل مساق سفراء في الشبكة الذي يتم تدريسه في جامعة حيفا، ومساق نادي السفراء الذي يدرسه طلاب جامعة تل أبيب، وهما يسعيان لتمكين الطلبة من تسويق إسرائيل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

يوفر اتحاد النقابات الطلابية الإسرائيلي برنامجاً مدعوماً من وزارة أردان في نطاق «الهسبراه» يهدف إلى محاربة نزع الشرعية عن إسرائيل، حيث يقدم للمنخرطين فيه ألفي دولار أميركي مقابل كل ٥ ساعات في الأسبوع يقضونها في كتابة تعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تعزز من رواية إسرائيل وتبيّض صورتها.[١٠]

مكانة الدبلوماسية الرقمية لدى فلسطين

يأتي اهتمام فلسطين بالدبلوماسية الرقمية في إطار النضال الوطني الفلسطيني الهادف إلى فضح جرائم الاحتلال والحاجة إلى تحشيد الدعم الدولي لحقوق الوطنية الفلسطينية، والاحتياج المتصاعد لكشف زيف رواية التضليل التي تضخ لرفع منسوب التطبيع؛ وهذه الدوافع تحض فلسطين على الاهتمام بدبلوماسيتها الرقمية أكثر من أي بلاد أخرى إلا أن احتلال فلسطين المركز الخامس والثمانين في تصنيف أكا للدبلوماسية الرقمية ٢٠١٧ يعطي مؤشراً واضحاً على أن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية ليست على سلم أولويات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وذلك على الرغم من التوصيات السابقة لوزارة الخارجية الفلسطينية بتدشين قسم خاص في الوزارة يعنى بالدبلوماسية الرقمية إلا أن هذا القسم لم ير النور حتى اللحظة، وهو ما جعل المجهود الرقمي الفلسطيني قائماً على الاجتهادات الفردية ولا يرتكز إلى قاعدة صلبة تنظم العمل.

وهو ما يتضح من خلال الدراسة المسحية التي أجراها الباحث، التي تناولت وزارتي الخارجية الفلسطينية والإسرائيلية في شقها الأول والسفارات المرتبطة بالوزارتين (في منطقتي أوروبا والعالم العربي) في شقها الثاني.[١١]

أولاً: على مستوى وزارات الخارجية

وزارة الخارجية الفلسطينية:

- **مستوى الحضور والوجود:**

١. **ويب:** للوزارة موقع إلكتروني رسمي يقدم طرحه بثلاث لغات هي: العربية والإنجليزية والإسبانية.[١٢]

٢. **فيسبوك:** للوزارة حساب موثق على فيسبوك باسم «وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية» يتابعه ٢٨,٨٤٨ حتى تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ويقدم طرحه باللغة العربية فقط.[١٣]

٣. **تويتر:** للوزارة حساب غير موثق على تويتر باسم «وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية» يتابعه ١,٧٧٣ حتى تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ويقدم طرحه باللغة العربية فقط.[١٤]

- **مستوى المحتوى والمواكبة:**

١. **ويب:** بتصميمه البسيط وغير الاحترافي يأتي الموقع الرسمي لـوزارة الخارجية متضمناً في ثنايا خارطته عدداً من الزوايا التي تحتوي على المعلومات، فضلاً عن الأخبار والتحديثات، حيث توجد فيه الزوايا الأساسية الآتية:

- **فلسطين:** وتشمل مواد أساسية كالعلم الفلسطيني ومعلومات عن النشيد الوطني والرئيس الفلسطيني والتعليم والسياحة والاستثمار في فلسطين. وهذه الزاوية غير مترجم منها إلى الإنجليزية سوى بندي العلم والرئيس في حين أنها غير موجودة في النسخة الإسبانية.
- **الـــوزارة:** وتحمل معلومات عن وزارة الخارجية؛ رؤيتها، ورسالتها، ومهامها، والقانون والسيرة الذاتية للوزير. وهذه الزاوية مترجمة بالكامل إلى اللغتين الإنجليزية والإسبانية.
- **قضايا أساسية:** تقدم معلومات عن قضايا كالأسرى والاستيطان والقدس واللاجئين والمياه والحدود والجدار. وهذه الزاوية مختصرة باللغتين الإنجليزية والإسبانية مقارنة بمحتواها العربي.
- **خدمات قنصلية:** فقرة تعريفية باللغة العربية عن الخدمات التي تقدمها الوزارة والسفارات للمواطنين الفلسطينيين وغير متاحة باللغتين الإنجليزية والإسبانية.
- **المكتب الإعلامي:** يقدم البيانات الصحافية والمستجدات الإخبارية ويرصد الانتهاكات الإسرائيلية. النسخة الإسبانية منه غير مواكبة للأخبار بشكل يوحي أنها مهملة.

يلاحظ بوجه عام افتقار الموقع لزاوية تعنى بالسفارات وعناوينها وطرق التواصل معها ومعلومات عن السفراء. كما لا يتم نشر كل ما ينشر بالعربية من تحديثات على النسخة الإنجليزية وسط وجود فجوة شاسعة بين النسخة الإسبانية والنسخة

العربية حيث يمكن اعتبارها غير موجودة من حيث مواكبة الأخبار.

٢. **فيسبوك:** يخاطب حساب فيسبوك الجمهور الفلسطيني حصراً باللغة العربية فقط وهو قائم على نشر الأخبار والبيانات بشكل تقليدي يخلو من الطابع الإبداعي.

٣. **تويتر:** مثل حساب فيسبوك يقدم حساب الوزارة على تويتر تغريدات عربية إخبارية قصيرة، وغياب التوثيق يجعله أقل قيمة علاوة على ضعف التفاعل وقلة المتابعين.

وزارة الخارجية الإسرائيلية:

- **مستوى الحضور والوجود:**

١. **ويب:** للوزارة موقع إلكتروني رسمي يقدم طرحه بست لغات هي: الإنجليزية والعبرية والروسية والإسبانية والعربية والفارسية.[١٥]

٢. **فيسبوك:** للوزارة ستة حسابات موثقة على فيسبوك مقسمة بناء على اللغة على النحو الآتي:

-حساب باللغة الإنجليزية باسم «Israel Ministry of Foreign Affairs» يتابعه ٦٣٤,٢٩٨ [١٦]

-حساب باللغة العبرية باسم «משרד החוץ» يتابعه ٦٥,٢٦٤ [١٧]

-حساب باللغة الإسبانية باسم «Israel en Español» يتابعه ٥١٧,٦٥٤ [١٨]

-حساب باللغة الروسية باسم «Израиль по-русски» يتابعه ١٢٤,٦٦٩ [١٩]

-حساب باللغة العربية باسم «إسرائيل تتكلم بالعربية» يتابعه ٢,٠٣٨,١٣٠ [٢٠]

-حساب باللغة الفارسية باسم «إسرائيل به فارسی» يتابعه ١٩٠,٤٧٦ [٢١]

- لوزير الخارجية الإسرائيلي السابق حساب موثق على فيسبوك باسم «ישראל כ״ץ - Israel Katz» يتابعه ١٢٠,٦٨٧ [٢٢]

- لوزير الخارجية الإسرائيلي الجديد المعين منذ ١٧ أيار ٢٠٢٠ حساب موثق على فيسبوك باسم «גבי אשכנזי - Gabi Ashkenazi» يتابعه ١٠٥,٠٨٠ [٢٣]

٣. **تويتر:** للوزارة ستة حسابات موثقة على تويتر مقسمة بناء على اللغة على النحو الآتي:

-حساب باللغة الإنجليزية باسم « Israel For-eign Ministry» يتابعه ٢٣٠,٠٧٤ [٢٤]

-حساب باللغة العبرية باسم «משרד החוץ» يتابعه ١٥,٩٩٨ [٢٥]

-حساب باللغة الإسبانية باسم «Israel en Español» يتابعه ٥٤,٣٦٢ [٢٦]

-حساب باللغة الروسية باسم «Израиль по-русски» يتابعه ١١,٨٦٨ [٢٧]

-حساب باللغة العربية باسم «إسرائيل بالعربية» يتابعه ٢٨٢,٠٨٢ [٢٨]

-حساب باللغة الفارسية باسم «إسرائيل به فارسی» يتابعه ١٨٢,٧٤٦ [٢٩]

- لوزير الخارجية الإسرائيلي السابق حساب موثق على تويتر؛ باسم «ישראל כ"ץ -Israel Katz» يتابعه ٢٣,١٤٦ [٣٠]
- لوزير الخارجية الإسرائيلي الجديد المعين منذ ١٧ أيار ٢٠٢٠ حساب موثق على تويتر باسم «גבי אשכנזי - Gabi Ashkenazi» يتابعه ٣٩,١٢٤ [٣١]

مستوى المحتوى والمواكبة:

١. **ويب:** بتصميمه العصري الاحترافي يأتي الموقع الرسمي لوزارة الخارجية بلغاته الست التي تخاطب المتحدثين بتلك اللغات بدرجة أساسية، ويمكن ملاحظة أن الخطاب للجمهور الإسرائيلي مهمة النسخة العبرية التي تختلف عن النسخ الخمس الأخرى حيث تعتبر النسخة الإنجليزية هي الرئيسة والنسخ العربية والروسية والإسبانية تنشر بعدها بقليل إلا أن النسخة الفارسية ضعيفة المواكبة مقارنة بغيرها، إذ يظهر أن آخر تحديث لها كان في ١٩ أيلول ٢٠١٩ (تم الرصد يوم ٢٥ نيسان ٢٠٢٠).[٣٢] والمبحر في رحاب خارطة الموقع يدرك أنه أمام مركز ثقل لا يستهان به للقوة الناعمة الإسرائيلية، إذ تتضمن عدداً من الزوايا التي تحتوي على المعلومات والأخبار والتحديثات، حيث توجد الزوايا الرئيسة الآتية:

- **حول الوزارة:** وتشمل أقساماً عدة كالتعريف بالوزير ونائبه والسفراء الأجانب في إسرائيل وسفراء إسرائيل في الخارج وفعاليات الوزارة وشبكة حسابات الوزارة على شبكات التواصل المختلفة والمنح المقدمة للطلبة للأجانب للدراسة في إسرائيل والبروتوكول المتبع في استقبال الضيوف والأحداث التاريخية للوزارة.
- **المنظمات الدولية:** تتضمن جميع القرارات الدولية المرتبطة بإسرائيل والتصريحات والخطابات التي تعنى بها عبر المنصات الدولية المختلفة.
- السياسة الخارجية: تقدم وجهة النظر الإسرائيلية حول القضايا المختلفة كإيران ومعاداة السامية والعمليات العسكرية في قطاع غزة ومواجهة الإرهاب والسلام، وتتحدث عن المساعدات الدولية التي تقدمها إسرائيل.
- **خدمات قنصلية:** تتناول الخدمات التي تقدمها الوزارة وسفاراتها المنتشرة حول العالم للمواطنين في الخارج كإصدار المستندات الرسمية والرخص وآليات استيراد أو تصدير الحيوانات والمنتجات وإصدار الفيز للأجانب وتعبئة نماذج اللجوء لليهود حول العالم للحصول على الجنسية.

- **حول إسرائيل:** تتضمن أقساماً عدة تعرف البلاد وتقدم معلومات عنها حـول التاريخ والأرض والسكان والاقتصاد والعلوم والتعليم والصحة والمرأة والهولوكوست وأعياد الاستقلال ورسالة إسرائيل إلى العالم.
- **التجربة الإسرائيلية:** تقدم هذه الزاوية إسرائيل كنموذج يحتذى به من وجه نظر الموقع من خلال تتبع تنوع الثقافات فيها وأنماط الحياة المتعددة والأديان المختلفة وتعرج على مكانة إسرائيل في الفن والرياضة وتنتهي بقسم لفيديوهات أعدت خصيصاً لدعم هذه الادعاءات.
- **إسرائيل المبتكرة:** يتباهى هذا القسم بآخر ما توصلت إليه إسرائيل في مجالات الهندسة والطب والطاقة النظيفة والعلوم والاقتصاد ويقدم قسماً خاصاً بالمؤتمرات التي تنظمها البلاد وآلية المشاركة للباحثين والعلماء الدوليين وينتهي بقسم فيديو مستقل يعد فيديوهات احترافية حول تلك الابتكارات.
- **دبلوماسية الفيديو:** تجمع هذه الزاوية كل ما ينتج من فيديوهات تدعم إسرائيل في أي مجال خصوصاً السياحي، الذي يظهر التعددية ويرتبط القسم بحسابات عدة على يوتيوب أبرزها حساب إسرائيل الإنجليزي الذي يحوي ١٥٠ ألف مشترك[٣٣] وإسرائيل العربي الذي يضم ٥٠ ألف مشترك[٣٤] وحساب وزارة الخارجية الذي يضم ١٧ ألف مشترك.[٣٥]
- **غرفة الصحافة:** تتناول البيانات والتصريحات الصادرة عن الوزير أو الناطق باسم الوزارة أو أحد أعضاء السلك الدبلوماسي وتحتوي أرشيفاً ضخماً يحفظ كل ما نشر منذ العام ١٩٩٣ ويتم تحديثه على مدار الساعة.

هذه الزوايا تتوفر باللغات الست وتنفرد النسخة العربية بزاوية «مقالات الرأي» وتتضمن قسمين أحدهما للكتاب العرب يتناول ما ينشرون حول إسرائيل والآخر للكتاب الإسرائيليين وغير العرب وما ينشرونه حول إسرائيل من مقالات بعد ترجمتها إلى العربية.

٢. **فيسبوك:** تخاطب حسابات الوزارة عبر فيسبوك الجمهور المستهدف كل حسب لغته لتقديم الإجابة الإسرائيلية عن أي تساؤل قد يُطرح أو للتهنئة بمناسبات تخص ذلك الجمهور وتستخدم أحدث وسائل الإنتاج المرئي من فيديوهات ممنتجة بشكل إبداعي احترافي إلى الصور المصممة بقوالب جذابة تلفت الانتباه. ويلاحظ أن الحسابات نشطة

جداً من حيث النشر والتفاعل.

٣. **تويتر:** بآلية الخطاب المتبعة في فيسبوك نفسها، فإن حسابات الوزارة على تويتر تستهدف جماهيرها بلغتهم وتخترق مناسباتهم ونادراً ما تجد ارتباطاً بما ينشر على المنصتين، إذ يبدو جلياً أن هناك سياسة نشر مستقلة لتويتر تراعي الهدف العام لكن لا تتبع النهج نفسه. ويركز محتوى ما ينشر على الوسوم «الهاشتاجات» لأهميتها على تلك المنصة ويعتمد الرسالة المكثفة.

ثانياً: السفارات

سيتم تقسيم عرض السفارات إلى خمسة تقسيمات (إفريقيا، آسيا وأوقيانوسيا، الأميركيتين، أوروبا، الدول العربية) علماً أنه في حال وجود أكثر من بعثة دبلوماسية في البلد الواحد فستتناول الورقة البعثة الأعلى رتبة. مع التأكيد على أن المقارنات التفصيلية موجودة في جداول معدة في نهاية الورقة.

السفارات الفلسطينية

- **مستوى الحضور والوجود**

١. **في إفريقيا** نجد أنه من إجمالي ١٨ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٦ منها.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة الفلسطينية في أي دولة إفريقية!
- **فيسبوك:** لا توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة إلا في ٥ دول وجميعها صفحات غير موثقة بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** لا يوجد حساب تويتر تابع للسفارة في أي دولة!

٢. **في آسيا وأوقيانوسيا** نجد أنه من إجمالي ٢١ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٩ منها.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة إلا في ٤ دول.
- **فيسبوك:** لا توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة إلا في ٨ دول وجميعها صفحات غير موثقة بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** لا يوجد حساب تويتر تابع للسفارة في أي دولة!

٣. **في الأميركيتين** نجد أنه من إجمالي ٢٢ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٩ منها.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة إلا في ٦ دول.
- **فيسبوك:** لا توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة إلا في ٨ دول وجميعها صفحات غير موثقة بعدد المتابعين الموضح في الجداول.

- **تويتر:** لا توجد صفحة تويتر تابعة للسفارة إلا في ٩ دول جميعها غير موثقة - ما عدا حساب البعثة الفلسطينية لدى الولايات المتحدة - وبعدد المتابعين الموضح في الجداول.

٤. **في أوروبا** نجد أنه من إجمالي ٤١ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والفاتيكان فإن فلسطين لديها علاقات دبلوماسية معها جميعاً دون استثناء.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة الفلسطينية إلا في ١٧ دولة.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ٣١ دولة وجميعها صفحات غير موثقة - ما عدا صفحتي البعثة الفلسطينية لدى بريطانيا وأذربيجان- وبعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** لا يوجد حساب تويتر تابع للسفارة إلا في ٨ دول جميعها غير موثقة - ما عدا حساب البعثة الفلسطينية لدى بريطانيا- وبعدد المتابعين الموضح في الجداول.

٥. **في الدول العربية** نجد أنه من إجمالي ٢١ دولة تناولتها الدراسة، فإن فلسطين لديها علاقات دبلوماسية معها جميعاً.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة الفلسطينية إلا في ٤ دول.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ١٣ دولة وجميعها صفحات غير موثقة وبعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** لا يوجد حساب تويتر تابعة للسفارة إلا في ٣ دول جميعها غير موثقة وبعدد المتابعين الموضح في الجداول.

المحتوى والمواكبة

- **ويب:** باستثناء موقعي سفارة فلسطين في بولندا وبريطانيا، فإن جميع مواقع السفارات الأخرى المتاحة إما غير فعالة بتاتاً أو لا تقدم محتواها بلغة البلد الذي توجد فيه، وهو ما يعني أنها هزيلة لا تحقق الغاية التي يفترض أنها خلقت لأجلها.
- **فيسبوك:** أغلب صفحات فيسبوك التابعة للسفارات توجه خطابها للجالية الفلسطينية في البلد الذي توجد فيه السفارة وتغفل عن مخاطبة شعوب تلك الدول مع ملاحظة تشتت الهوية البصرية لتلك الصفحات الهزيلة أصلاً، التي يصعب الوصول إليها كونها غير موثقة، التي تقدم منشورات في جلها بغير لغة أهل البلد المضيف.
- **تويتر:** باستثناء حساب سفارة فلسطين في بريطانيا يمكننا القول بكل ثقة إن فلسطين ليس لها أي سفارة أخرى على تويتر! وهذا يعود إلى ضعف جمهور تلك

الحسابات المشتتة غير الموثقة التي لا تعمل إلا على نسخ منشورات فيسبوك.

السفارات الإسرائيلية

الحضور والوجود:

١. **في إفريقيا** نجد أنه من إجمالي ١٨ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٧ منها.

- **ويب:** لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة إلا في ٧ دول.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ١١ دولة منها ٩ صفحات موثقة بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** يوجد حساب تويتر تابع للسفارة في ٨ دول وجميعها موثقة.

٢. **في آسيا وأوقيانوسيا** نجد أنه من إجمالي ٢١ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٦ منها.

- **ويب:** يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة في ١٣ دولة.
- **فيسبوك:** يوجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ١١ دولة منها ٩ صفحات موثقة بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** توجد صفحة تويتر تابعة للسفارة في ٨ دول وجميعها موثقة.

٣. **في الأميركيتين** نجد أنه من إجمالي ٢٢ دولة تناولتها الدراسة توجد علاقات دبلوماسية مع ١٩ منها.

- **ويب:** يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة في ١٢ دولة.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ١٨ دولة منها ١٦ صفحة موثقة، بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** يوجد حساب تويتر تابع للسفارة في ١٠ دول جميعها موثقة، بعدد المتابعين الموضح في الجداول.

٤. **في أوروبا** نجد أنه من إجمالي ٤١ دولة بالإضافة للاتحاد الأوروبي والفاتيكان، فإن إسرائيل لديها علاقات دبلوماسية معها جميعاً دون استثناء.

- **ويب:** يوجد موقع إلكتروني خاص بالسفارة في ٣٤ دولة.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك تابعة للسفارة في ٤١ دول منها ٣٨ صفحة موثقة، بعدد المتابعين الموضح في الجداول.
- **تويتر:** يوجد حساب تويتر تابع للسفارة في ٣٤ دولة منها ٣١ حساباً موثقاً، بعدد المتابعين الموضح في الجداول.

٥. **في الدول العربية** نجد أنه من إجمالي ٢١ دولة تناولتها الدراسة، فإن إسرائيل ليست

لديها علاقات دبلوماسية إلا مع دولتين هما: مصر والأردن.

- **ويب:** إضافة إلى وجود موقع إلكتروني للسفارة في مصر والأردن، فإن موقع وزارة الخارجية بنسخته العربية يوجه خطابه إلى العرب الذين لا توجد لإسرائيل علاقات مع دولهم.
- **فيسبوك:** توجد صفحة فيسبوك موثقة تابعة للسفارة في مصر والأردن، بعدد المتابعين الموضح في الجداول. بالإضافة إلى صفحة وزارة الخارجية بالعربية، هناك صفحة باسم «إسرائيل باللهجة العراقية» تعمل عمل سفارة إسرائيل غير الموجودة في العراق![٣٦]
- **تويتر:** يوجد حساب تويتر موثق تابع للسفارة في مصر والأردن بعدد المتابعين الموضح في الجداول. بالإضافة إلى حساب وزارة الخارجية بالعربية، هناك حساب باسم «إسرائيل في الخليج» يعمل عمل سفارة إسرائيل غير الموجودة في دول الخليج العربي![٣٧]

المحتوى والمواكبة

- **ويب:** تمتاز مواقع السفارات بارتباطها جميعاً بموقع «الخارجية» بهوية بصرية واحـــدة ومواكبة عالية للأحداث وتوفير محتواها باللغة الإنجليزية ولغة البلد المضيف.
- **فيسبوك:** كون أغلب الصفحات موثقة فذلك يعطيها طابع الموثوقية ويسهل العثور عليها للباحث عنها، عـــلاوة عـــلى ذلـــك فإنها تخاطب الشعوب في البلدان المضيفة وتلامس مناسباتهم بقوالب فنية متنوعة من تصاميم الجرافيك والفيديوهات المقدمة بلغة البلد بالإضافة إلى تقديم رواية إسرائيل بلغات تلك الشعوب.
- **تويتر:** علاوة على المزايا المشتركة بينها وبين فيسبوك، فإن السفارات عبر تويتر تنشط بشكل ملحوظ في المشاركة بـــ«ترندات» الدول المضيفة، مما يضفي طابعاً ودياً وتفاعلاً متبادلاً بين «إسرائيل» وشعوب تلك الدول.

إفريقيا								
السفارة الإسرائيلية				السفارة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
	✓	لا يوجد	247,8✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	كوت ديفوار
تابع السنغال	✗	لا يوجد	لا يوجد	تابع السنغال	✗	لا يوجد	لا يوجد	غامبيا
	✓	174,1✓	657,9✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	غانا
تابع غانا	✗	لا يوجد	,9131✗	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	ليبيريا
	✓	029,10✓	957,17✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	نيجيريا
	✓	✓ 4,442	✓ 25,245		✗	لا يوجد	135,6✗	السنغال
لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	بوركينا+تشاد+نيجر	✗	لا يوجد	640,1✗	مالي
	✗	✓ 11,948	✓ 44,600		✗	لا يوجد	لا يوجد	إثيوبيا
	✗	✓ 5,914	9✓ 20,34		✗	لا يوجد	لا يوجد	كينيا
تابع كينيا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	أوغندا
تابع كينيا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	0,351✗	تانزانيا
	✓	389,4✓	900,26✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	أنغولا
	✗	لا يوجد	315,8✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	الكاميرون
	✗	426,1✓	680,2✗	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	رواندا
تابع كينيا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	زامبيا
تابع أنغولا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	موزمبيق
	✓	✓ 4,668	✓ 9,707		✗	لا يوجد	812,2✗	جنوب أفريقيا
	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	✗ 727	زمبابوي

آسيا								
السفارة الإسرائيلية				السفارة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	✗ 866	بنغلاديش
	✓	✓ 56,400	✓ 99,079		✗	لا يوجد	✗ 4,253	الهند
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	✗ 112	اندونيسيا
	✓	✓ 17,910	825,18✓	غياب اليابانية	✓	لا يوجد	✗ 6,796	اليابان
	✓	لا يوجد	✓ 68,363	مع ماليزيا	✗	لا يوجد	لا يوجد	الفلبين
	✓	✗ 1,726	✓ 99,543	يستخدم اللغة الفيتنامية	✓	لا يوجد	✗ 4,538	فيتنام
	✓	✓ 2,756	✓ 6,185	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	سنغافورة
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	✗ 2,800	باكستان
يوفر اللغة التايلندية	✓	لا يوجد	902,34✓	مع ماليزيا	✗	لا يوجد	لا يوجد	تايلاند
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد	الموقع فقط بالعربية مع أن السفارة تخدم خمس دول	✓	لا يوجد	لا يوجد	ماليزيا
	✓	لا يوجد	178,24✓	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	النيبال
	✓	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	484,3✗	أوزبكستان
	✓	لا يوجد	403,15✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	تايوان
	✗	لا يوجد	✓ 3,653		✗	لا يوجد	لا يوجد	سريلانكا
يوفر اللغة الكورية	✓	555,1✓	866,8✓	مع اليابان	✗	لا يوجد	لا يوجد	كوريا الجنوبية
	✗	✓ 1,057	288✓ 7,	السفير يعتمد صفحته	✗	لا يوجد	لا يوجد	كازاخستان
تابعة لتايلند	✗	لا يوجد	335,12✗	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	كمبوديا
لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	إيران

الصين							
السفارة الإسرائيلية			السفارة الفلسطينية			Country
Notes	Web	Weibo	Notes	Web	Weibo	✓✗
+ 4 قنصليات	✓	✓ 2,048,814		✗	لا يوجد	
						الصين

أوقيانوسيا							
السفارة الإسرائيلية			السفارة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
	✓	لا يوجد	✓233,14	موقع قوي ومواكب	✓	لا يوجد	✗ 1, 632	أستراليا
	✓	✓619,2	✓733,12	مع أستراليا	✗	لا يوجد	لا يوجد	نيوزيلندا

الأمريكيتين								
السفارة الإسرائيلية				السفارة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
	✓	لا يوجد	✓290,45	موقع قوي ومواكب	✓	✗ 2,369	✗ 14,566	الأرجنتين
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد	علامة استفهام كبيرة	✗	لا يوجد	لا يوجد	بوليفيا
	✓	لا يوجد	✓ 16 ,7595		✓	لا يوجد	لا يوجد	البرازيل
	✓	✓ 5,868	✓ 26,691		✓	✗ 8	✗ 11,315	تشيلي
	✓	لا يوجد	✓ 62,781		✓	✗ 817	✗ 10,526	كولومبيا
	✓	✓208,5	✓1562,5		✗	لا يوجد	لا يوجد	الإكوادور
	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	باراغواي
	✓	✓ 6,949	✓ 36,769		✓	✗ 48	✗ 17,824	بيرو
	✓	لا يوجد	✓ 22,050		✗	✗ 160	✗ 3,443	أوروغواي
لا علاقات بينهما	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	✗ 4,709	✗ 2,994	فنزويلا
	✓	✓ 2,175	✓1,9014		✗	✗ 160	✗ 2,137	السلفادور
	✗	لا يوجد	✓487,36	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	كوستاريكا
لا علاقات		لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	لا يوجد	كوبا
+ قنصليتين	✓	✓ 38,628	✓ 23,666		✗	لا يوجد	لا يوجد	كندا
	✗	✓ 6,741	✓485,72	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	جواتيمالا
	✗	لا يوجد	✗ 1,829		✗	لا يوجد	لا يوجد	نيكاراجوا
	✗	✓ 564	✗580 6,	تابع نيكاراجوا	✗	لا يوجد	لا يوجد	هوندوراس
	✗	لا يوجد	✓ 1,455	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	جامايكا
	✓	✓454,9	✓12,77 16		✗	لا يوجد	لا يوجد	المكسيك
	✓	✓ 6,295	✓ 47,814	لا علاقات	✗	لا يوجد	لا يوجد	بنما
	✗	لا يوجد	✓75,75		✗	✗ 14	✗ 15	الكاريبي
+ 8 قنصليات	✓	✓ 213,780	✓ 433,552	آخر نشاط لتويتر أيلول 2018	✓	✓ 8,438	لا يوجد	الولايات المتحدة

أوروبا								
السفارة الإسرائيلية				السفارة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
الموقع تحت الصيانة	✓	✓ 9,662	✓ 46,376	ذاتها لبلجيكا ولكسمبورج	✗	لا يوجد	✗ 3,088	الاتحاد الأوروبي
	✓	✓5563,	✓ 12,330		✗	"	"	بلجيكا
تابعة لبلجيكا	✓	لا يوجد	426✗		✗	"	"	لوكسمبورغ
	✓	✓ 820	✓ 8,086		✗	لا يوجد	✗ 809	ألبانيا
	✓	✗ 1,775	✓ 13,049		✓	لا يوجد	918,20✓	أذربيجان
	✓	لا يوجد	✓ 2,640		✗	لا يوجد	✗ 4,105	بيلاروسيا
	✓	لا يوجد	✓ 8,070		✗	لا يوجد	✗ 129	بلغاريا
تابع ألبانيا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	003,2✗	البوسنة والهرسك
	✓	81,62✓	973,4✓		✗	لا يوجد	لا يوجد	كرواتيا
	✗	477,2✓	20,64✓		✗	لا يوجد	404,1✗	قبرص
	✓	✓ 3,611	✓ 9,093		✓	لا يوجد	522,2✗	جمهورية التشيك
	✗	940✓ 3,	019,6✓	انجليزي فقط	✓	لا يوجد	316,2✗	الدنمارك
مع موقع فنلندا	✗	113✗	091,4✓	مع فنلندا	✗	لا يوجد	لا يوجد	استونيا
	✓	✓ 3,897	✓ 7,200		✗	لا يوجد	✗ 417	فنلندا
	✗	✓ 13,422	✓ 50,400		✗	✗ 136	✗ 4,568	فرنسا
	✓	801✗	214,2✓ 1		✗	لا يوجد	لا يوجد	جورجيا
+ قنصلية	✓	✓ 21,704	✓ 64,129	موقع مواكب	✓	✗ 81 4	940,1✗	ألمانيا
	✓	✓ 9,375	✓ 17,422		✗	لا يوجد	✗ 6,109	اليونان
يوفر الهنغارية	✓	384,2✓	633,9✓ 1		✗	لا يوجد	✗ 448	هنغاريا
مع النرويج	✗	لا يوجد	591,1✗	مع النرويج	✗	لا يوجد	لا يوجد	آيسلندا
	✓	✓ 12,643	✓ 13,282	الموقع تحت الصيانة	✓	✗ 1,100	✗ 297	ايرلندا
	✓	✓ 5,247	✓ 43,972	موقع هزيل بالعربية	✓	لا يوجد	919,3✗	إيطاليا
	✗	✓ 1059	✓ 7828		✗	لا يوجد	لا يوجد	كازاخستان
	✓	829,3✓	669,2✓	مع فنلندا	✗	لا يوجد	لا يوجد	لاتفيا
	✓	✓ 1,253	✓ 7,159	مع فنلندا	✗	لا يوجد	لا يوجد	ليتوانيا
	✓	✓ 4,629	✓ 20,007		✓	✗ 81 4	✗ 896	النمسا
	✗	لا يوجد	✗ 285		✗	لا يوجد	✗ 2,320	مالطة
مع صربيا	✗	لا يوجد	لا يوجد		✗	لا يوجد	884,1✗	مونتينيجرو
	✓	✓ 3,258	✓ 8,662	آخر نشاط 2015	✓	لا يوجد	64,01✗	النرويج
	✓	لا يوجد	6030,1✓		✗	679✗	✗ 2,056	هولندا
	✓	✓ 4,676	✓ 43,816	لا يدعم البرتغالية	✓	لا يوجد	✗ 1,083	البرتغال
	✓	202,8✓	✓ 14,591	يدعم البولندية	✓	✗ 3	016,4✗	بولندا
	✓	✓ 3,317	✓ 30,844	منشورات عربية	✗	لا يوجد	890,1✗	رومانيا
	✓	✓ 11,221	593,124✓		✓	لا يوجد	لا يوجد	روسيا
	✓	✓ 10,009	✓ 69,055	آخر نشاط 2016	✓	لا يوجد	✗ 1,329	إسبانيا
	✓	✓ 3,172	✓ 4,078		✓	لا يوجد	لا يوجد	سلوفاكيا
	✓	149✓ 3,	2596,1✓		✓	لا يوجد	✗ 353	السويد
	✓	✓ 2,585	✓ 11,923		✗	لا يوجد	لا يوجد	سويسرا
	✓	✓ 2,464	✓ 10,207		✗	لا يوجد	761✗	صربيا
+ قنصلية	✓	✓ 14,266	✓ 27,499	+ قنصلية	✓	63✗	✗ 1,290	تركيا
	✓	757,2✓	578✓ 14,		✗	لا يوجد	455,1✗	أوكرانيا
	✓	✓ 64,387	✓ 28,165	موقع مواكب	✓	928,1✓	019,4✓ 1	المملكة المتحدة
	✓	لا يوجد	✓ 7,634	يدعم 3 لغات	✓	لا يوجد	225✗	الفاتيكان

مصر والأردن								
السفارة الإسرائيلية				السفارة الفلسطينية				الدولة
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
+ قنصلية	✓	✓ 62,700	✓ 249,536	+ قنصلية	✓	لا يوجد	✗ 37,368	مصر
	✓	✓ 13,000	✓ 73,523		✗	لا يوجد	لا يوجد	الأردن

الدول العربية				
السفارة الفلسطينية				الدولة
Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
آخر نشاط على الموقع 2015	✓	✗ 159	✗ 34,059	الجزائر
	✗	لا يوجد	✗ 3,171	البحرين
	✗	لا يوجد	لا يوجد	جزر القمر
	✗	لا يوجد	لا يوجد	جيبوتي
	✓	لا يوجد	✗ 272,7	العراق
	✗	✗ 75	✗ 060,4	الكويت
	✓	لا يوجد	✗ 4, 106	لبنان
	✗	لا يوجد	✗ 7,760	ليبيا
	✗	لا يوجد	✗ 812	موريتانيا
	✗	لا يوجد	✗ 3,271	المغرب
	✗	لا يوجد	✗ 890,4	عمان
	✓	لا يوجد	لا يوجد	قطر
+ قنصلية	✗	✗ 307	✗ 20,020	السعودية
	✗	لا يوجد	لا يوجد	الصومال
	✗	لا يوجد	لا يوجد	السودان
	✗	لا يوجد	✗ 9,213	سوريا
	✗	لا يوجد	✗ 73,012	تونس
+ قنصلية	✗	لا يوجد	✗ 113,5	الإمارات
	✗	لا يوجد	لا يوجد	اليمن

منظمات								
البعثة الإسرائيلية				البعثة الفلسطينية				Country
Notes	Web	Twitter	Facebook	Notes	Web	Twitter	Facebook	✓✗
	✓	✓ 22,185	✓ 97,104	مواكب	✓	✓ 51,281	✗ 7,165	الأمم المتحدة (نيويورك)
	✗	✓ 7,235	✓ 4870,1		✗	✗ 1,993	✗ 2,176	الأمم المتحدة (جنيف)

***ملاحظة:**

يشير الرمز (✓) إلى أن الحساب موثق إذا كان مجاوراً لحساب فيسبوك أو تويتر، وإلى توفر موقع إلكتروني إن كان في خانة ويب.

يشير الرمز (✗) إلى أن الحساب غير موثق إذا كان مجاوراً لحساب فيسبوك أو تويتر، وإلى عدم توفر موقع إلكتروني إن كان في خانة ويب.

حسابات إسرائيلية رسمية بارزة			
Account name	Language	Facebook	Twitter
نتنياهو (مكتب رئيس الوزراء)	عربي	721,314✓	056,178✓
نتنياهو (مكتب رئيس الوزراء)	انجليزي	347,2,321✓	338 ,775✓
نتنياهو (مكتب رئيس الوزراء)	عبري	737✓ 165,	✓ 47,565
نتنياهو (مكتب رئيس الوزراء)	روسي	8,2041✓	□8371✓
ريفلين (مكتب الرئيس)	عبري	109,289✓	510,90✗
ريفلين (مكتب الرئيس)	انجليزي	لا يوجد	871,119✓
أوفير جندلمان	عربي	715,157✓	113,75✓
المنسق	عربي	885,609✓	435,10✗
جيش الدفاع	انجليزي	✓ 2,383,951	449,133,1✓
جيش الدفاع	عبري	لا يوجد	060,164✓
جيش الدفاع	فارسي	لا يوجد	952,6✗
جيش الدفاع	فرنسي	8,83612✓	✓ 43.532
جيش الدفاع	اسباني	✓ 520,687	347,52✓
أفيخاي أدرعي	عربي	429,516,1✓	563,302✓
إسرائيل تتكلم العربية	عربي	130,038,2✓	082,282✓
إسرائيل باللهجة العراقية	عربي	424,332✓	لا يوجد
إسرائيل تتكلم الاسبانية	إسباني	54,617✓ 5	362,54✓
إسرائيل تتكلم العبرية	عبري	264,65✓	998,15✓
إسرائيل تتكلم الفارسية	فارسي	476,190✓	746,182✓
إسرائيل تتكلم الروسية	روسي	669,124✓	868,11✓
إسرائيل في الخليج	عربي	لا يوجد	303,31✓
وزير الخارجية السابق (كاتس)	كل تغريدة لغة	20,6871✓	146,23✓
وزير الخارجية (اشكنازي)	كل تغريدة لغة	080,105✓	124,39✓
وزارة الخارجية	انجليزي	298,634✓	074,230✓

حسابات فلسطينية رسمية بارزة			
Account name	language	Facebook	Twitter
الرئيس - محمود عباس	عربي	400,926✓	لا يوجد
رئيس الوزراء - محمد اشتية	عربي	353,144✓	507 ,5✓
مكتب رئيس الوزراء	عربي	065,228✓	لا يوجد
مكتب رئيس الوزراء	انجليزي	لا يوجد	531,9✗
المتحدث باسم الحكومة – إبراهيم ملحم	عربي	✓ 101,254	040✗ 7,
دائرة المفاوضات في منظمة التحرير	انجليزي	لا يوجد	901,45✓
حنان عشراوي	انجليزي	لا يوجد	311,21✓
حسام زملط	انجليزي	393,5✗	528,4✓
وزارة الخارجية	عربي	848,28✓	773,1✗

النتائج:

خلصت الورقة للنتائج الآتية:

١. **غـيـاب الاستراتيجية الوطنية للدبلوماسية الرقمية** كأداة نضالية على الرغم من التوجه الفلسطيني الرسمي نحو المقاومة اللاعنفية، وأقرب مثال على ذلك عدم وجود صفحات وحسابات رسمية لوزير الخارجية والغالبية العظمى من السفراء، علاوة على أن أغلب سفاراتنا في الدول العربية ليس لها وجود رقمي.

٢. شح الكوادر المؤهلة لممارسة الدبلوماسية الرقمية، ويتجلى ذلك بمستوى المحتوى المقدم عبر المنصات الموجودة، من حيث غياب اللغات المتعددة وغياب ألوان الإبداع الرقمي من فيديوهات ذات دلالة وصور جذابة بأنواعها كالإنفوجراف إضافة لغياب الرسالة الموجهة.

٣. **وجود فجوة شاسعة في أعداد المتابعين** لصالح المنصات الإسرائيلية، بل إن أغلب متابعي السفارات الفلسطينية في الدول هم من الجالية الفلسطينية هناك، بعكس السفارات الإسرائيلية التي تستقطب متابعة شعوب الدول المضيفة.

٤. **إهمال توثيق المنصات الرسمية** وهو أمر بالغ الأهمية لتسهيل عملية البحث عن المنصة وحماية الرواية من التزييف والتحريف.

٥. **أهمية دور المؤسسات غير الحكومية** إذ يظهر أن تلك المؤسسات تتعاون مع الحكومة الإسرائيلية في خططها لتعزيز ثقافة الدبلوماسية الرقمية في حين غابت المؤسسات الفلسطينية عن المنافسة في هذا الميدان.

التوصيات

يتضح من مقارنة المؤشرات الرقمية بأن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية أمامها الكثير لتفعله من أجل تحقيق الهدف الأساسي وهو التواصل مع العالم من خلال استخدام هذا المنتج العصري الحديث المتمثل بالمنصات الرقمية المختلفة. وبما أن «الجيل الحالي» من المواطنين حول العالم يستهويه العالم الرقمي، فمن الواجب الاستجابة لهذه المتطلبات من خلال استخدام الوسائل التي تناسب العصر. لا بد للمؤسسة الرسمية الفلسطينية أن تتسلح بالقناعة بأهمية الدبلوماسية الرقمية كإحدى أدوات القوة الناعمة، وأحد أشكال النضال الوطني الفلسطيني الذي يتناغم مع تطورات العصر من جهة، ويتكامل مع أساليب النضال الأخرى للوصول إلى الهدف المنشود من جهة أخرى. ولكي تتعزز الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، يتعين القيام بمجموعة من الخطوات:

١. **بناء إستراتيجية للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية:** بحيث تصبح من صلب

عمل السلك الدبلوماسي، كإحدى أدوات القوة الناعمة الرئيسة، من خلال وضع خطط عمل وفق محددات ترتكز إلى تسخير الإمكانيات المادية والبشرية لأنشطة الدبلوماسية الرقمية على المستوى الرسمي الفلسطيني، ولتحقيق هذا لا بد من إيجاد دائرة متخصصة للدبلوماسية الرقمية بـوزارة الخارجية، بإمكانيات تضمن الممارسة الجيدة للدبلوماسية الرقمية في الدوائر الرسمية الفلسطينية.

٢. **تـدريـب الـكـوادر الدبلوماسية الفلسطينية الجديدة والحالية وتأهيلها**، من خلال دورات تخصصية دقيقة تمكنهم من الإبحار في العالم الرقمي، وقد يكون لتفعيل دور المعهد الدبلوماسي- الذي تم توقيع اتفاق إنشائه مع الحكومة الهندية في شباط ٢٠١٧ ولم يفتتح حتى تاريخه - باع في تحقيق هذا الأمر. [٣٨]

٣. **الانخراط في المحافل الدولية والإقليمية التي تعنى بالدبلوماسية الرقمية** من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والسعي لتنظيمها، والانفتاح على مراكز البحوث والدراسات الخاصة بالدبلوماسية الرقمية، والاهتمام بالتقارير الدورية المتخصصة التي تفحص الدبلوماسية الرقمية، بما يتيح مواكبة التطورات.

٤. **فرض مقررات مدرسية وجامعية** تثقف الطالب الفلسطيني وتسلحه بطرق نشر رواية وطنه عبر الشبكة ليكون نداً، وعند الحاجة ليكون سفيراً رقمياً يواجه ما زرعته الهسبراه من أكاذيب، وعقد ورش بهذا الصدد مع تحفيز دوري لمن يبرز دوره في هذا المجال.

٥. **إنشاء مواقع إلكترونية احترافية:** تتبع كل سفارة بحيث تقدم محتوى على الأقل بلغة البلد الموجودة فيه السفارة إضافة للعربية والإنجليزية.

٦. **إنشاء صفحة رسمية موثقة على فيسبوك** تابعة لكل سفارة وتوثيق الصفحات القائمة غير الموثقة مع مراعاة تقديم المحتوى بلغة البلد الموجودة فيه السفارة إضافة للعربية والإنجليزية.

٧. **إنشاء حساب رسمي موثق على تويتر** تابع لكل سفارة وتوثيق الحسابات القائمة غير الموثقة مع مراعاة تقديم المحتوى بلغة البلد الموجودة فيه السفارة إضافة للعربية والإنجليزية.

٨. **إنشاء ست منصات جديدة موثقة لوزارة الخارجية** عبر فيسبوك وتويتر توفر كل لغات الأمم المتحدة (الإنجليزية، الصينية، الفرنسية، الإسبانية، الروسية) بالإضافة للغة العبرية مع توفير اللغات

نفسها في الموقع الرسمي للوزارة. أما بالنسبة للغة الصينية فيجب إنشاء حساب إضافي عبر منصة «ويبو» الصينية.

٩. **تصميم هوية بصرية موحدة لمنصات وزارة الخارجية** والأجسام التابعة لها تراعي إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية.

١٠. **تعزيز توجيه خطاب منصات السفارات** لشعب الدولة الذي توجد فيه السفارة وعدم الاكتفاء بمخاطبة الجالية الفلسطينية. على سبيل المثال لا الحصر من خلال المشاركة الرقمية في إحياء المناسبات الوطنية للبلد المضيف للسفارة.

هوامش

١ خطاب رئيس سلفادور

https://youtu.be/7gUINMQS1JY

٢ تصنيف معهد أكا ٢٠١٧ https://bit.ly/2AwsBbY

٣ تعريف الدبلوماسية الرقمية https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2017.1297175

4 https://web.archive.org/web/20120702141435/http://digitaldiplomacy.fco.gov.uk/en/about/digital-diplomacy

٥ المصدر السابق

6 https://embassies.gov.il/EU/NEWSANDEVENTS/NEWSLETTER/Pages/1st-International-Digital-Diplomacy-Conference.aspx#p

7 https://www.jpost.com/opinion/reaping-the-benefits-of-digital-public-diplomacy-518519

8 https://mfa.gov.il/MFA/AboutTheMinistry/Events/Pages/Social-media-and-the-Arab-world---First-DigitalDiplomacy-conference.aspx

9 https://alassas.net/2064/

10 https://alrasedproject.wordpress.com/2013/06/25/

١١ - تنويه: جداول المقارنة التفصيلية التي أعدها الباحث موجودة في نهاية الورقة. علمًا أن البيانات تم جمعها في الفترة: (من ٢١ يناير إلى ٢٥ يناير من العام ٢٠٢٠).

12 http://www.mofa.pna.ps

13 https://www.facebook.com/mofa.pna

14 https://twitter.com/pmofa

ملاحظة: ليس لوزير الخارجية الفلسطيني «رياض المالكي» أي حساب على فيس بوك وتويتر.

15 https://mfa.gov.il/mfa

16 https://www.facebook.com/IsraelMFA

17 https://www.facebook.com/IsraelHebrew

18 https://www.facebook.com/IsraelSpanish/

19 https://www.facebook.com/IsraelRussian

20 https://www.facebook.com/IsraelArabic

21 https://www.facebook.com/IsraelPersian

22 https://www.facebook.com/katzisraellikud

23 https://www.facebook.com/%D7%92%D7%91%D7%99-%D7%90%D7%A9%D7%9B%D7%A0%D7%96%D7%99-Gabi-Ashkenazi-256477885275117/

24 https://twitter.com/IsraelMFA

25 https://twitter.com/IsraelHebrew

26 https://twitter.com/israelinspanish

27 https://twitter.com/IsraelRussian

28 https://twitter.com/israelarabic

29 https://twitter.com/IsraelPersian

30 https://twitter.com/Israel_katz

31 https://twitter.com/Gabi_Ashkenazi

تم أخذ إحصائية المتابعين لجميع الحسابات (فيس بوك + تويتر) يوم ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠. وإحصائية حسابات وزير الخارجية الجديد يوم ٣١ أيار ٢٠٢٠.

32 https://mfa.gov.il/MFAFA/Pages/default.aspx

33 https://www.youtube.com/user/Israel

34 https://www.youtube.com/channel/UClfIvu2gaw-pyGlKJ6r9XS4w

35 https://www.youtube.com/channel/UC6zZ6ROU-fiMqSRrsMQamlhA

36 https://www.facebook.com/IsraelinIraqi

37 https://twitter.com/IsraelintheGulf

38 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=p3PFWBa733319024229ap3PFWB

بين إرث إدارة ترامب وعكسه: توجهات إدارة بايدن بشأن قضية فلسطين

د. وليد سالم *

في دراستين للعددين الأخيرين من مجلة سياسات (عدد ٤٨ وعدد ٤٩-٥٠) تطرق الكاتب إلى الانتخابات الأميركية في العام ٢٠٢٠، من حيث برامج المرشحين والأحزاب، وتفاعلاتها مع الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأميركية، وأثرها على الإقليم العربي، وبشكل خاص على فلسطين. تأتي هذه الورقة كمتابعة لسياسة الإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة تجاه فلسطين. وفي هذا الإطار تحلل الدراسة بداية إرث إدارة ترامب السابقة بشأن القضية الفلسطينية، ثم تناقش كيف ستتعامل معه الإدارة الجديدة بناءً على تصريحاتها وسلوكها حتى لحظة كتابة هذا النص في العاشر من آذار ٢٠٢١؟ وكيف تتكيف مع التطورات الداخلية والخارجية التي حصلت منذ انتقلت الرئاسة من أوباما إلى ترامب؟ وما هي الجوانب التي ستبقيها الإدارة الجديدة من قرارات ترامب في التعامل مع القضية الفلسطينية؟ وما هي الجوانب التي ستلغيها؟ ولماذا؟ وذلك في ضوء التفاعلات الأميركية الداخلية والإقليمية الفلسطينية -الإسرائيلية. بعد تحليل هذه العوامل تذهب الورقة إلى استشراف المواقف الأميركية تجاه فلسطين، حيث ترجح الدراسة تعزز التوجه الأميركي إلى إدارة الصراع أو الانسحاب منه، إلا إذا حدثت انتفاضة فلسطينية أو تغيرات كبرى في المنطقة يمكن أن تجبر الإدارة الأميركية على التدخل من

* أستاذ مساعد بجامعة القدس، ومدير تحرير مجلة "المقدسية".

أجل تسوية الصراع. بعد ذلك تفحص الورقة ممكنات إحداث التغيير في المواقف الأميركية تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة والطرق التي يمكن استخدامها وتوظيفها من خلال أجندة عمل فلسطينية للتعامل مع الساحة الأميركية الرسمية وغير الرسمية في آن معاً. وتنتهي الورقة بخاتمة تلخص بعض ما جاء فيها وتقترح أن أوراق تعطيل الحل موجودة عند أميركا، وهو ما يستوجب تغييره، عبر طرح أفق للعمل يقوم على شحذ الدور الفلسطيني تجاه قضيته داخل الوطن وخارجه كمحفز للآخرين كي يتحركوا بشأنها.

إرث إدارة ترامب واتجاهات إدارة بايدن بشأن فلسطين

تسلّم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مسؤولياته، مطلع العام ٢٠١٧، على وقع فشل إدارة الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما في تحقيق اتفاق تسوية للقضية الفلسطينية بين المفاوضين الفلسطيني والإسرائيلي. تعددت أسباب هذا الفشل بين موقف حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف بزعامة بنيامين نتنياهو، وبين المواقف الأميركية التي عبر عنها جون كيري وزير الخارجية الأميركي آنذاك، التي على الرغم من تناقض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع بعض مكوناتها لاسيما ما يتعلق بالعاصمة الفلسطينية في ضواحي القدس والاستيطان الصهيوني، فإنها تقاطعت مع مواقف الحكومة الإسرائيلية في طرح ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، واعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، والقبول فقط بإقامة عاصمة فلسطينية في ضواحيها، إما داخل الحدود البلدية المفروضة على المدينة منذ احتلال ١٩٦٧ كمنطقة بيت حنينا، أو خارج هذه الحدود كمنطقة أبو ديس الواقعة في محافظة القدس، وأخيراً القبول بضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل مع تبادل أراض. ومع هذا الفشل انتقل جون كيري للتفاوض ثنائياً مع إسرائيل على بنود اتفاق إطار للتسوية بدلاً من اتفاق للتسوية ابتداء من تشرين الأول ٢٠١٣، وذلك دون إشراك الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذه المفاوضات، التي شكلت نتائجها صدمة للرئيس محمود عباس عندما أطلعه جون كيري على نتائجها أثناء لقائهما في باريس في آذار ٢٠١٤، نظراً لعدم توافقها مع الحد الأدنى المقبول فلسطينياً (رافيد، ٢٠١٤). بقية القصة بعد ذلك معروفة، حيث رفضت حكومة نتنياهو إطلاق دفعة رابعة من الأسرى كان متفقاً عليها، مما أدى إلى توقف المفاوضات. وحمّل كيري إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات، لكن لم يترتب على هذا التحميل أي عقوبات أو ضغوط أميركية جادة لثني إسرائيل عن مواقفها.

مع ذلك، لم ييأس جون كيري من توقف المفاوضات، فقد استمر في محاولاته، في العام ٢٠١٦، بعد أن كرس العام ٢٠١٥ لإنجاز الاتفاق النووي مع إيران. ففي شباط ٢٠١٦ عُقد مؤتمر رباعي في مدينة العقبة الأردنية شارك فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والملك الأردني عبد الله بن الحسين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية الأميركي جون كيري. ناقش المؤتمر إطلاق مبادرة إقليمية أعدها جون كيري لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تتضمن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ووجود دولتين لشعبين فلسطينية وإسرائيلية مع تعديلات حدودية متفق عليها، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار الدولة الفلسطينية، وإقامة عاصمتين للشعبين في القدس، على أن يتلو هذه التسوية تطبيع عربي مع إسرائيل، وعدت الأردن ومصر أن تشمل السعودية والإمارات العربية المتحدة. وخلال الاجتماع رفض نتنياهو خطة كيري، وطرح خطة بديلة من جانبه تتضمن بعض التحسينات للفلسطينيين مثل توسيع البناء في المنطقة «ج»، لكن مقابل قبول توسيع الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبرى في الضفة. وهكذا فقد انتهى الاجتماع إلى الفشل (رافيد، ٢٠١٧).

شكل المؤتمر الإقليمي الذي عقد في مدينة العقبة أساساً للبناء عليه من إدارة الرئيس ترامب اللاحقة. لكن مع تغيير هذه المرة. فإذ نصت مبادرة كيري على مواكبة عربية من الأردن ومصر، ودول الخليج بدرجة معينة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حتى نجاحها ليتلو ذلك تطبيع عربي مع إسرائيل، فإن إدارة ترامب أرادت بناءً على نصائح نتنياهو أن تجعل التطبيع العربي الإسرائيلي يأتي أولاً، على أن تتم تسوية (أو تصفية) الموضوع الفلسطيني في مرحلة لاحقة بعد هذا التطبيع. وقد صرح نتنياهو بعد لقائه الرئيس ترامب في واشنطن إثر تنصيبه قائلاً: «لأول مرة في حياتي، ولأول مرة في حياة بلدي، فإن الدول العربية لم تعد ترى في إسرائيل عدواً وإنما حليفاً» (رافيد، ٢٠١٧). ويبدو أن هذا التصريح كان كشفاً عما كان يجري من محادثات تطبيع سري وعلني مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، التي أنتجت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في حالات الإمارات والبحرين والسودان تحت اسم «اتفاقيات إبراهيم»، وعلاقات جزئية على مستوى مكاتب تمثيل بين المغرب وإسرائيل في العام ٢٠٢٠. مثلت هذه التحولات تغيراً في المبادرة العربية للسلام، التي اشترطت حدوث التطبيع بانسحاب إسرائيل أولاً من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في العام ١٩٦٧. وبهذا التحول تكون إدارة ترامب قد وضعت مساراً جديداً أمام إدارة بايدن لن تستطيع هذه الأخيرة سوى دعمه، فلن تقول «لا» للتطبيع

العربي الذي تم مع إسرائيل خارج سقف المبادرة العربية للسلام؟ ولِم لا ترحب به كما فعلت منذ أيامها الأولى في الحكم؟ ولِم لا تسعى لاحقاً إلى المزيد من تطبيع دول عربية إضافية مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية؟ مثلت هذه المسألة النقطة الأولى التي تركها ترامب لبايدن ولن يستطيع الأخير تجاوزها.

أما المسألة الثانية التي خلفها ترامب لبايدن فتتعلق بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس تنفيذاً لقرار اتخذه الكونغرس في العام ١٩٩٥، وعكفت الإدارات الأميركية السابقة على تأجيل تنفيذه شهوراً عدة مرةً بعد مرة من خلال أوامر رئاسية، حتى جاء ترامب ونفذ القرار، مزيلاً بذلك عثرة كانت قائمة في العلاقات بين البيت الأبيض والكونغرس بديمقراطييه وجمهورييه الذين أيدوا جميعاً نقل السفارة إلى القدس. لذا سيجد الرئيس بايدن نفسه في توافق مع الكونغرس في نقل السفارة إلى القدس ولن يعيدها إلى تل أبيب. في المقابل طرحت إدارة بايدن إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس للتعامل مع الفلسطينيين، وهي القنصلية التي كان قد أغلقها ترامب. حتى لحظة إنهاء هذا النص لم يكن قد أعيد فتح القنصلية الأميركية في القدس، بينما استمرت وحدة الشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية في القدس، المُقاطَعة فلسطينياً، تتابع الشؤون الفلسطينية.

هناك ثلاث مسائل أخرى خلفها ترامب لبايدن، ولم يغيرها الأخير وهي، أولا: قرار إدارة ترامب وسم منتجات المستعمرات الإسرائيلية ومنتجات المنطقة «ج» في الضفة الغربية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأميركية بأنها منتجة في إسرائيل. وثانيا: قرار إدارة ترامب وسم المنتجات الفلسطينية الواردة إلى أميركا من الضفة بعبارة «الضفة الغربية» والأخرى الواردة من غزة بعبارة «قطاع غزة»، على اعتبار أن الضفة وغزة وحدتان إداريتان منفصلتان لا تجمعهما فلسطينيتهما تحت تسمية واحدة. وقد تم إعلان القرارين المذكورين في أولا وثانيا أثناء زيارة مايك بومبيو الوداعية إلى إسرائيل في تشرين الأول ٢٠٢٠. وثالثا القرار الذي صدر في تشرين الأول ٢٠٢٠ بمنح الأميركيين المولودين في القدس حق كتابة عبارة «مولود في إسرائيل» في جوازات سفرهم بدلاً من عبارة «مولود في القدس» كما كان الحال عليه في قرارات الإدارة السابقة، وما ينطوي على ذلك من تعزيز الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وعندما سئل الناطق بلسان وزارة الخارجية نيد برايس في عهد الرئيس جو بايدن في مؤتمر صحافي في شباط ٢٠٢١ عما إذا كانت إدارة بايدن تنوي تغيير هذا الترتيب المتعلق بجوازات سفر الأميركيين المولودين في القدس، أجاب:» ليست لدينا تغييرات بشأن هذه النقطة». (برايس، موقع وزارة الخارجية الأميركية،

شباط، ٢٠٢١).

بناء على ما تقدم، فإن هناك خمسة أمور متعلقة بفلسطين حدثت في عهد ترامب، ولم تقرر إدارة بايدن تغييرها: الأولى تتعلق بعكس مسار التطبيع العربي مع إسرائيل ليستند مجدداً إلى نص المبادرة العربية للسلام بألا تطبيع قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة، والثاني يتعلق بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والثالث يتعلق باعتبار المستعمرات والمنطقة «ج» في الضفة الغربية ومنتجاتها جزءاً من إسرائيل، والرابع: اعتبار الضفة وغزة وحدتان إداريتان منفصلتان. لا عجب بناءً على ذلك أن يرد في تقرير صدر عن مؤسسة راند البحثية الأميركية خيار يدعو إلى الكونفدرالية بين إسرائيل ودولتين فلسطينيتين واحدة في الضفة والأخرى في غزة (إيجل وسي روس وآخرين، ٢٠٢١). وخامساً: النظر إلى القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل عبر تسجيل مكان الولادة للأميركيين المولودين في القدس على أنه إسرائيل.

عدا هذه المسائل الخمس، أعلنت إدارة بايدن أنها ستغير ثلاثة أخرى، لكنها تركتها للمقايضة مع الجانب الفلسطيني، وهذه المسائل الثلاث هي: أولاً: إعادة المساعدات الأميركية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي بقيت مشروطة بموافقة السلطة الوطنية الفلسطينية على التوقف عن دفع مساعدات لعائلات الشهداء والأسرى. ثانياً: إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن حسب الترتيب السابق قبل أن تغلقه إدارة ترامب، أي بقرارات مؤقتة تجدد مرة كل ستة أشهر من أجل التحايل على قرار للكونغرس اتخذ في نهاية ثمانينيات القرن الماضي يعتبر (م.ت.ف) منظمة إرهابية. أما الثالث: فيتعلق بإعادة تمويل وكالة الغوث الدولية الذي لم ينفذ حتى الآن على الرغم من تخصيص الكونغرس الميزانيات لذلك. وما عدا ذلك لم تشر الإدارة الجديدة أيضاً إلى إعادة دعم مستشفيات القدس الشرقية التي أوقف ترامب دعمها.

تصريحات الإدارة الجديدة

إذا ما أتى المرء على تصريحات الإدارة الجديدة وأقطابها بعد تنصيبها، فلن يجد تصريحاً رسمياً يقول بشكل جلي لا لبس فيه إن إدارة بايدن قد قررت إلغاء خطة صفقة القرن المسماة «خطة السلام من أجل الازدهار»، وبمراجعة الصفحتين الإلكترونيتين الرسميتين للبيت الأبيض ووزارة الخارجية لم يجد الباحث أي نص من هذا القبيل. في المقابل وجدت أحاديث عن أن المستوطنات الإسرائيلية هي عقبة في طريق السلام، بدلاً من لغة تعتبرها غير شرعية كما جاء في قرار مجلس الأمن، ووجدت أحاديث أخرى عن أن الحل للنزاع يتم من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين

وليس استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية. أي العودة إلى السياسة التقليدية للولايات المتحدة التي تمنح إسرائيل حق التقرير بشأن الدولة الفلسطينية حدوداً ومساحةً وسلطات وكأنه لا توجد قرارات أممية مرجعية تحدد هذه الأمور.

وإذ لم يتطرق الرئيس بايدن في خطابه الأول إلى القضية الفلسطينية، وأعطى الأولوية لقضايا الصراع مع الصين وروسيا، ومعالجة الملف النووي الإيراني كما فعل ذلك في وثيقته الأولية للأمن القومي، حيث جاء فقط ذكر السعي إلى استئناف الدور الأميركي لتحقيق حل الدولتين دون تعهدات محددة في هذا الإطار (البيت الأبيض ٢٠٢١، وعيسى ٢٠٢١). وترك الرئيس الملف الفلسطيني الإسرائيلي لوزير خارجيته أنتوني بلينكن الذي تحدث عنه في مرات عديدة لعل أهمها أثناء لقائه مع وولف بليتزر على قناة (سي.أن.أن)، حيث رحب الوزير بلينكن باتفاقيات إبراهيم، كما تحدث عن إمكانية الانخراط الأميركي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشرط أن تنخرط الأطراف ذاتها قبل ذلك، وقال: إن «الحقيقة الصعبة هي أننا على مسافة بعيدة، ورؤية انطلاقة وحل نهائي للمشاكل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنشاء دولة فلسطينية» (بلينكن، شباط ٢٠٢١). وأضاف: إن توجه وزارته بناء على ذلك مبني على مقاربة عدم إحداث الضرر (do no harm)، وذلك عبر مطالبة الطرفين بعدم القيام بأي إجراءات أحادية تعطل العمل من أجل خلق ظروف مواتية لإعادة استئناف مفاوضات السلام. وأضاف: لن تتم إعادة نقل السفارة الأميركية من القدس إلى تل أبيب. ورداً على سؤال مقدم البرنامج بليتزر بشأن دعم أميركا إقامة عاصمة فلسطينية في القدس، فقد استنكف الوزير عن تقديم دعم أميركي كهذا وقال إن هذا الأمر يتعلق بالمفاوضات النهائية بين الطرفين (بلينكن، شباط ٢٠٢١). وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس قد صرح أيضاً بأنه قد تقرر إعادة الدعم الأميركي للفلسطينيين، وأنه تجري عملية فحص الكيفية التي ستتم بها إعادة هذه المساعدات بالاستناد إلى القيم والمصالح والقانون الأميركي. وفي ما يتعلق بقرار الصندوق القومي اليهودي الشروع بشراء أراض للاستيطان في الضفة الغربية، قال برايس: إن على الطرفين التوقف عن القيام بأي إجراءات تصعد التوتر وتعقد جهود إحياء عملية السلام مثل ضم الأراضي والنشاط الاستيطاني وعمليات الهدم من قبل إسرائيل، والتحريض على العنف وتقديم مساعدات للأفراد المسجونين بسبب أنشطة إرهابية من قبل الفلسطينيين (برايس، موقع وزارة الخارجية الأميركية، شباط ٢٠٢١). وعلق برايس على قرار محكمة الجنايات الدولية بدء تحقيق ضد الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

١٩٦٧)، قائلاً: «فلسطين ليست دولة مستقلة، لذا فإن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية غير مناسب، وقد عارضت الولايات المتحدة صلاحية المحكمة الجنائية الدولية لفحص جرائم الحرب الإسرائيلية». (موقع وزارة الخارجية الأميركية: شباط ٢٠٢١). وأخـيراً فقد صوت مجلس الشيوخ الأميركي أوائل شباط ٢٠٢١ على إبقاء السفارة الأميركية في القدس بمصادقة ٩٧ من أعضاء المجلس مقابل معارضة ٣ فقط هم بيرني ساندرز وإليزابيث وارين وتوم كاربر (لازاروف، شباط ٢٠٢١).

يترتب على ما سلف أننا نشهد حالة عودة إلى السياسة الأميركية التقليدية تكررت في التصريحات أعلاه، وفي مبادرة كيري ٢٠١٣-٢٠١٤ وسياسة الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما وثقها كلها الدكتور المرحوم صائب عريقات في كراساته عن تطورات العملية السياسية والتفاوضية منذ ٢٠١٠ وحتى وفاته العام الماضي (عريقات ٢٠١٠-٢٠٢٠). ووردت كذلك في برنامج الحزب الديمقراطي للانتخابات الأخيرة (صفحة الحزب الديمقراطي)، وتقضي هذا السياسة إلى دعم غير مشروط لإسرائيل وتحالف استراتيجي وعضوي معها كونها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الأميركية الداخلية المرتبطة بالتوجهات الأنجليكانية ونفوذ اليهود الاقتصادي والسياسي هناك، وضمان وجود إسرائيل واستمرارها والاعـتراف بها ضمن حدود آمنة ورفض فرض أي عقوبات عليها بما في ذلك من مجلس الأمن الدولي، أو رفع قضايا ضدها في المحاكم الدولية، أو وقف المساعدات لها. وفي المقابل إقرار دولة فلسطينية مشروطة بموافقة إسرائيل على حدودها وطبيعة سلطاتها ومناطق سيادتها، تكون منزوعة السلاح، وتعترف بدولة إسرائيل كدولة يهودية، وتمتنع عن المطالبة بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، وتقبل بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل مع ترتيبات عاصمة فلسطينية في أطرافها، وقبول ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل وبقاء الجيش الإسرائيلي في غور الأردن فترة طويلة، وتمتنع عن إشراك أي أطراف فلسطينية لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تنبذ الإرهاب ولا تعترف بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل في الحكومة الفلسطينية، وتقبل وقف المساعدات لعائلات الشهداء والأسرى وتوقف التحريض ضد إسرائيل داخلياً وخارجياً.

فرضت صفقة القرن بعض المتغيرات على السياسة الأميركية التقليدية تجاه القضية الفلسطينية يمكن استنباطها من الفوارق بين «خطة السلام من أجل الازدهار «(صفقة القرن) وتلك السياسة التقليدية. لكن لعل الفوارق تتعلق بجوانب كمية وليست نوعية، ففي الحالتين، هناك دولة فلسطينية تقام بشروط مفروضة إسرائيلياً ودولياً ودون

سيادة على القدس ولا عودة للاجئين إلى داخل إسرائيل، لكن هذه الدولة في السياسات الأميركية السابقة لصفقة القرن تتمتع بمساحة أكبر في الضفة الغربية مما جاءت عليه في صفقة القرن، إذ كانت تزيد على تسعين بالمائة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مضافاً إليها عملية تبادل أراض، بينما لم تزدد النسبة المعطاة لفلسطين في صفقة القرن عن سبعين بالمائة من الضفة تضاف إليها مناطق من النقب قرب غزة والخليل تبقى خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. عوضاً عن ذلك فإن السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الدولة الفلسطينية في صفقة القرن أكبر مما هي عليه في المبادرات الأميركية السابقة، كما أن الدولة الفلسطينية في صفقة القرن تخضع للسيادة الإسرائيلية فيما لا تتعدى صلاحياتها الشؤون المدنية وخدمة السكان بينما يحق للجيش الإسرائيلي أن يدخل أي رقعة منها لدواع أمنية في أي وقت (نصوص صفقة القرن). يضاف إلى ذلك أن الإدارات الأميركية السابقة اعتمدت أسلوب الضغط على الفلسطينيين باستخدام القوة الناعمة أكثر من القوة الخشنة، وذلك من خلال استخدام لغة التهديد والوعيد والضغط، بينما لجأت إدارة ترامب أكثر إلى القوة الخشنة من خلال قطع المساعدات وفرض الوقائع على الأرض في سياق ما عرف في حينه باسم استراتيجية «تحقيق الانتصار التام على الفلسطينيين» التي طرحها دانييل بايبس وشكل لها كتلتي مناصرين في الكونغرس الأميركي والكنيست الإسرائيلي (بايبس، ٢٠١٧). وأخيراً فإن صفقة القرن قد عززت التطبيع العربي مع إسرائيل بمعزل عن تطبيقها المسبق لبنود مبادرة السلام العربية، وذلك بعكس ما كانت عليه السياسات الأميركية السابقة التي طلبت تطبيعاً جزئياً من العرب مع إسرائيل خلال المفاوضات لكن لا يصبح كاملاً إلا بعد التوصل إلى حل تفاوضي شامل.

بناء على ما تقدم يمكن استخلاص أن السياسة الأميركية التقليدية لحل القضية الفلسطينية ستشهد بعض الخطوات إلى الخلف، التي تجعلها غير مواتية أكثر للحقوق الفلسطينية، فمدخل التطبيع العربي الإقليمي على حساب حل القضية الفلسطينية وعلى حساب الالتزام بالمبادرة العربية للسلام هو متغير جديد دخل خلال فترة ترامب وستستمر تداعياته خلال فترة بايدن، كما أن الانتخابات الإسرائيلية لنهاية آذار ٢٠٢١ هي انتخابات يكتنفها الصراع بين اليمين واليمين ولن تنتج حكومة مستعدة لحل القضية الفلسطينية بشكل عادل، زد على ذلك التفكك العربي وانهيار النظام القومي العربي والسكون المسيطر على الساحة الفلسطينية لجهة غياب أي مقاومة فعالة لا يخلق ضغوطاً تدفع العالم وأميركا للتحرك من أجل حل القضية الفلسطينية ، وأخيراً هناك رؤية الإدارة الأميركية

الجديدة بأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع بعيد عن الحل حالياً كما عبر عن ذلك أنتوني بلينكن في تصريحه الوارد أعلاه، وأن الأولوية هي لملفات الصين وروسيا وإيران، يضاف إلى ذلك تقلّص أهمية الشرق الأوسط لديها في ضوء تراجع قوة الإسلام السياسي فيه وتراجع احتياج الولايات المتحدة لنفطه في ضوء نمو إنتاج النفط الصخري الأميركي، هذا ناهيك عن أن الإدارة الأميركية الجديدة قد تكون معنية بتجميد الملف الفلسطيني الإسرائيلي لأسباب داخلية أميركية بحتة يقع على رأسها أن تفعيل العمل لحل هذا الصراع ربما يترتب عليه تصعيد الانشقاق بين اليمين واليسار داخل الحزب الديمقراطي ذاته حول طرق حل هذا الصراع ومقارباته، كما قد يترتب عليه في المقابل إطلاق حملة مضادة من القوى الإنجليكانية التي دعمت ترامب، ومن ترامب نفسه ضد السياسات الجديدة للرئيس بايدن، في وقت تحتاج فيه أميركا إلى تعزيز الوحدة الداخلية بعد الانقسام العميق الذي شهده المجتمع الأميركي وتوج بهجوم أنصار ترامب على الكابيتول في السادس من كانون الثاني ٢٠٢١ وما خلفه هذا الهجوم من تداعيات. في هذا الإطار قد تفضل الإدارة الأميركية الجديدة تعزيز التطبيع العربي الجاري مع إسرائيل عبر جلب أطراف عربية أخرى إليه مثل السعودية كما يرشح من بعض الأنباء وربما حتى سورية (بالتعاون مع روسيا)، لكن مقابل صفقات إنسانية وإعادة قبول النظام السوري دولياً وليس إعادة الجولان، وربما أيضاً بما يشمل أطرافاً من العراق واليمن وليبيا عبرت مراراً عن رغباتها في التطبيع مع إسرائيل، هذا ناهيك عن موريتانيا، واستئناف المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية حول ترسيم الحدود البحرية وحقول الغاز.

في ظل تجميد القضية الفلسطينية وتفعيل التطبيع العربي الإسرائيلي، ستقوم الإدارة الأميركية الجديدة بإدارة النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن أجل ذلك استنكفت الإدارة الجديدة عن تعيين مبعوث خاص لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكنها في المقابل قامت عينت هادي عمرو المعروف بمهاراته في مجالات إدارة النزاع نائباً لوزير الخارجية الأميركية للشؤون الفلسطينية الإسرائيلية. وعمرو هو فلسطيني ولد في بيروت في العام ١٩٦٧ وترعرع في نيوجيرسي وفيرجينيا في الولايات المتحدة الأميركية وهو اقتصادي عمل في وزارة الدفاع في عهد الرئيس بيل كلينتون، ولاحقاً في القطاع الخاص، ثم عمل في فرع معهد بروكينغز في الدوحة، ثم عمل كسكرتير مساعد للشؤون الإسرائيلية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما، حيث اشتغل على مسائل إنسانية مثل محاولة إدخال نظام (3G) لقطاع غزة ودعم إغاثي لها، وأنظمة مجاري للضفة. وضمن

مهماته في الإدارة الأميركية الحالية فإنه يعمل على تنظيم صرف ٧٥ مليون دولار خصصها الكونغرس لمشاريع تنموية في فلسطين، والإعداد لمؤتمر المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٣ شباط، وإعداد ورقة سياسات مقترحة حول الانتخابات الفلسطينية، وسيقوم عمرو بتمثيل الولايات المتحدة مع الفلسطينيين في ظل غياب وجود قنصل أميركي في القدس حتى الآن، كما سيمثل أميركا في اللجنة الرباعية في ضوء عدم تعيين الرئيس بايدن مبعوثاً أميركياً خاصاً لعملية السلام (رافيد، ٢٠٢١). وبينما يتم العمل على هذه الجوانب الإنسانية في إطار استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني وعمليات الضم الزاحف، يستمر توسع التحالف العضوي الأميركي الإسرائيلي، حيث قررت الحكومة الإسرائيلية في شباط ٢٠٢١ شراء طائرات دفعة جديدة من طائرات F 35 وطائرات التزود بالذخيرة في الجو، وذخيرة من أميركا بقيمة تسعة مليارات دولار تمول من المساعدات الأميركية لإسرائيل (إسرائيل اليوم، شباط، ٢٠٢١)، وبدأت إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى مشروعاً مشتركاً لتطوير نظام (حيتس ٤) الصاروخي الدفاعي الذي يشمل أنظمة رادار واعتراض صواريخ متطورة (جيروساليم بوست، شباط ٢٠٢١)، كما اتفق بايدن ونتنياهو أثناء اتصاله به رغم مجيء هذا الاتصال متأخراً يوم ١٧ شباط ٢٠٢١ على توثيق التحالف الاستراتيجي والتشاور بين البلدين في مختلف المجالات بما في ذلك الملف الإيراني (صفحة البيت الأبيض).

مع ما سبق، قد لا يرافق التوجه الأميركي لإدارة النزاع إدارة بايدن طيلة فترة حكمه، فهناك عوامل فلسطينية وإسرائيلية وإقليمية ودولية متحركة يمكن أن تدفع الإدارة للتدخل مجدداً لمحاولة حل النزاع أو تسويته، ترد أدناه.

حراك العوامل وتغيير الموقف الأميركي

من تصريحات المسؤولين في إدارة الرئيس بايدن يمكن استشفاف أن هذه الإدارة تأخذ بنظرية الواقعية التقليدية التي تهتم بالاعتبارات الأميركية الداخلية بعين الاعتبار، ممزوجة مع الليبرالية الدولية (بيرنز ، ٢٠٢٠)، لذا تهتم بالتعاون مع اليابان والهند والاتحاد الأوروبي من أجل احتواء الصين وروسيا، كما تهتم باعتماد القوة الدبلوماسية الناعمة مع إيران بمشاركة دول أخرى وذلك من أجل احتواء المشروع النووي الإيراني، بما يوقف تهديد هذا المشروع لإسرائيل والدول الحليفة لأميركا في المنطقة، وتطرح قضايا حقوق الإنسان كموجه لسياستها الخارجية، بالتركيز في منطقة الشرق الأوسط على السعودية والإمارات ومصر وتركيا، لكن الاستثناء لهذه السياسة الأميركية هو فلسطين، حيث تصمت هنا عن انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني مما يعكس

ازدواجية في المعايير.

على أن الدول تتحرك أيضاً تبعا للضغوط عليها من الشعوب أو من دول أو كتل دولية أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التحرك لا يعني بالضرورة التحرك لحل الصراع أو تسويته، ولكنه قد يكون تبعاً لعامل الضغط المحدد لتهدئة الصراع وإعادته إلى حالة قابلة للإدارة بدلاً من الحل من جديد، أو يكون التحرك هادفاً لدعم أحد الأطراف وإنقاذه من ورطة، وهكذا تتعدد أطراف الضغوط وأشكالها، وتتعدد أنواع التحرك المختلفة بناء على هذه الضغوط المختلفة.

أول العوامل التي يمكن أن تجعل الإدارة الأميركية تتحرك لتسوية الصراع هو العامل الفلسطيني، وبالذات عبر نشوب انتفاضة فلسطينية تحدث ما أحدثته الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧، التي أجبرت الولايات المتحدة وإسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها. وهناك أيضا إمكانية نشوب حرب على جبهة قطاع غزة أو لبنان، وهي كما علمت التجارب السابقة لن يكون لها الأثر نفسه على الولايات المتحدة كما الانتفاضة، ففي الحالة الثانية قد تضطر الولايات المتحدة إلى التدخل لمحاولة حل الصراع، أما في الحالة الثانية فقد تتدخل لوقف الحرب فقط ومعالجة آثارها بالتعاون مع حلفائها الإقليميين والدوليين.

أما في ما يتعلق بالعامل الإسرائيلي، فإن الصورة القائمة في إسرائيل لا توفر أي فرصة لطرح مبادرة إسرائيلية نحو التسوية مع الشعب الفلسطيني، فإسرائيل تشعر بأنها قادرة على فرض الحقائق على الأرض دون مقاومة فلسطينية فعالة، يرافقها أيضاً إقبال عربي على التطبيع معها. لهذا يتجه العامل الإسرائيلي منذ تنصيب إدارة بايدن إلى استكمال بناء المشاريع الاستيطانية الاستعمارية الضخمة والوفيرة من حيث عدد الوحدات السكنية المزمع بناؤها التي تقررت في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب التي سيستغرق تنفيذها مدة توازي فترة رئاسة الرئيس بايدن على مدى سنواتها الأربع وربما أكثر. وعليه، لن تكون هناك حاجة، ربما، لإقرار مشاريع استيطانية استعمارية جديدة تحرج إدارة بايدن وتسبب نقداً منها لإسرائيل إلا في حالات قليلة قد تطرأ في الضفة، مع الاستمرار في التوسع الاستيطاني الاستعماري بشكل مطرد في نطاق القدس الكبرى، مما يقلل الاحتكاك مع إدارة بايدن بهذا الشأن. من جهة أخرى تم إحياء المنتدى الإسرائيلي الأميركي حول إيران، للحيلولة دون نشوء أي احتكاكات مع الإدارة الأميركية يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات الاستراتيجية بينهما (عرب ٤٨، ٢٠٢١). عوضاً عن ذلك ستسعى إسرائيل إلى إقناع الإدارة الأميركية ببذل مزيد من الجهد لتحقيق المزيد من التطبيع العربي معها (أي

مع إسرائيل). كما ستطلب إسرائيل من إدارة بايدن الاستمرار في الدعم السياسي لإسرائيل في مختلف المحافل الدولية والدفاع عنها في وجه تحقيقات محكمة الجنايات الدولية ومعاقبة الفلسطينيين في حال توجههم إلى المحكمة ضد إسرائيل، وتعزيز التعاون العسكري وتزويدها بالأسلحة المتطورة والذخائر، وتنفيذ الاتفاقات الاستراتيجية كافة بين الجانبين بهذا الشأن، ودعم التعريف الإسرائيلي للاسامية ومكافحة القوى التي يشملها هذا التعريف داخل الولايات المتحدة وخارجها. كما ستصطف إسرائيل مع بعض دول الخليج للضغط على إدارة بايدن بشأن طرق التعامل مع الملف الإيراني.

في العامل العربي، ومقابل اتجاه التطبيع سابق الذكر، يمكن الانتباه إلى الدور الأردني المصري في إطار مجموعة ميونيخ التي تم تشكيلها مع فرنسا وألمانيا في مدينة ميونيخ الألمانية في شباط ٢٠٢٠. وهي مجموعة تهدف إلى تحقيق اتفاق تفاوضي إسرائيلي فلسطيني يفضي إلى دولتين تعيشان معاً بسلام وأمن واعتراف متبادل. التقت المجموعة مرات عدة بين ميونيخ والقاهرة وعمان، ومن آخر نشاطاتها لقاء سفرائها في شباط ٢٠٢١ مع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ألون يوشفيز ومع وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي في اجتماعين منفصلين. في اللقاء مع الجانب الإسرائيلي طرح سفراء المجموعة أن تقوم إسرائيل بتزويد الفلسطينيين بلقاحات ضد فيروس كورونا، ووقف تجميد حسابات الأسرى الفلسطينيين، والإفراج عن الجثث الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل وتجميد البناء في المستوطنات، وقد رفض المسؤول الإسرائيلي هذه المطالب. أما مع الوزير المالكي فقد طلبت منه المجموعة التعاون مع إسرائيل بشأن توفير اللقاحات ضد كورونا، وإعادة إحياء لجنة التنسيق المدنية الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة وإصلاح نظام الدفع للأسرى وعائلات الشهداء. ومن أنشطة المجموعة المخططة في آذار ٢٠٢١ عقد لقاءين منفصلين مع كل من وزير الخارجية الفلسطيني ووزير الخارجية الإسرائيلي. (رافيد، ٢٠٢١). فهل يمكن أن تنضم الولايات المتحدة الأميركية إلى هذه المجموعة؟ أم أنها ستكتفي بتفعيل الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة؟ وهل سيتم مثلاً اقتراح ضم مصر والأردن إلى الرباعية الدولية ليكون لها مكون إقليمي؟ في كل الأحوال، ترتبط هذه الأسئلة بالسؤال الرئيس وهو: هل ستتحرك الولايات المتحدة نحو العمل على صيغة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ وفي ظل غياب أي استعداد إسرائيلي للحل، هل ستكون اللجنة الرباعية مع إضافة الأردن ومصر إليها؟ وهل ستكون مستعدة للضغط على إسرائيل لقبول صيغة الحل القائمة على

حل الدولتين؟ لا يبدو ذلك ممكناً في الأفق سوى إن استطاع الفلسطينيون فرض أنفسهم على الطاولة من خلال كفاحهم باتجاهات ست هي: السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية التنموية، والقانونية، والكفاحية الميدانية والمعرفية، والإعلامية. فكيف يكون ذلك؟

الفلسطينيون والإدارة الأميركية: أجندة عمل

في ضوء التجارب السابقة مع الإدارة الأميركية، التي بلغت ذروتها في التجربة الصعبة مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قررت القيادة الفلسطينية في الأعوام الأخيرة رفض التوجه الأميركي المنفرد لإدارة المفاوضات، والمطالبة بدل ذلك بعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات يعقد بإشراف اللجنة الرباعية ومجلس الأمن يمهد للانخراط في عملية سلام حقيقية نحو حل الدولتين وعودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وقد كرر الرئيس محمود عباس الدعوة إلى هذا المؤتمر في كلمته المسجلة التي ألقيت أمام الدورة الـ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت يوم ٢٥ أيلول من العام ٢٠٢١، ودعا الرئيس في كلمته إلى أن يعقد المؤتمر الدولي مطلع العام ٢٠٢١ (وكالة وفا، أيلول ٢٠٢٠). السؤال الذي تنشغل به القيادة الفلسطينية الآن هو ما إذا ما نشأت ظروف جديدة بعد انتخاب إدارة الرئيس بايدن تستوجب العودة عن فكرة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات لصالح إدارة أميركية منفردة للمفاوضات مجدداً؟

تفيد آخر تجارب التفاوض السابقة برعاية أميركية إلى ضغط أميركي على الفلسطينيين تلاه تحميلهم مسؤولية فشل المفاوضات (تجربة بيل كلينتون مع ياسر عرفات أثناء مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ وما بعدها)، أو تراجع أميركي عن التسوية الشاملة لصالح اتفاق إطار يتم التفاوض ثنائياً بشأنه بين الإدارة الأميركية وإسرائيل ودون مشاركة فلسطينية (تجربة جون كيري مع بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني ٢٠١٣- ٢٠١٤) وبين هاتين التجربتين قام المبعوث الأميركي جورج ميتشل بين ٢٠١٠ و٢٠١١ بوساطة بين الطرفين أسفرت عن اتفاق مع نتنياهو على تجميد جزئي للاستيطان تلته محادثات تقريبية بين الطرفين بوساطة أميركية في عمّان انتهت بالفشل. يشير ذلك إلى خلاصة مهمة، وهي أن الاعتماد الأميركي على الموافقة الإسرائيلية لإقامة الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات هو مشكلة المشاكل أمام التوصل إلى حل، في ظل الرفض الإسرائيلي الحلَّ القائم على دولتين على حدود ١٩٦٧ أو ضمن تعديلات حدودية متفق عليها. رافق ذلك تقاطع المواقف الأميركية مع المواقف الإسرائيلية في بعض القضايا كما تم تحليله سابقاً واتجاه أميركا بدل ذلك للضغط

على الجانب الفلسطيني لقبول سقف أدنى. يترتب على ذلك ضرورة الاستمرار في رفض الانفراد الأميركي برعاية المفاوضات، وفي الوقت نفسه الانخراط الإيجابي في حوار مع الجانب الأميركي حكومة ومؤسسات لمناقشة ومعالجة قضايا مهمة لفلسطين هي الآتية:

أولاً: إعادة الاعتبار إلى مرجعيات الحل السياسي ممثلة بقوانين الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام.

ثانياً: تطوير القناعة لدى أميركا بعقم منهج المفاوضات الثنائية الذي يوفر لإسرائيل حق الفيتو على قيام الدولة الفلسطينية، واستبدال ذلك بالضغط الأميركي على إسرائيل باستخدام كل الوسائل الممكنة من أجل ترتيب مؤتمر دولي للسلام يناقش آليات التنفيذ نحو الوصول إلى دولتين على حدود عام ١٩٦٧ وضمان عودة اللاجئين، أي مؤتمر لتطبيق ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات السابقة وليس العودة للتفاوض من جديد من نقطة الصفر.

ثالثا: ترتيب العلاقات الفلسطينية الأميركية بما يستدعي إلغاء قرار الكونغرس باعتبار م ت ف منظمة إرهابية، وإعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن بدون شروط ومنها قرار الكونغرس المذكور، وفتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية مجددا، وإعادة سفارة واشنطن إلى إسرائيل من القدس إلى تل أبيب. وإعادة الدعم المالي لدولة فلسطين بدون شروط مثل الدفعات لعائلات الأسرى المعتقلين ، وإعادة الدعم المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين وقبل كل ذلك مطالبة الإدارة الأميركية بالاعتراف بدولة فلسطين وسيادتها على كافة أراضيها بدون إجحاف ، والاعتراف بعاصمتها القدس الشرقية وحقها بالتمتع الكامل بالأمن للدولة ولكل مواطنيها، ودعم التحاق دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وحقها في مقاضاة إسرائيل في كافة المحاكم الدولية، ووقف الاستيطان الاستعماري على أراضيها بوصفه غير شرعي ومناقض للقانون الدولي ، وتطوير آلية لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ ضد الاستيطان الذي تم تبنيه في آخر عهد الرئيس أوباما. والموافقة على تكوين النظام السياسي الفلسطيني وفق القرار الفلسطيني المستقل.

رابعا: تبني موقف أن الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ هو احتلال غير شرعي لكافة الأراضي المحتلة في ذلك العام، وبالتالي التصويت في الأمم المتحدة وفي كافة المحافل على القرارات التي تدين هذا الاحتلال وتطالب بإنهائه.

خامسا: وقف الضغوطات غير المنصفة على الجانب الفلسطيني كالضغط لقبول دولة إسرائيل كدولة يهودية مما يجحف بالذاكرة والتاريخ والهوية الفلسطينية، أو الضغوطات لعدم رفع قضايا ضد إسرائيل في المحاكم الدولية، أو لمنع مشاركة فصائل فلسطينية مثل حماس

وغيرها في الحكومات الفلسطينية، والضغط لمنع حرية عقد الانتخابات الفلسطينية وبمشاركة كافة قوى وأحزاب الشعب الفلسطيني في كل مكان داخل الوطن بما في ذلك القدس الشرقية، وغيرها من الضغوطات.

سادسا: التفاهم حول تعريف للاسامية لا يجرم معاداة الاحتلال بأنها لا سامية، وبالتالي الفصل بين معاداة الاحتلال ومعاداة اليهود بعكس الدعاية الصهيونية التي تحاول وصم كل معاداة للاحتلال بتهمة اللاسامية.

تتطلب القضايا أعلاه اتخاذ قرارات عاجلة بإلغاء جلي وصريح لكافة المبادرات والقرارات المجحفة التي اتخذتها إدارة ترامب السابقة وعلى رأسها إلغاء صفقة القرن، واعتبار منتوجات المستوطنات والمنطقة ج المصدرة إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنها إسرائيلية المنشأ، وفصل الضفة وغزة كوحدتين منفصلتين عن بعضهما البعض ويتم التعامل على هذا الأساس مع صادراتهما للولايات المتحدة، واعتبار إسرائيل على أنها بلد الولادة لكل أميركي يولد في القدس.

تمثل هذه الأجندة سقفا فلسطينيا عاليا لا ينبغي الــتردد في طرحه، وفتح حوار صبور ومديد حوله لا ينحصر على الإدارة الأميركية وحسب، وإنما يمتد ليشمل التوجه بها أيضا إلى أعضاء الكونغرس، وقيادات الحزب الديمقراطي ومختلف اتجاهاته من اليسار واليمين، ولمراكز الأبحاث وصنع الرأي ومؤسسات الضغط والشباب واللاتينيين والإفريقيين والآسيويين الأميركان وللجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والشركات ضمن خطة مصممة بعناية تضمن تركيم الإنجازات خطوة وراء خطوة. ولعل ذلك يتطلب تضافر جهود المؤسسة الرسمية الفلسطينية مع جهود الجالية الفلسطينية والجاليات العربية والإسلامية ومنظمات الدعم والتضامن الأميركية ضمن خطة أخرى مشتركة معها تستعمل كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والميدانية والإعلامية والمعرفية لإحداث تغيير متدرج في أميركا لصالح قضية فلسطين العادلة.

خاتمة

لا يظهر حتى الآن أن ٩٩ بالمئة من أوراق الحل للقضية الفلسطينية هي بيد أميركا كما جاء في المقولة التي راجت في المنطقة العربية بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ولكن ما يبدو صحيحا هو العكس وهو أن ٩٩ بالمئة من الأوراق التي تمنع حل القضية الفلسطينية هي عند أميركا بسبب تحالفها العضوي مع إسرائيل ، وكون إسرائيل جزءا من تفاعلات السياسة الداخلية في أميركا ، كما لا تبدو أميركا اليوم هي الساحة التي يمكن التعويل عليها لحل القضية الفلسطينية حاليا ، فهي تملك ٩٩ بالمئة من أوراق الضغط على إسرائيل المتمثلة في حماية

إسرائيل من المحاسبة داخل مؤسسات الأمم المتحدة وتشجيع إسرائيل على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية وغض النظر عن التوسع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي أو الاكتفاء بإصدار بيانات الإدانة له والنظر إليه على أنه مجرد عقبة في طريق السلام ، هذا إضافة إلى الدعم الاقتصادي والعسكري غير المحدود لإسرائيل من الحكومة الأميركية والاتجاه الإنجليكاني وقسم من يهود أميركا. ويظهر التطبيع العربي مع إسرائيل قبل قبولها وتطبيقها للمبادرة العربية للسلام أن إدارة بايدن ستسير نحو مزيد من التطبيع العربي مع إسرائيل، كما لن يقف بايدن بقوة ضد المشاريع الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية، مما يعني أن سياسته ستكون أوباما ناقص، أي أقل من السياسة التقليدية الأميركية السابقة. لذا فإنه من المبالغة النظر إلى التناقضات الناشئة بين رؤيتي الإدارة الأميركية وإسرائيل حول الأجندة الإقليمية الشرق أوسطية وحول أجندة الاستيطان والتوسع على أنها تناقضات ستفجر العلاقة بين البلدين، فهذه التناقضات تدور حتى الآن في إطار حلفهما الاستراتيجي ورؤية كل منهما لما هو الأفضل لحماية إسرائيل واستمرار وجودها. مثلا ترى الإدارة الأميركية الحالية أن أفضل وسيلة لحماية إسرائيل من سلاح إيران النووي هو عبر احتواء إيران باستخدام القوة الدبلوماسية، كما ترى أن التوسع الاستيطاني الاستعماري قد يضر باستمرارية وجود إسرائيل ذاتها، لذا تريد الإدارة حماية إسرائيل من نفسها للحفاظ على بقائها.

مع ذلك هنالك شروخ بدأت تظهر في تأييد بعض قطاعات المجتمع الأميركي لإسرائيل، من الشباب والأفارقة واللاتينيين والآسيويين، وكذلك داخل الحزب الديمقراطي الأميركي وقسم من يهود أميركا الذين باتوا يرون أن إسرائيل تعاني من خطر وجودي إذا ما استمرت في نشاطاتها العدوانية والتوسعية، لذلك باتوا يطالبون بحماية إسرائيل من نفسها للحفاظ على وجودها عبر اتخاذ إجراءات تجبرها على الحد من مشروعها التوسعي. مشكلة هذا الاتجاه لا تزال – على الرغم من تنوع تلاوينه - أنه لا يقدم في المقابل طروحات ترقى إلى الحد الأدنى الذي يطمح إليه الفلسطينيون في دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ دون وجود كتل استيطانية استعمارية داخلها أو مضمومة لإسرائيل ودون تقسيم القدس الشرقية بين الطرفين مع إبقاء القدس الغربية حصة خالصة لإسرائيل، كما يرفض هذا الاتجاه عودة اللاجئين الفلسطينيين. لا يزال هذا الاتجاه يضع شروطاً حول طبيعة العاصمة الفلسطينية في القدس ويرفض العودة الكاملة لمن يرغب من اللاجئين، ويطالب بضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل، ويطرح أن

الحل للصراع يأتي فقط عبر التفاوض، مما يعني عدم الاستناد بشكل كامل إلى الشرعية الدولية وقراراتها. مع ذلك يشير هذا الاتجاه إلى تطور مهم في الساحة الأميركية يتطلب التفاعل معه بصبر من أجل تطوير مواقفه، أخذاً بعين الاعتبار أيضاً تباين مواقفه، حيث تذهب الأقلية منه نحو مواقف أفضل لصالح فلسطين من تلك الموصوفة في هذه الفقرة، حيث إن مواقف هذه الأقلية قد باتت تنعكس ولو جزئياً على مواقف الجانب الرسمي، وكمثال على ذلك يجد المرء التباين في المواقف بين وزير الخارجية أنتوني بلينكن الذي أدان حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، وبين جين ساكي الناطقة بلسان البيت الأبيض التي رفضت إدانة الحملة نفسها (صفحة البيت الأبيض، كانون الثاني ٢٠٢١)، وأمثلة أخرى.

بناء على ما تقدم، يجدر السؤال: هل أميركا جاهزة الآن لفرض حل منصف للقضية الفلسطينية؟ جواب هذا السؤال هو لا، ليس بعد. ولكن الجواب هو نعم، حول إمكانية أن تصبح أميركا جاهزة لهذا الحل بعد عمل فلسطيني مثابر ومتراكم لسنوات داخل الساحة الأميركية بالترافق مع مقاومة فلسطينية سلمية ومشاركة شعبية طويلة النفس ضد الاحتلال.

المراجع

English

- Burns, William J. (14/7/2020). “ The United States Needs a New Foreign Policy”. www.theatlantic.com
- Egel , Daniel . c. Ross , Anthony and Others (2021). Alternatives in the Israeli Palestinian Conflict. www.rand.org
- Israel Hayom Newspaper(16/2/2021).” Ministers Approve Major Arms Deal to Bolster Air Force”. www.israelhayom.com
- Lazaroff, Tovah (6/2/ 2021). “ US Senate Approves Amendment to Keep Embassy in Jerusalem”. www.jpost.com
- Pipes, Daniel (January 2017). “ The Way to Peace: Israel Victory, Palestinian Defeat”. www.meforum.org rai
- Ravid, Barak (17/2/ 2021). “ Biden’s Point Man on Israel-Palestine isn’t Aiming for a Nobel Prize”. www.axios.com
- Ravid , Barak (10/2/2021). “ Scoop: Munich Group Makes new Israel- Palestine Proposals”. www.axios.com
- Ravid, Barak(10/2/ 2021). “
- Ravid, Barak (19/2/2017). “ Kerry offered Netanyahu Regional Peace Plan in Secret Summit”. www.haaretz.com
- Ravid, Barak(5/72014). “ Netanyahu’s Flexibility, the American’s Mistake” www.haaretz.com
- The American Democratic Party Platform. www.democrats.org c
- The Jerusalem Post(18/2/ 2021). “ In Signal to Iran: , Israel- US begin Developing Arrow 4 Missile Defence System”. www.m.jpost.com.
- The White House(17/2/ 2021). “ Biden - Netanyahu Call”. WWW.WH.GOV
- The White House (3/3/2021). “ Interim National Security Strategic Guidance”. WWW.WH.GOV
- The White House (28/1/2021).” Press Briefing by Jen Psaki White House Spokeperson”. WWW.WH.GOV
- The White House(2020). Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli Peoples. www.trumpwhitehousearchives.gov
- US Department of State (February , 2021). “ Press Briefings by Ned Price , the Department Spokesperson” www.state.gov
- US Department of State (8/2/ 2021). “ Secretary Anthony J. Blinken with Wolf Blitzer of CNN’s The Situation Room”.

العربية

- سالم، وليد. (٢٠٢٠). «فلسطين وأميركا وإمكانية التغيير» مجلة سياسات، عدد ٤٨. ص. ١١٩- ١٣٠.
- سالم، وليد (٢٠٢٠). «الانتخابات الأميركية ٢٠٢٠ وفلسطين: أي أفق؟» مجلة سياسات. عدد ٤٩-٥٠. ص. ١٥٨-١٧٤.
- عرب ٤٨(١٠/٣ / ٢٠٢١). « مبعوث بايدن الخاص بإيران: مساع لتجنب مواجهة علنية مع إسرائيل». www.arab48.com
- عيسى، أحمد (٧/٣/ ٢٠٢١). «حل الدولتين في استراتيجية بايدن للأمن القومي». وكالة معا الإخبارية.
- عريقات، صائب. سلسلة دراسات عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٠-٢٠٢٠. دائرة شؤون المفاوضات.
- وكالة وفا (٢٠٢٠/٩/٢٥). «كلمة الرئيس أمام الدورة الـ ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة». www.info.Wafa.ps

مراجعة: سائد أبو فرحة

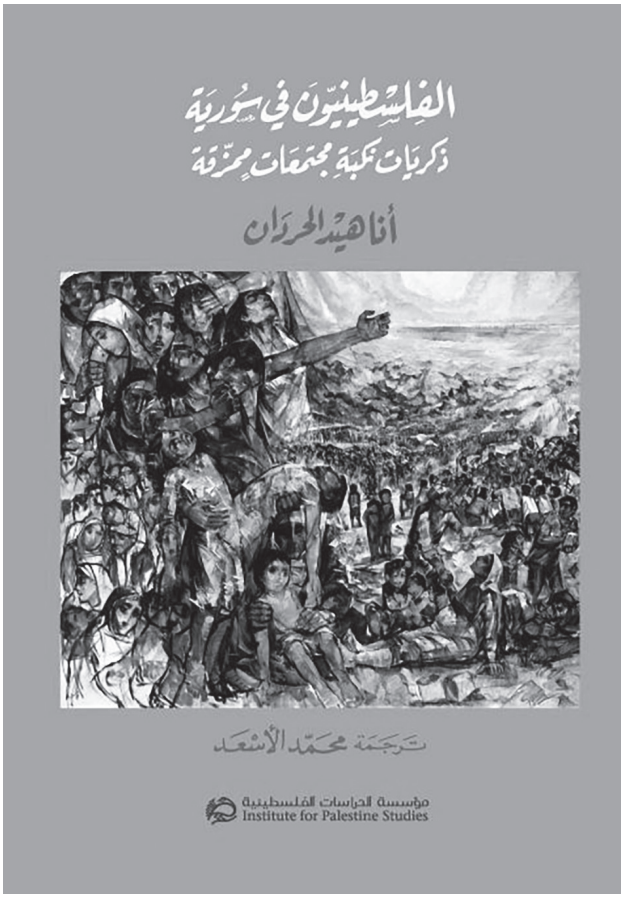

«الفلسطينيون في سورية: ذكريات نكبة مجتمعات ممزقة» للكاتبة أناهيد الحردان
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
القدس- بيروت
سنة النشر: ٢٠٢١
عدد الصفحات:٣٥١

يقدم كتاب «الفلسطينيون في سورية: ذكريات نكبة مجتمعات ممزقة» للكاتبة أناهيد الحردان، وصدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حيثيات تتعلق بتجربة أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني هجروا من وطنهم قسراً بسبب النكبة في العام ١٩٤٨، وعاشوا في سورية. حيث شكلت حياتهم فيها واندماجهم في مجتمعها، واقعاً جديداً وفرصة لفهم تطور مفهوم النكبة، خاصة مع توالي الأزمات التي ألقت بظلالها عليهم، ومن ضمنها الثورة السورية، وتداعياتها المختلفة.

الكتاب الذي تولى ترجمته محمد الأسعد، يقع في ٣٥١ صفحة من الحجم المتوسط، ويتضمن ستة فصول، يتناول الأول النكبة في الفكر العربي، بينما يبحث الثاني في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، أما الثالث، فيركز على «حركة حق العودة وذكريات من أجل العودة»، ويأتي الفصل الرابع بعنوان «رواية حكاية فلسطين وتناقل فقدانها»، في حين أن الفصل الخامس يأتي بعنوان «جماعات جيل فلسطين وذكريات النكبات»، قبل أن يسدل الستار على الفصل السادس والأخير بعنوان «ذكريات الجيلين الثاني والثالث التابعة عن فلسطين وروايتيهما عن ذكرى النكبة».

يعد من اللافت في الكتاب أنه يقدم حيثيات تتعلق في جانب منها بحياة الكاتبة، ما عبرت عنه بإشارتها إلى «أن التصدي للبحث عن ذكريات النكبة مسعى شخصي بأعمق معنى، فأنا نفسي إحدى حفيدات النكبة، شردت عائلتي سنة ١٩٤٨ مثل كل العائلات الفلسطينية المشردة، ولديها تاريخ من معاناة تشريد عنيف، هذا التشريد بدأ مع فقدان أم الزينات، إحدى قرى جبل الكرمل التابعة لقضاء حيفا، التي محيت عن وجه الأرض، ومعها وجود مجتمعاتنا في فلسطين».

وأضافت: لم تنته قصة النكبة بالنسبة إلى عائلتي، كما بالنسبة إلى أغلبية العائلات الفلسطينية التي تحولت إلى عائلات لاجئين حتى الجيلين الرابع والخامس، بمجرد انتهاء سنة ١٩٤٨، وإنما تكرر التشريد والتهجير نتيجة الحرمان من الانتماء إلى وطن، وعدم تطبيق حقنا في العودة إلى ما أصبح يدعى دولة إسرائيل، ويلخص مصير المجتمع الفلسطيني في العراق، آخر أحداث هذا التهجير الذي وقع بعد الغزو الأميركي لهذا البلد وتدميره.

وتابعت: لأنني لست فرداً من أفراد المجتمع الفلسطيني في سورية، وجدت أن انشغالي بأفكار، مثل فكرة من هم داخل ثقافة مجتمع «المنتمين»، وفكرة من هم خارجها «اللامنتمين»، أغفل منطق القوة الاستعماري في العالم، كما شمل الإغفال ما كان لهذا من تأثير في علاقات القوة البنيوية في الحقل المحدد كموقع للبحث الاجتماعي، وفي مجتمعات شملها البحث أيضاً، وفهمت كمجتمعات تحتوي على «مخبرين»،

وبعبارة أكثر وضوحاً وأبسط: ما هذه إلا بداية أخرى، بداية يتجسد فيها الموقع السياسي للباحث، الناجم عن تجاربه ضمن علاقات بنيوية، هي جزء من منطق القوة الاستعمارية المعولمة في الوسط الأكاديمي، وفي العالم على نطاق أوسع.

وأردفـــت: في سورية عنى مسار هذه التصنيفات الاستعمارية، أنها أغفلت علاقات القوة بالغة الأهمية والمكملة بالنسبة إلى مدخل أي باحث، وهي فعلاً ذاتها القدرة على الوصول إلى حقل بحث من مركز قوة إمبريالية وحلفائها، (...) وأغفلت هذه التصنيفات أيضاً الصفة التمثيلية للأفراد الفاعلين في المجتمعات التي يجري فيها البحث.

وقالت: عنت هذه العوامل أنني لم أكتشف حقيقة موضوعية في سورية، وإنما انخرطت بدلاً من ذلك في عملية إنتاج مشترك لحقيقة مقحمة في علاقات قوة شاملة بين المكان الذي قدمت منه، والمكان الذي جئت إليه، بين كيفية فهم الناس لي كمنتمية إلى ثقافتهم الاجتماعية وبين كوني لا منتمية إليها، في لحظة معينة تاريخياً وسياسياً.

وبينت أنها اعتمدت في إنجاز الكتاب، على إجراء ٦٣ مقابلة نوعية وعميقة في سورية. كانت هذه المقابلات مع ثلاثة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وناشطي المجتمع المدني، وعاملين في وكالة الغوث الدولية «الأونروا»، وموظفين في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، علماً أن المقابلات جرت في المخيمات التي تقدم «الأونروا» خدماتها لها حول العاصمة السورية «دمشق»، وهي خمسة مخيمات من أصل تسعة مخيمات موجودة في سورية.

سعت الحردان في كتابها إلى تبيان كيف أن الفلسطينيين والعرب عامة، ذوات منتجة للمعرفة لا مجرد موضوعات للبحث، مع التركيز على رسم صورة اجتماعية وسياسية وتاريخية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سورية توفيراً للخلفية الضرورية، بما في ذلك الخلفية المؤسساتية والمكانية، من أجل تحليل ذكريات النكبة في سورية وتواريخها.

وحسب الحردان، فإن الغاية من الكتاب لم تكن أن يكون موضوعه النكبات الراهنة، بل أن يكون موضوعه نكبة ١٩٤٨، ولم تكن الغاية منه أن يكون موضوعه تدمير واستئصال واحد من أكثر مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين اندماجاً في المجتمعات الحاضنة لهم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، إنما أن يكون القوى الكامنة في الذكريات المشتركة التي أنتجتها التجارب التاريخية لمختلف الفلسطينيين أفراداً وعائلات ومجتمعات في سورية.

وقد كتبت معظم فصول الكتاب في العاصمة الألمانية «برلين»، حيث حظيت الكاتبة بزمالة ما بعد الدكتوراه في معهد «برلين للاستقصاء

الثقافي» مدة عامين.

عرضت الحردان في مستهل الكتاب بعض الروايات على لسان أشخاص عاشوا في مخيم اليرموك في سورية، حيث قضت الكاتبة ذاتها جزءاً من حياتها فيه.

واستذكر هـؤلاء الأشخاص حياتهم في فلسطين وبعض الوقائع التي وقعت إبان النكبة، التي قادت إلى تهجيرهم، قبل أن تتكرر نكبتهم مجدداً مع اندلاع «الحرب السورية»، الأمر الذي ينطبق على قصة أبو سميح المولود في قرية لوبية، إحدى قرى قضاء طبريا، الذي كان في شبابه متطوعاً في صفوف جيش الجهاد المقدس في فلسطين، وأصيب بطلق ناري بالقرب من قرية معلول، قضاء الناصرة، حيث نقل إلى مستشفى في الناصرة ومنها إلى مستشفى في العاصمة اللبنانية «بيروت»، وأخيراً إلى مستشفى ثالث في «دمشق»، قبل أن يستقر به المقام في مخيم اليرموك خلال خمسينيات القرن الماضي، ليضطر في العام ٢٠١٢ إلى مغادرته مجدداً بعد نشوب «الحرب السورية»، وامتدادها إلى المخيم.

تنتقل الكاتبة بعد ذلك في الفصل الأول للكتاب، لتحلل منطق خطاب النكبة بتصوره كنكبة قومية عربية وتحولها بعد العام ١٩٦٧، ثم اختفائها اللاحق كنكبة عربية، وعودتها إلى الظهور كشأن فلسطيني.

يعرض الكتاب التغيرات التي طرأت فكرياً بخصوص النكبة ومعانيها، بدءاً بالمفكر قسطنطين زريق، وقيل عنه إنه «أول من استخدم مصطلح نكبة، في وصف الحرب التي دارت على الفلسطينيين ونتائجها في العام ١٩٤٨ وذلك في كتابه «معنى النكبة».

يقدم الكتاب تصورات مفكرين آخرين عن النكبة مثل عارف العارف، الذي رأى أن النكبة أصابت العرب والفلسطينيين على حد سواء، بمعنى أن مصطلح النكبة يحمل دلالات متعددة، ومتضاربة أحياناً كما تشير الحردان.

وخلصت الكاتبة إلى أن نكبةً مسؤولةً عن تدمير شامل للجماعات والمجتمعات لا تظهر، ولا تختفي هكذا ببساطة، بالنسبة إلى الذين تعرضوا للذبح أو الإرهاب أو الاغتصاب، أو أخذوا سجناء حرب أو طردوا وتحولوا للاجئين، بالتالي فالمسألة التي على المحك هي من له اليد الطولى، متسائلةً «لماذا استغرق الأمر كل هذا الزمن الطويل للإصغاء إلى ذكريات، وشهادات النكبة في عصر قيل زعماً إنه عصر لن يحدث أبداً لأي إنسان بعد الحرب العالمية الثانية؟».

يتناول الفصل الثاني من الكتاب، سياق المجتمع الفلسطيني اللاجئ التاريخي والسياسي والاجتماعي في سورية، مع التركيز على الدور الذي قامت به مؤسسات، ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، والدولة السورية، و«الأونروا» في تشكيل المجتمع.

ويبرز أن تجربة الفلسطينيين في سورية

مهمة، تماماً مثل أهمية فلسطين والماضي الفلسطيني، في استعادة ذكريات ماض مشترك مع حاضر مشترك.

كما يتعرض بالتفصيل لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي حددته وأنشأته سياسياً وقانونياً ووطنياً الممارسات البيروقراطية للدولة السورية، ووكالة الغوث الدولية، وعودة حركة التحرير الوطنية الفلسطينية إلى الظهور مجدداً بعد سنة ١٩٤٨ من جانب، والجماعات الفلسطينية غير المتجانسة بأصولها المتنوعة في فلسطين، وأماكن الاستقرار في سورية، والطبقة والحالة الاقتصادية الاجتماعية التي تكوّن وتحدد المجتمع الأوسع من جانب آخر.

يلفت الكتاب النظر إلى بعض التدخلات التي كانت تقوم بها المؤسسات الأساسية الثلاث «الدولة، وأونــروا، وحركة التحرير» لصالح مجتمع اللاجئين، دون إغفال أن هذه العملية لم تكن جارية في اتجاه واحد، «فالفلسطينيون من جانبهم أيضاً أنشؤوا جماعات تحيا حياة يومية ملموسة، ضمن فرص وقيود تاريخية وسياسية».

وفي الفصل الثالث للكتاب، يجري الحديث عن حركة نشطاء حق العودة، التي كانت تقوم قبل أن تتحول الانتفاضة السورية إلى حرب شاملة بالتنظيم والتعبئة سياسياً في المجتمع الفلسطيني اللاجئ، وكيف منحت نشاطاتها النكبة شكلاً ومضموناً ومعنى ضمن منطق خطاب فلسطيني.

تمثل حركة حق العودة، حركة احتجاج مقوماتها مبادرات متعددة مجتمعية المرتكز، تسعى إلى التنظيم والتعبئة سياسياً، دفاعاً عن حقوق اللاجئين، حيث نشأت في سورية على غرار مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن الأخرى.

يوضح الكتاب، أن هذه الحركات نشأت في المقام الأول رداً على التهديد غير المسبوق الذي مثلته اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، لحق العودة المنصوص عليه وجوباً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤، إلا أن كثيراً من الناشطين، اعتبروا المحاولات الأميركية – الإسرائيلية لفرض تسوية للوضع النهائي في مفاوضات منظمة التحرير مع دولة إسرائيل في قمة كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠، نقطة تحول، أدت إلى تكاثر مجموعات حركات حق العودة.

يشير الكتاب إلى أن حركة حق العودة، عبر عملها في حلبة النضال الفلسطيني الوطني وفي سورية أيضاً، طمحت إلى ملء فراغ مؤسساتي وقيادي محلي، نجم عن قمع منظمة التحرير، وحركة فتح خلال ثمانينيات القرن العشرين في سورية، بمعنى أنها لم تعمل إلا بموافقة الدولة، بما يخدم مصالح هذه الدولة الوطنية وسياستها الخارجية.

ويلفت إلى أن نشوء حركة حق العودة، ربما صعّد الوعي بالتهديد المعرض له حق العودة، لكن قدرة الحركة على إحداث تغيير كانت

ضئيلة في ظل الافتقار إلى المساءلة، وإفلاس منظمة التحرير والسلطة السياسية في أعقاب أوسلو، مضيفاً «أياً يكن التغير الذي حققه ناشطو الحركة، فهو تغيير في مجتمعهم».

وفي الفصل الرابع، وهو بعنوان «رواية حكاية فلسطين وتناقل فقدانها»، يجري التركيز على الدور المركزي لجيل فلسطين في رواية ونقل ذكريات خسارة اللاجئين الفلسطينيين الناجمة عن النكبة.

يبرز هذا الفصل، تركيز خطابات الذاكرة المعاصرة في مجتمعات اللاجئين على فكرة الذكرى وعلاقتها بالعودة، حيث نشأت هذه الخطابات نتيجة عمل نشطاء حركة حق العودة، الذين تحدوا تحول القيادة الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو، وبذلك فسر هؤلاء النشطاء، النكبة، بصفتها موقع ذكرى كارثية، يسم أزمنة اللاجئين الفلسطينيين وأمكنتهم في الماضي والحاضر، لتصبح النكبة دالة وطنية مهمة تخدم أهدافاً سياسية تتحدى مأسسة «أوسلو» للفصل الفعلي بين التحرير والعودة.

ويورد مجموعة من المقابلات مع لاجئين، لإبراز ذكريات جيل فلسطين عن سنة ١٩٤٨، وطبيعة فهمهم للنكبة، وانعكاساتها على أبنائهم وأحفادهم.

ويشير إلى أن الذاكرة الفلسطينية كدائرة متماسكة ومتجانسة ولا اعـتراض عليها، التي تشكل ذاكرة جمعية، هي على نطاق واسع نتاج تخيلات النشطاء للذاكرة، بالتالي فإن الفلسطيني، والذاكرة المضادة في هذه التخيلات، عنصران أساسيان من عناصر فكرة أن الذكريات ضامنة لعودة في المستقبل.

ويركز على كيف أن العوالم التي تم تدميرها نتيجة النكبة، لا النكبة بحد ذاتها، كانت موضوع ذكريات جيل فلسطين، مضيفاً «منح اللاجئون الفلسطينيون، النكبة معنى أوسع بوجه عام، بأخذهم في الاعتبار ذكريات عائلاتهم وتواريخها، ومعاني هذه الذكريات كما تم تعريفها والتعبير عنها ونشرها في مجتمعهم الأوسع، وكان لكل هذا نتائج تتعلق بالكيفية التي عبر بها جيل فلسطين عن ذكرياته للنكبة في ذكراها الستين، وكيف تداول أبناؤه وأحفاده رواياته عن ذكريات النكبة وعبروا عنها».

في الفصل الخامس، يتم تناول جماعات جيل فلسطين وذكرياتها، مع عرض تجسدات معاني النكبة على ما تبقى من سنة ١٩٤٨، لافتاً إلى أن لأفراد جيل فلسطين أدواراً مركزية ومنافسة، لأنهم آخر من تبقى من أفراد يحملون ذكريات فلسطين.

ويعرض هذا الفصل روايات لاجئين عايشوا تجارب قاسية خلال تهجيرهم القسري عن وطنهم، وكيف شكلوا جماعات تعبر عن معالمها الرمزية بذكريات مشتركة وفقدان مشترك.

ومن ضمن هذه الروايات، قصة أم يعرب المولودة في الرامة قضاء عكا سنة ١٩٢٢، التي

التحقت بمدرسة ابتدائية في صفد، حيث كان والدها يعمل أستاذاً هناك، وبعد أن استكملت تعليمها في كلية دار المعلمات في القدس، عادت إلى مدرستها الابتدائية وبدأت تعمل مدرسة، وساهمت في إنشاء جمعية نسائية تعاونية في صفد.

وروت أم يعرب جانباً من حياتها في صفد، وكيف أن الجمعية كانت في ظاهرها لرفع مستوى المرأة، وفي باطنها لمساعدة الثوار.

ويبرز هذا الفصل كيف أن الذكريات المشتركة في أوساط عائلات اللاجئين، تعكس أن أفراد جيل فلسطين لا يشكلون جماعة ذاكرة منفردة ومتلاحمة فحسب، بل وجماعات متنوعة ذات ذكريات مشتركة أيضاً.

ويوضح أن التعدد يستمد وجــوده من جماعات هذا الجيل في فلسطين، التي عنى اقتلاعها أنها تقاطعت وتداخلت في سورية مع جماعات فلسطينية مقتلعة أخرى، مشكلة بذلك مجتمعات لاجئين فلسطينيين في سورية مع ذكريات وتواريخ مشتركة.

ويلفت إلى أنه مع أن ذكريات جيل فلسطين المشتركة عن النكبات، هي مرجعيات زمانية ومكانية مقتلعة ومحطمة في فلسطين الماضي المفقودة، وفي الحاضر في سورية، إلا أنها أشكال ثقافية رمزية، تشير إلى قدرة معالم هذا الجيل الرمزية على تكوين جماعات، وتجسيد هذه الجماعات معنى النكبة اليوم.

وينوه بطبيعة الذكريات المتداولة في أوساط هذه الجماعات، إذ تؤكد معاني النكبة بصفتها كارثة ينطوي معناها على إحياء الذكرى والتعبئة وضمان العودة، بخلاف أحيان أخرى تتحدى الوحدانية المنسوبة إلى النكبة في خطابات الذاكرة الشائعة، وذلك باستعمال صيغ الجمع في الحديث عنها وتوسيع إطارها الزمني، وبذلك فإنها تدل على ذكريات من نوع آخر اكتسبت خصائص أسطورية بتحولها إلى صور خطابية ووطنية في مخيلة ذكريات من أجل العودة في مرحلة ما بعد «أوسلو».

في الفصل السادس، يجري التركيز على الذكريات التابعة لجيلي اللاجئين الثاني والثالث عن الخسارة، والروايات التي موضوعها ذكرى النكبة.

يشير الفصل إلى أن ذكريات النكبات المتداولة في أوساط جيل فلسطين، لا تفهم إلا في سياق معاني النكبة المتعددة ودلالاتها، وتتضمن هذه المعاني ما هو شائع ووطني وقومي، مضيفاً: «لا تفهم ذكريات جيلي اللاجئين الثاني والثالث التابعة عن النكبة، أو الذكريات المتخيلة التي ليست لها صفة مرجعية وروايتهما أيضاً، إلا حين تقرأ بصفتها نتاج تداولهما هذه المعاني المتعددة للنكبة».

ويبين أن الحرب المتواصلة على سورية اليوم، تعني بالنسبة لهذه الأجيال، أن معاني النكبة يجري التعبير عنها اليوم بطرق شديدة

الاختلاف، فلأول مرة منذ العام ١٩٤٨، تتعرض حياة الأجيال التي بلغت سن الرشد، أو ولدت في سورية، لتشريد وخراب غير مسبوقين، وتقف في وجهها حدود مغلقة منعت إمكانات خروجها الآمن والقانوني من ساحة الحرب.

وينوه بأن تداول الروايات المشتركة بين الجيلين الثاني والثالث عما يشكل ذكرى النكبة، تم اعتماداً على تبعات النكبة كما يتذكرها أفراد جيل فلسطين، لهذا فإن الاختلافات الرئيسة بين الأجيال في روايات ذكرى النكبة، تكمن في التحيين الزمني الذي قاد إلى تجارب جيلية مختلفة، من هنا فإن بلوغ الجيل الثاني سن الرشد، تزامن مع آثار النكبة اللاحقة، وبصورة خاصة مع آثارها المادية، بينما تزامن بلوغ الجيل الثالث سن الرشد مع إعادة بناء حياة ومجتمعات ممزقة.

ويشير إلى أن روايات الجيل الثالث عما يشكل ذكرى النكبة، فهمت في المقام الأول من زاوية تأثير النكبة في تجارب حياته، حيث كان التعبير عن هذا التأثير قبل الحرب السورية، يقوم أساساً على حالة تشرد هذا الجيل، وعلى انتمائه إلى مكان آخر يعقد انتماءه إلى سورية.

ويوضح أن النكبة مرت بعدد هائل من التحولات غير المتوقعة في المعنى والدلالة تاريخياً وسياسياً، فقد جرى تصورها بداية في سياق مشروع التحرر القومي العربي الصاعد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن تحولاً إقليمياً جغرافياً/ سياسياً، أدى إلى كسوف منطق الخطاب القومي العربي في سنة ١٩٦٧.

ويورد أن بروز معنى النكبة المعاصر كنكبة فلسطينية، عنى أنها اتخذت أبعاداً وطنية وتذكارية خاصة على ضوء تحول حركة التحرير الفلسطينية.

ويخلص إلى أن الذكريات المشتركة المتداولة في أوساط جماعات الذاكرة والفقدان، التي يشكلها جيل فلسطين، هي شهادة أيضاً على معنى آخر للنكبة اليوم، معنى تجسد في قدرة جماعات هذا الجيل ذاتها على تحقيق وجودها على ضوء دمار النكبة وعلى الرغم منه. واليوم، فإن الحرب دمرت جماعات جيل فلسطين ومزقتها للمرة الأخيرة، والزمن وحده كفيل بأن يروي ما الذي سيحدث لمجتمعاته الأكبر، مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

يذكر أن الكتاب تقاسم مع كتاب آخر، الفوز بجائزة الكتاب الأكاديمي، وهي إحدى جوائز، جمعية جوائز كتاب فلسطين في العاصمة البريطانية لندن في العام ٢٠١٦.